

مواقف كلامية

تأليف

أ. د. عبد اللطيف محمد العبد

أستاذ الفلسفة الإسلامية

بكلية دار العلوم - جامعة القاهرة

الطبعة الأولى

١٤٢٨ هـ - ٢٠٠٧ م

نشر دار الهادي للطباعة والنشر بالقاهرة

مقدمة

الحمد لله رب العالمين ، والشكر له سبحانه على ما أسبغ علينا من
نعم ظاهرة وباطنة .

والصلاة والسلام على نبينا المصطفى محمد بن
عبد الله ، الذى أوتى جوامع الكلم ، وجعله الله تعالى رحمة
للعالمين ، وسيد الأولين والآخرين ، وعلى آله وصحبه
وأحبابه السائرين على خلقه ومنهجه إلى يوم الدين .

وبعدُ : فهذه حزمة بحوث تدور حول قضايا فى الفقه
الأكبر ، المسمى "علم الكلام" ، أتشرف بوضعها بين يدى
طلاب العلم والمحبين للمعرفة ، بعنوان : "مواقف كلامية" .

سواء أكانت هذه المواقف للمتكلمين من النصوص
الدينية ، أو من بعضهم لبعض ، أو لكاتب هذه السطور ، من
أصحاب الفرق الكلامية ، فيما اتفقوا عليه أو اختلفوا فيه .

وترتكز هذه المواقف أساسا على منهج الاستقراء ؛
الذى يعتمد على التحليل والتركيب ، والأدلة القطعية والنقلية .
ولسوف نلتزم بالأمانة فى عرض الآراء الكلامية ،
ونقدّها ، ثم ترجيح ما نراه من الآراء التى تصلح لأمتنا
الإسلامية ، مع نبذ البدع والضلالات التى نخرت فى عظام
هذه الأمة ، وأحدثت بها تخلفا وتحجرا .

وإن الناظر فى هذه الدراسة سيجد إشكالات وقضايا
شتى ، تدور حول "أصول الدين" ، لكن يجمعها أنها من
اجتهادات المتكلمين على اختلاف مشاربهم ، حين أدلى كل
منهم بدلوه فى النصوص الدينية الواردة فى الكتاب والسنة ،
والتي تخصّ جوانب الاعتقاد ، سواء كان ذلك فى الإلهيات ،
أم النبوات ، أم السمعيّات ، وهى كما ترى من أخطر الأمور
فى حياة كل مسلم .

وقد جاءت هذه فى ثلاثة أقسام : حقيقة علم الكلام ،
أهم قضايا علم الكلام ، نصوص كلامية هى نص الفقه الأكبر
للإمام أبى حنيفة النعمان .

هذا وبالله الهداية والتوفيق ،،

القسم الأول

حقيقة علم الكلام

تعريف علم الكلام

تمهيد :

لقد استلزمت العقائد الإسلامية ، أن يقوم بعض علماء الإسلام بإثباتها وشرحها ثم الدفاع عنها ، فى مواجهة أعداء الإسلام ، ولهداية الحائرين من المرتدين والزنادقة والمتشككين .

وقد عُرف هؤلاء العلماء بـ "المتكلمين" أو "علماء الكلام" . وكان منهجهم النظر فى النصوص الدينية ؛ كى يردوا على أسئلة المسلمين أولاً ، معتمدين على الأدلة العقلية البرهانية ، ولا سيما هؤلاء الذين لا يسلّمون بأدلة القرآن والسنة .

(د. عامر النجار : علم الكلام : تعريفه وعوامل نشأته ،

ص ٧-١٠ ، ط ١ ، ١٩٨٥م دار المعارف بالقاهرة)

هذا وقد عُرف البحث فى الأصول الدينية الكلية ، أو الأحكام الاعتقادية من الشريعة الإسلامية بجملة أسماء من أهمها ما يلى : علم التوحيد ، علم العقائد الإسلامية ، علم

أصول الدين ، علم الفقه الأكبر ، علم الكلام • ونذلك توضيح
سيأتى فيما بعد ، إن شاء الله تعالى •

(د • حسن الشافعى : المدخل إلى دراسة علم الكلام • ص ١٣ وما بعدها •
ط ٢ ، ١٤١١ هـ = ١٩٩١ م مكتبة وهبة بالقاهرة)

وقد وردت مادة "ك ل م" فى القرآن الكريم ما يقرب
من اثنتين وسبعين مرة ، منها أربع مرات بلفظ الجمع "كلام" ،
كقوله تعالى : ﴿ يَسْمَعُونَ كَلَامَ اللَّهِ ﴾ سورة البقرة : ٧٥

والكلام فى أصل اللغة هو : الأصوات المفيدة • كما
أنه فى علم الكلام : "المعنى القائم بالنفس الذى يُعبّر عنه
بألفاظ" •

(مجمع اللغة العربية : المعجم الوجيز)

هذا ، وإن علم الكلام بصفة عامة :

علم يتضمن الحجاج عن العقائد الإيمانية بالأدلة العقلية،
وكذلك بالأدلة النقلية فى مخاطبة عموم المسلمين •

إن هذا العلم هو النتاج الخالص للمسلمين ؛ لأنه صدر
عن بناء المجتمع الإسلامى ؛ حيث عبّر فيه المسلمون عن
ذاتهم •

وقد بقى علم الكلام فى جوهره العام ، حتى القرن الخامس الهجرى ، إسلاميا بحتا ، بالرغم من أن المتكلمين كانوا فى وسط فلسفى ، بل كانوا أمام هجمات فلسفية من أصحاب أديان متعددة ، ومذاهب شرقية منتشرة فى البلاد التى فتحوها ، والتى أخذوا منها بعض الأفكار الجزئية .

وبعد القرن الخامس : شابت علم الكلام عناصر يونانية، ومزج بالعلوم الفلسفية . غير أن بعض علماء الإسلام لم يوافقوا على ذلك المزج ، وقاوموه مقاومة عنيفة ، واعتبروا الموافقين عليه من المتكلمين مبتدعة .

وقد اضطر بعض المتكلمين ، أن يخوضوا فى المسائل الميتافيزيقية ، أى الخاصة بأمر ما بعد الطبيعة . ولكن تبين أنهم كانوا معذورين ؛ بسبب أن هجوما عنيفا وقع من آباء الكنيسة على تعاليم الإسلام ، منذ فتح المسلمون بلادهم .

(د. على سامى النشار : نشأة الفكر الفلسفى فى الإسلام .

١ : ٥٤ ، ط ٨ ، ١٩٨١م دار المعارف بمصر)

أهم تعريفات علم الكلام :

١-تعريف الإمام أبي حنيفة ، المتوفى عام ١٥٠هـ :

قال : "الفقه هو معرفة النفس ما يجوز لها ، من
الاعتقادات والعمليات ، وما يجب عليها منهما" .

(البياضى : د . كمال الدين أحمد : إشارات المرام من عبارات الإمام .

ص ٢٨ وما بعدها . طبعة ١٩٤٩م ، الحلبي بالقاهرة)

وهذا من أقدم التعريفات لعلم الكلام ، فما يتعلق
بالاعتقادات يسمى "الفقه الأكبر" ، وما يتعلق بالعمليات يسمى
"الفقه" فقط .

(أو حنيفة : الفقه الأكبر ص ٢ ، ط ٣ بدون تاريخ .

مكتبة محمد على صبيح بمصر)

وسمى الإمام علم الكلام بالفقه الأكبر ؛ لأن الفقه فى
أصول الدين ، أفضل من الفقه فى فروع الأحكام الشرعية .

وبلاحظ أن الإمام أبا حنيفة ، قد رفع مكانة الفقه
الأكبر، على "الفقه" وحده ؛ لأن الأحكام الاعتقادية ، تُعرف
بالله تعالى ، وهو المُشرع ، كما أن الفقه الأكبر يثبت صحة

الشريعة ووجوب الالتزام بها ، بالإضافة إلى أن أحكام علم
الفقه فروع تبنى على صحة الفقه الأكبر .

كذلك ينبغي أن يقوم كل منهما على الحجة البينة
والبرهان الصحيح ، بما يحقق "فقه النفس" ؛ من أجل
إصلاحها .

(د . حسن الشافعى : المدخل ص: ١٤)

٢-تعريف الفارابى (ت ٣٣٩هـ) :

قال عن صناعة الكلام :

"يَقْتَدِرُ بِهَا الْإِنْسَانُ عَلَى نُصْرَةِ الْأَرْاءِ وَالْأَفْعَالِ
المحدودة، التى صَرَحَ بِهَا واضع الملة ، وتزيف كل ما
خالفها" .

(الفارابى : إحصاء العلوم . ص٦٩ وما بعدها . تحقيق :د . عثمان أمين .
ط ١٩٦٨ م ، مكتبة الأنجلو المصرية ، بالقاهرة)

وهذا من أدق تعريفات علم الكلام .

وقد صَرَحَ الفارابى بأن صناعة الكلام غير الفقه
الأصغر ؛ لأن الفقه يأخذ ما صَرَحَ به واضع الملة من الآراء

والأفعال : مُسلَّمة ، ويجعلها أصولاً ، فيستتبط منها الأشياء
اللازمة عنها .

وقد وضَّح الفارابى أيضاً ، أن للعقل وظيفتين هامتين
هما : الاستنباط ، والدفاع . غير أن دور العقل فى علم
الكلام أُبينُ منه فى علم الفقه .

كذلك ميَّزَ الفارابى بين جانبين فى علم الكلام :

جانب إيجابى : يهدف إلى إثبات ونصرة العقائد بالبراهين .
وجانب سلبى : يرمى إلى تزيف كل ما يخالفها أو يناقضها .
٣- تعريف الإمام الغزالى (ت ٥٠٥) :

يرى الغزالى أن هدف علم الكلام هو :

"حفظ عقيدة أهل السنة وحراستها عن تشويش أهل
البدعة" .

(الغزالى : المنقذ من الضلال ٠ ص ١٣٢ ، وانظر ما بعدها . تحقيق :

د . عبد الحليم محمود ٠ ط ١٩٦٢ م ، القاهرة)

وأشار الغزالى ، إلى أنه لما كثر الخوض فى صنعة
الكلام ، تشوّق المتكلمون إلى مجاوزة الذود عن السنة ،

بالبحث عن حقائق الأمور ، وخاضوا فى أحكام الجوهر والعرض .

لكن لما لم يكن ذلك مقصود علمهم ، لم يبلغ بحثهم فيه الغاية القصوى ، فلم يحصل من علم الكلام ما يحو بالكلية ظلمات الحيرة فى اختلاف الخلق .
وفهم من هذا ، أن وظيفة علم الكلام ، هى حماية العقيدة الإسلامية ، وليس إنشاءها . كما أن منهجه العقلى لا يصلح إلا للخاصة دون كافة أصناف الخلق .
ويؤخذ على الغزالى ، أنه جعل علم الكلام "ظاهرة سنّية" أى أشعرية ؛ لأنه أشعرى . وفى هذا إغفال لجهود الفرق الأخرى ، وإغفال أن علم الكلام لحماية العقيدة الإسلامية . لكن الغزالى يؤكد فى الإحياء على أن علم الكلام "فرض عين" على كل المسلمين .

٤-تعريف البيضاوى (ت ٦٨٥هـ) :

قال البيضاوى الأشعرى عن الكلام إنه :
"يقتدر معه على إثبات العقائد الدينية ؛ بإيراد الحجج عليها ، ودفع الشبهة عنها" :

(البيضاوى : طوابع الأنوار . ص ٤ . ط ١٣٢٣هـ ، القاهرة)

ويتضح من هذا ، أن الغاية عند البيضاوى من علم الكلام : هى تكوين ملكة علمية لدى دارس هذا العلم ؛ لإثبات العقائد الدينية ، والدفاع عنها ، فى وقت معًا .

ومن حديث البيضاوى عن أهمية علم الكلام قوله :

"إن أعظم العلوم موضوعا ، وأقومها أصولا وفروعا ، وأقواها حجة ودليلا ، وأجلها محجة وسبيلا :

هو العلم الكافل بإبراز أسرار اللاهوت عن أستار الجبروت ، المطلع على مشاهدات المُلْك ومغيبات الملكوت ، الفاروق بين المنتخبين للرسالة والهدى والمنطبعين على الضلالة والردى ، الكاشف عن أحوال السعداء والأشقياء فى دار البقاء يوم العدل والقضاء ، مَبْنَى قواعد الشرع وأساسها ، ورئيس معالم الدين ورأسها" .

(البيضاوى : طوالع الأنوار . ص ٨٠ . طبع حجر عام ١٣٠٥هـ)

٥-تعريف الإيجى (ت ٧٥٦هـ) :

يرى الإيجى أن علم الكلام :

"يُقْتَدَر معه على إثبات العقائد الدينية ، بإيراد الحجج ودفع الشبه" .

وهو يقصد بالعقائد هنا : ما يقصد فيه نفس الاعتقاد

• دون العمل

وبالدينية : المنسوبة إلى دين محمد ﷺ •

(الإيجي : المواقف ١ : ٣٤-٣٥ ط ١ ، ١٣٢٥هـ مطبعة السعادة بمصر)

٦-تعريف سعد الدين التفتازاني (٧٩٢هـ) :

يقول : "الكلام هو العلم بالعقائد الدينية ، عن الأدلة

اليقينية" •

(التفتازاني : شرح المقاصد ٥ ط ١٣٧٧هـ استانبول)

وهو يركز على أمرين :

الأول : أن علم الكلام مختص بالعقائد الدينية •

والآخر : هو ضرورة الأدلة التي تصل إلى درجة

اليقين ، من أجل تحصيل هذا العلم •

٧-تعريف ابن خلدون (ت ٨٠٧هـ) :

قال : "علم يتضمن الحجاج عن العقائد الإيمانية بالأدلة

العقلية ، والرد على المبتدعة المنحرفين في الاعتقادات عن

مذاهب السلف وأهل السنة" •

(ابن خلدون : المقدمة ٣ : ١٠٣٥ تحقيق : د علي عبد الواحد وافي •

ط ١ ، ١٩٦٠م القاهرة)

ويتبين من هذا التعريف أمور هي :

- ١- أن العقائد الإيمانية هي جوهر علم الكلام .
- ٢- الأدلة العقلية مهمتها الججاج عن العقائد .
- ٣- لابد من الرد على أهل البدع والضلال .
- ٤- هناك فرق بين مصطلح السلف ، ومصطلح أهل السنة .
فأهل السنة هنا يراد بهم الأشاعرة والماتريدية .

٨- تعريف الجرجاني (ت ٨١٦هـ) :

يقول : "الكلام : علم يُبحث فيه عن ذات الله تعالى وصفاته ، وأحوال الممكنات من المبدأ والمعاد ، على قانون الإسلام" .

(الجرجاني : التعريفات . ص ١٦٢ . ط ١٩٣٩ ط الحلبى بالقاهرة)

ويلاحظ أن هذا التعريف يركز على مباحث علم الكلام من الإلهيات ، والطبيعيات ، بشرط أن تقوم الدراسة على تعاليم الإسلام .

٩-تعريف طاش كُبرى زادة (ت ٩٤٨هـ) :

عرّف علم الكلام بما لا يخرج عن التعريفات السابقة ، فقال : "علم يقتدر معه على إثبات الحقائق الدينية ، بإيراد الحجج عليها ، ودفع الشُّبُه عنها" .

ولكنه يعود لينكر شرطين هامين لعلم الكلام هما :

"أن يكون القصد فيه تأييد الشرع بالعقل ، وأن تكون العقيدة مما وردت في الكتاب والسنة . ولو فات أحد الشرطين لا يسمى كلاماً أصلاً" .

(زادة : مفتاح السعادة ٢ : ١٥٠)

١٠-تعريف الإمام محمد عبده (ت ١٣٢٣هـ = ١٩٠٥م) :

عرّف علم الكلام بقوله : "علم يبحث فيه عن وجود الله، وما يجب أن يثبت له من الصفات ، وما يجوز أن يوصف به، وما يجب أن ينفي عنه وعن الرسل ، وما يجب أن يكونوا عليه ، وما يجوز أن ينسب إليهم ، وما يمتنع أن يلحق بهم" .

(محمد عبده : رسالة التوحيد ص ٤ ، ١٩٦٠م القاهرة)

ومما يلفت النظر هنا أن الإمام محمد عبده ، يعرف علم الكلام بأهم مباحثه ؛ ولهذا لم يُخصّ السمعيّات ضمن هذه المباحث .

١١-تعريف الأستاذ الدكتور حسن الشافعي :

قال إنه : "العلم الذي يُبحث فيه عن الأحكام الشرعية الاعتقادية ، التي تتعلق بالإلهيات ، أو النبوات ، أو السمعيّات؛ من أجل البرهنة عليها ، ودفع الشُّبه عنها" .
(د. حسن الشافعي : المدخل ص ٢٠)

ويتميز هذا التعريف بأمرين :

الأول : أنه تعريف جامع مانع يتلافى الثغرات التي وقعت في التعريفات السابقة .

والآخر : أنه يلخّص أهم ما في التعريفات السابقة من حقائق وإيجابيات .

ملاحظة :

لقد أتينا بهذه التعريفات السابقة ، لنوضح أن علم الكلام وجد قبولاً لدى كبار العلماء قديماً وحديثاً ؛ مما يدل على أنه

علم له كيانه وأهميته • ويعتبر هذا من الرد على الذين أنكروا
هذا العلم ، واعتبروه بدعة وخروجاً على الشرع •

١٢-تعريف لى :

وأستطيع من جانبى أن أعرف علم الكلام ، بعد أن
أفدت من التعريفات السابقة ، فأقول :

"علم الكلام هو المعيار العقلى الصحيح ؛ لتوضيح
وحماية العقيدة الإسلامية ، مع تأييدها بالبراهين الحاسمة ،
ودفع البدع والشبه والغلو عنها ، وصولاً إلى الفقه الأكبر" •

* *

أهم معالم علم الكلام :

وأستطيع من جانبى أيضا ، أن أستتبط من هذه التعريفات أهم معالم علم الكلام فيما يلى :

أ- علم الكلام علم له كيانه : تعريفا وموضوعا ورسالة،
أى وظيفة .

ب- ميدانه هو موضوعات العقيدة الإسلامية النابعة من الكتاب والسنة ، سواء أكانت إلهيات ، أم نبوات ، أم سمعيات .

ج- التفقه فى العقيدة أمر جوهرى فى علم الكلام ؛ ولذا حقَّ أن يسمى "الفقه الأكبر" .

د- الدليل العقلى هو قوام هذا العلم ؛ حتى لا يكون مجرد ادعاء ، ولا سيما فى مواجهة خصوم الإسلام . أما الدليل النقلى فيمكن استخدامه أيضا فى الحوار والجدل بين الفرق الإسلامية .

هـ- علم الكلام له جانبان : جانب إيجابى : يهدف إلى إثبات ونصرة العقيدة الإسلامية بالبراهين . وجانب سلبي : يرمى إلى تزيف كل ما يخالفها أو يناقضها .

موضوع علم الكلام :

إن موضوع علم الكلام : "هو المعلوم ؛ من حيث إنه
يتعلق به إثبات العقائد الدينية تعلقا قريبا أو بعيدا" •
(الإيجي : المواقف ١ : ٤٠)

ذلك أن مسائل هذا العلم :

- إما عقائد دينية : كإثبات الوجود والوحدة للصانع •
- وإما قضايا نتوقف عليها تلك العقائد مثل :
١- تركيب الأجسام من الجواهر الفردة •
- ٢- وجواز وجود الخلاء في الكون •
- ٣- وكون صفاته تعالى متعددة موجودة في ذاته •

والشامل لموضوعات هذه المسائل :

- هو المعلوم المتناول للموجود والمعدوم والحال :
- والعقائد الأساسية يتعلق إثباتها بعلم الكلام تعلقا قريبا •
- أما ما هو وسيلة إلى العقائد ، فيتعلق إثباته تعلقا بعيدا •
- هذا مع ملاحظة أن البعد له مراتب متفاوتة •

وينبغي أن يُعلم أن علم الكلام : باب من "الاعتبار" فى
أصول الدين ، يدور النظر فيه على محض العقل فى
موضوعات : التوحيد والإيجاب والتجوز والإحالة والاقتدار
والتحسين والتقييح .

كذلك فإن الاعتبار فى أصول الدين ينقسم إلى :

-دقيق ينفرد العقل به .

-وجليل يستند فيه إلى الكتاب والسنة .

والحاصل : أن علم الكلام يهتم فى موضوعاته ببحث عقائد
الدين ، فى ضوء العقل ومناهجه ؛ مبتغيًا من وراء ذلك
تأسيس النواحي الإيمانية ، وإقامة العقيدة ، والدفاع عنها
ونصرتها ، من خلال الفهم لمضمون الإيمان الصحيح .

* *

ولكن هل يوجد منهج لعلم الكلام ؟

الجواب : أن المنهج هو التنظيم والتدقيق ، من أجل الوصول لهدف معين من خلال البحث العلمى .

ولا يكون العلم علما ، ما لم يكن له منهج صحيح يعين على سلوك الطريق السليم ؛ لترقية ذلك العلم .

أما علم الكلام فله منهج أساسى ، يقوم على : الجمع بين الشرع والعقل .

وفيما يخص العقل ، فلا بد له من شاهد يشهد لصحته من الشرع ، أى على قانون الإسلام .

وهذا الضابط الشرعى ، هو الذى يميز علم الكلام ، من حيث المنهج ، عن التأملات والمباحث الفلسفية ، التى لا تركّز على الارتباط بالضوابط الشرعية .

* *

أهم ثمار علم الكلام :

إنه لابد لكل قول من فائدة ، وكل عمل من نتيجة ،
وكل علم من ثمار .

أو قل إنه لابد من توظيف الأقوال والأعمال والعلوم ؛
بحيث لا تنتهى إلى هباء أو فراغ .

إن الله عز وجل سيحاسب الإنسان ، على النيات
والأقوال والسلوكيات والأعمال يوم القيامة .
وتتلخص ثمار علم الكلام فيما يلى :

- ١- "صحة النية والاعتقاد ؛ إذ بها يُرجى قبول العمل" .
 - ٢- "الترقى من حضيض التقليد إلى ذروة الإمكان" .
 - ٣- "حفظ قواعد الدين عن أن تزلزلها شبه المبطلين" .
 - ٤- "إرشاد المسترشدين بإيضاح المحجة ، وإلزام المعاندين
بإقامة الحجة" .
 - ٥- "أن "تبنى عليه العلوم الشرعية ؛ فإنه أساسها ، وإليه ينول
أخذها واقتباسها" . "وغاية ذلك كله : الفوز بسعادة
الدارين" . هذه الثمار الخمس منقولة بالنص عن :
- (الإيجى : المواقف ١ : ٥١ ، ٥٢ ط ١ ، ١٣٢٥ هـ مطبعة السعادة بمصر)

٦- يرى أ.د. حسن الشافعي ، أن من أهم ثمار علم الكلام :
تحصيل المَلَكَةِ القادرة على توضيح العقيدة الصحيحة
والدفاع عنها . وهذا يستلزم تكوين العالم المسلم ؛ الذي
يتقن فهم النصوص الدينية ، والبراهين العقلية .

(د. حسن الشافعي : المدخل . ص ٢٢)

٧- هناك وظيفة لعلم الكلام من أسمى الوظائف ، وثمره من
أغلى الثمار ، وهي ما تحدث عنها الإمام الشعراني ،
رحمه الله تعالى .

**وخلصتها : إقناع الشاكين والمرتدين ، بواسطة
البرهان العقلي ، بدل قتلهم . وهذا البرهان العقلي يقوم مقام
المعجزات بعد عهد النبوة .**

ويحسن هنا أن ننقل كلام الشعراني بالنص ؛ حيث
يقول: "اعلم - رحمك الله ! - أن علماء الإسلام : ما صنفوا
كتب العقائد ؛ ليثبتوا في أنفسهم العلم بالله تعالى .

وإنما وضعوا ذلك ؛ ردعاً للخصوم الذين جحدوا
الإله ، أو الصفات ، أو الرسالة ، أو رسالة محمد ﷺ
بالخصوص ، أو الإعادة في هذه الأجسام بعد الموت ، ونحو

ذلك مما لا يصدر إلا من كافر . فطلب علماء الإسلام إقامة الأدلة على هؤلاء ؛ ليرجعوا إلى اعتقاد وجوب الإيمان بذلك لا غير .

وإنما لم يبادروا إلى قتلهم بالسيف ؛ رحمة بهم ، ورجاء رجوعهم إلى طريق الحق .

فكان البرهان عندهم كالمعجزة ، التي ينساقون بها إلى دين الإسلام . ومعلوم أن الراجع بالبراهين أحق إيماناً من الراجع بالسيف ؛ إذ الخوف قد يحمل صاحبه على النفاق ، وصاحب البرهان ليس كذلك .

فلذلك وضعوا علم الجوهر والعرض ، وبسطوا الكلام في ذلك ، ويكفى في العصر الواحد واحد من هؤلاء " .

(الشعراني : اللواقيت والجواهر ١ : ٢٢ ، ط ١٣٠٧ هـ مصر)

٨- الغاية العظمى من علم الكلام ، أو الفقه الأكبر :
تحصيل السعادة في الدنيا ، والفوز في الآخرة . وهذه هي الغاية النهائية لعلم الكلام ، كما أنها الغاية القصوى للدين الإسلامي كله .

* *

هل يجوز أن نقول إن علم الكلام أشرف العلوم على الإطلاق ؟ :

نعم : لقد صرح العديد من علماء الكلام الأعلام بأن هذا العلم أشرف العلوم على الإطلاق • فما أهم المبررات التي تجيز هذا القول ؟

أولاً : أن موضوع علم الكلام أعلى الموضوعات رتبة ، سواء كانت : ألوهيات ، أم نبوات ، أم سمعيات •
ثانياً : دلائله يقينية يحكم بصحتها صريح العقل وصحيح النقل •

ثالثاً : غايته أشرف الغايات ، وهو الفوز بالسعادة ، والخلص من الشقاوة •

يقول الإيجي في ذلك :

"قد علمت أن موضوعه - أى علم الكلام - أعم الأمور وأعلاها وغايته أشرف الغايات وأجداها • ودلائله يقينية يحكم بها صريح العقل ، وقد تأيدت بالنقل ، وهى الغاية فى الوثاقة • وهذه هى جهات شرف العلم لا تعدوها ؛ فهو إذن أشرف العلوم " •

(الإيجي : المواقف ص ٥٢-٥٤)

رابعاً : ويركز الإمام فخر الدين الرازي (ت ٦٠٦هـ) على أمر واحد ؛ لبيان أن هذا العلم أشرف العلوم ، وهو ذات الله تعالى وصفاته . فهو سبحانه أشرف الموجودات على الإطلاق لعدة أمور منها :

- أ- أنه غنى عن الفاعل ، وغيره محتاج إليه .
- ب- أنه فرد على الإطلاق ؛ فهو غنى عن المميز والمقوم .
- ج- أن الواجب لذاته ليس إلا هو ، وكل ما سواه فهو ممكن لذاته ، محتاج إلى المؤثر حال حدوثه وحال بقائه ؛ فوجب أن يكون الله تعالى هو أشرف الموجودات .
- د- أن الوجود أشرف من العدم ، والواجب لذاته وهو الله تعالى لا يقبل العدم البتة ، وكل ما سواه ممكن لذاته .
- هـ- أن الله تعالى هو الحق وما سواه باطل :

يقول الإمام الرازي مؤكداً على أن الله هو الحق :

"فلهذا المعنى قلنا : إنه حق ، وما سواه باطل . بل الحق أنه لا يليق لفظ الحق إلا له . . . وأن كل ما سواه فهو الفناء المحض ، والهلاك المحض ، كما قال في الكتاب الإلهي : ﴿ كُلُّ شَيْءٍ هَالِكٌ إِلَّا وَجْهَهُ ﴾ القصص : ٨٨

ثم نرى الرازى بعد ذلك بعد ذلك موضحا الحكمة من
الأسباب التى ساقها ؛ لبيان أن علم الكلام أشرف العلوم ،
فيقول :

"فتثبت بهذه الاعتبارات ، أنه تعالى أشرف الموجودات
وأكملها . بل إنه تعالى أشرف وأكمل من أن يقاس هو
إلى غيره ؛ فإنه أشرف وأكمل منه . فكلما كان المعلوم
أشرف ، كان العلم به أشرف" .

(الرازى "الإمام فخر الدين المتوفى سنة ٦٠٦هـ" : المطالب العالية من العلم

الإلهى ١ : ٣٨ وانظر ١ : ٣٧ . تحقيق د . أحمد حجازى السقا .

ط ١ ، ١٤٠٧هـ = ١٩٨٧م دار الكتاب العربى ، بيروت)

وبعد ما ذكرناه ، لم يبق ريب فى أن علم الكلام،
أشرف العلوم على الإطلاق ؛ لتعلقه بالعقائد الإسلامية ،
ولا سيما بالله عز وجل .

علاقة علم الكلام بغيره من العلوم الدينية الأخرى :

إن علم الكلام فى أصله ، جاء مستغنياً فى نفسه عما
عداه من العلوم الدينية الأخرى :

- - فالعلوم الشرعية تستمد من علم الكلام .
- - وعلم الكلام لا يستمد من غيره أصلاً .

ولكن ما هو السر فى ذلك ؟

السر هو أنه كما يقول الإيجى : "هو العلم الأعلى ؛
فليست مبادئه تُبَيَّنُ فى علم آخر فمنه تستمد العلوم ،
وهو لا يستمد من غيره ؛ فهو رئيس العلوم على الإطلاق" .
(الإيجى : المواقف . ص ٨)

هكذا نرى أن علم الكلام سيد العلوم ، ورئيس العلوم ،
على الإطلاق ؛ لأنه العلم الأعلى .

إن علم الكلام ينتظم ضمن "علوم المقاصد" ، وهذا لا
يغض من قيمته ، بل إنه يؤكدّها .

فإذا كان البحث عن مصدر الحكم الشرعى :

يُرْجَع فى ذلك إلى علوم القرآن ، وإلى علوم الحديث .

وإذا كان البحث عن الحكم نفسه :

- فإن كانت طبيعته اعتقادية : فهو من مسائل علم الكلام .

- وإلا دُونَ في علم الفقه .

هذا مع ملاحظة أن علم الكلام يعلو علم الفقه منزلة ؛
لبيانه الأصول التي تعتمد عليها الأحكام التكوينية العملية ، ولا
غرو أن يطلق عليه العلماء أنه : "رئيس العلوم الشرعية" .
وإذا تعلّق البحث باستنباط حكم ما ، فليرجع في ذلك
إلى علم "أصول الفقه" ؛ لأنه هو العلم الذي يدرس القواعد
التي تحكم استنباط الأحكام - أي كانت طبيعتها - من مصادرها
المعتبرة شرعا .

(د. حسن الشافعي : المدخل ص ٢٣)

ولكن ما علاقة علم الكلام بالفلسفة الإسلامية ؟

إن علم الكلام يعتبر جزءاً أو فرعاً من الفلسفة
الإسلامية، فهي تشمل كما تشمل فروعاً أخرى مثل : المنطق
والأخلاق والتصوف .

فالعلاقة بين الفلسفة الإسلامية وبين علم الكلام ، هى
علاقة الجزء بالكل ، وليس هناك ما يمنع أن يكون الجزء
أشرف من الكل .

وما أهم الفروق بين علم الكلام وبين الفلسفة الإسلامية ؟

المراد بالفلسفة هنا : ما يسمى بالفلسفة المشائية
الإسلامية ، مثل التى نجدها لدى الكندى والفارابى وابن سينا؛
حيث يتم المزج بين الفلسفة اليونانية وبين الفكر الإسلامى
لدى هؤلاء . ومن أهم الفروق ما يلى :

١- من حيث الموضوع :

يمكن جمع المتكلمين فى مدرسة واحدة على أسس
معينة مثل :

- أ- الإقرار بوجود الله عز وجل ، والإيمان به سبحانه
وبملائكته وكتبه ورسله واليوم الآخر والقدر .
- ب- الاتفاق على أن العالم مخلوق من عدم محض .
- ج- قولهم بالبعث الجسدى ، وما يتبعه من ثواب وعقاب .

ومن فلاسفة الإسلام من يوافقون المتكلمين فيما
ذكرناه . ومنهم من يترك الصراط المستقيم ، ويسلك السُّبُل
التي نهى الله عنها .

فلا غَرَوَ أن نجد من فلاسفة الإسلام : من يغرق في
التيارات الفلسفية الوثنية ، فيأخذ بمذهب الفيض مثلاً ، أو
بالعقول .

٢-المصدر :

إن المصدر الأول للمتكلمين في الإسلام ، هو القرآن
الكريمُ والسُّنة النبوية المطهرة .
أما فلاسفة الإسلام من أمثال الفارابي وابن سينا ، فقد
كانت أغلب مصادرهم من كتب الفلسفة اليونانية ، تلك التي
أُتيحت لهم بعد ترجمة العديد منها إلى العربية آنذاك .

٣-التأويل :

كان للفلاسفة منهجهم في التأويل ، دون مراعاة مسم
لمبادئ الإسلام في مواقف عديدة .
أما المتكلمون فقد كانوا يؤولون النصوص الدينية ؛ كي
يستشهدوا بها على آرائهم :

- وكان منهم المعتدلون الذين ينتمون إلى مذهب السلف .
- كما كان منهم من تكلف أو غلا في التأويل دون نظر للعواقب ، مثل المعتزلة ؛ مما دعا الآخرين من السلف وغيرهم إلى مجابتهم .

أسماء علم الكلام :

لقد تعددت الأسماء بالنسبة إلى علم الكلام ؛ فأوصلها بعض الباحثين إلى ثمانية ، مما لا يعرف له نظير في أى علم آخر .

لكننا سنكتفى بستة منها ؛ بما يلقى ضوءا على تاريخ علم الكلام ، وعلى ما تعرضت له المذاهب الكلامية من تطوير :

(د . حسن الشافعى : المدخل ٢٩-٣٢)

١- علم التوحيد :

فالتوحيد هو شعار الملة الإسلامية عموماً ، وهو السمة التي تميز بها الإسلام من بين الأديان .
وقد أطلق على علم الكلام أنه "علم التوحيد" ؛ لأن صفة الوحدانية الإلهية من أشرف موضوعاته ، بل من أشهر ما عُرف به ؛

كما أطلق عليه بعض السابقين اسم "علم التوحيد والصفات" ؛ نظراً لأن التوحيد والصفات الإلهية من أهم مباحث علم الكلام .

ومن المعلوم أن بعض المحدثين قد ألفوا كتباً تحمل لفظ "التوحيد" ، مثل "رسالة التوحيد" للإمام محمد عبده ، و"تجريد التوحيد" ، للمقريزي .

٢- علم العقائد :

والعقائد هي الأحكام الشرعية الاعتقادية ، التي يُطلب من المكلف الاعتقادُ بها والتسليم بصحتها ، مثل :
الله أحد ، النبوة ثابتة ، البعث حق .

ومن أمثلة المؤلفات التي جاءت تحت تلك التسمية :

- "العقيدة الطحاوية" للإمام الطحاوى (ت ٣٣١هـ) .

- "قواعد العقائد" للإمام الغزالي (ت ٥٠٥هـ) .

(انظر لنا دراسة : قواعد العقائد الإسلامية عند الإمام الغزالي)

- العقائد العضدية" للإيجي (ت ٧٥٦هـ) .

- "تجريد الاعتقاد" لنصير الدين الطوسي (ت ٦٧١هـ) .

- "العقيدة الواسطية" لابن تيمية (ت ٧٢٨هـ) .

٣- علم أصول الدين :

وهو العلم الذى يَنبُحث فى الأحكام الاعتقادية ، المستقاة

من أصول الدين الإسلامى .

ومن المعلوم أن كلمة "أصل" هى : ما يُبْنَى عليه

الشيء، ثم أطلقها العُرف على :

أ-الدليل : فيقال مثلا : أصل هذه المسألة هو الآية كذا من

سورة كذا من القرآن الكريم .

ب-القاعدة الكلية : فيقال مثلا : إن إباحة شرب الخمر
للمضطر على خلاف الأصل ؛ لأن الأصل هو أن
الخمر مُحَرَّمة .

وقد بدأ هذا التفكير ، خلال القرن الثانى من الهجرة ؛
بناء على تقسيم الأحكام الشرعية إلى : أصول وفروع .
(زادة : مفتاح السعادة ٢ : ١٥٠ ط ١٣٢٥ حيدر آباد النكن) .

٤- علم النظر والاستدلال :

النظر : هو الفكر فى الأشياء والمشكلات ، أى :
ترتيب المعلومات السابقة فى الذهن ؛ للتوصل منها إلى
المطالب المجهولة . وقد أشار التفتازانى إلى ذلك فى مقدمة
شرحہ للعقائد النسفية .

وبناء على هذا ، فقد سُمى علم الكلام بعلم النظر
والاستدلال ؛ لأنه يستخدم العقل كما يستخدم النقل .
هذا مع ملاحظة : أن العقل يتدخل فى النصوص
النقلية؛ من أجل التوجيه والتفقه .

٥-الفقه الأكبر :

إن صاحب هذه التسمية ، هو الإمام أبو حنيفة
(ت ١٥٠هـ) ، فى منتصف القرن الثانى الهجرى • وهو من
أقدم الأسماء التى بدأ بها علم الكلام •

والفقه لغة : "عبارة عن فهم غرض المتكلم من كلامه".
واصطلاحاً : "استنباط الأحكام العملية من أدلتها
التفصيلية الشرعية" •

(الرجائى : التعريفات)

أما الفقه بمعنى "التفقه" ، فله أصل فى القرآن الكريم ،
فى قوله تعالى : ﴿ فَلَوْلَا نَفَرَ مِن كُلِّ فِرْقَةٍ مِّنْهُمْ طَائِفَةٌ لِّيَتَفَقَّهُوا
فِي الدِّينِ ﴾

التوبة : ١٢٢

ولابد من التفريق هنا بين :

أ-الفقه العملى أو الأصغر : وهو معرفة النفس ما يصح
لها وما يجب عليها •

ب-والفقه الاعتقادى أو الأكبر : وهو المعرفة بالأحكام
الشرعية الاعتقادية ، من أدلتها •

هذا ويفضل بعض الباحثين هذه التسمية "الفقه الأكبر"
لهذا العلم ، ومنهم أ.د. حسن الشافعي ، لثلاثة أمور :

الأول : أنها تسمية قرآنية عريقة ؛ فضلا عن خلوها من
التهمة التقليدية التي تثيرها تسمية "علم الكلام" .

الثاني : أنها تبين ارتباط هذا العلم بعلوم الشريعة
الإسلامية ومكانته بينها .

الثالث : أنها تتيح له التوسع والتفتح ؛ ليتضمن بحث
الأصول الفكرية للدين الإسلامي .

(د. حسن الشافعي : المدخل ٣٢ ، ٣٣)

بالرغم من هذا ، فإن أ.د. حسن الشافعي سمي كتابه :
"المدخل إلى دراسة علم الكلام" ولم يسمه الفقه الأكبر ، وربما
عرفنا سبب ذلك من التسمية السادسة .

٦- علم الكلام :

وهذا من أشهر ما سُمي به ، ويبدو أنه ظهر مقارنا
للفقه الأكبر ، في القرن الثاني الهجري ؛ حيث رُوِيَ عن
أبي حنيفة (ت ١٥٠هـ) ومالك (ت ١٧٩هـ) ، والشافعي

(ت ٢٠٤هـ) وغيرهم ، أنهم تعرضوا للحكم على أصحاب
الكلام .

(البياضى : إشارات المرام ٢٨-٢٩)

وترجع هذه التسمية لعدة أسباب منها .

الأول : أن مسألة كلام الله تعالى ، كانت أشهر
مباحثه ، وأكثرها نزاعا وجدلا .

لكن هذا السبب غير دقيق ؛ لأن هذه التسمية ظهرت
فى القرن الثانى الهجرى ، بينما ظهرت مشكلة الكلام
والقرآن، فى القرن الثالث الهجرى .

الثانى : أن عنوان مباحثه كان قولهم : الكلام فى كذا
وكذا . وهذا السبب أيضا لا يعتد به ؛ لأنه
ينطبق على كل العلوم .

(الشهرستانى : الملل والنحل ص ٣٦ ، ط ١٩٥٦م القاهرة)

الثالث : أ- هو أن التمرس بهذا العلم ، يورث قدرة أو
ملكة نفسية ، على الكلام فى تحقيق الشرعيات،
وإلزام الخصوم بأصول الدين . وهذا هو الذى
نميل إليه .

ب-ومن جانبنا أيضا فإننا نفضل تسمية هذا العلم
بـ "علم الكلام" ؛ لأن هذه التسمية أشهر
أسمائه، ولا زالت مستعملة حتى وقتنا هذا فى
القرن الخامس عشر الهجرى .

من أجل ذلك كتبنا بحثنا هذا وسميناه "مواقف كلامية"
ولم نسمه الفقه الأكبر ، وإن كان الأخير متضمنا فيه .

* *

أهم عوامل نشأة علم الكلام :

تمهيد :

قد نشأ علم الكلام فى المرحلة الأولى ، التى بدأت فيها المباحثات والمناقشات ، حول بعض المسائل الاعتقادية .
ومن الطبيعى أن يكون هناك خلاف فى رأى ،
تحول بعد ذلك إلى "اتجاهات" تتبناها بعض الطوائف أو
الجماعات .

وقد تغلب الطابع السياسى على هذه التجمعات ، دون
الطابع الفكرى . وأبرز مثال لذلك هو فرقة الخوارج . وقد
امتد ذلك ليشمل قرنين من الزمان ، هما الأول والثانى من
الهجرة .

لكن ينبغى أن نعلم أن علم الكلام له أصالته ؛ لأنه انبثق
من مصادر إسلامية حقيقية ؛ فهو نتاج خالص للمسلمين ،
وبقى هو فى جوهره العام إسلاميا بحتا ، حتى القرن الخامس
الهجرى .

(أحمد أمين : ضحى الإسلام ٣ : ١٠ وما بعدها ، ١٩٤٦م القاهرة)
(وانظر : د. النشار : نشأة الفكر الفلسفى فى الإسلام ١ : ٣٠
ط٢ ، ١٩٦٥م دار المعارف بمصر)

وإليك أهم عوامل نشأة علم الكلام :

أولا : عوامل داخلية :

١- القرآن الكريم :

كان للقرآن الكريم أثر على الدراسات الإسلامية
عموماً، وعلم الكلام خصوصا ؛ لما يلي :

أ- فقد بين القرآن الكريم ، مسائل العقائد الإسلامية فى
الألوهيات والنبوات والسمعيات ، مع الاستدلال عليها
بالبراهين التى تقنع العقل السليم .

ب- ناقش العقائد الخاطئة لدى الدهرية والوثنية واليهودية
والمسيحية وغيرها ، مع بيان العقيدة الصحيحة .

ج- دعوته للعقول أن تنظر وتفكر ؛ دعماً للإيمان ، وطمأننة
للقلوب .

د- كان وجود المتشابه فى القرآن الكريم من أهم الأسباب
الرئيسية لنشأة علم الكلام ؛ حيث أعطى فرصة لبيان
الرأى فيه . هذا بعكس المحكم الذى لا يجوز إبداء الرأى
حوله .

أمثلة :

العقيدة : مثل إثبات وجود الله تعالى وتوحيده وتخصيصه
بالعبادة • قال تعالى :

﴿ يَا أَيُّهَا النَّاسُ اعْبُدُوا رَبَّكُمُ الَّذِي خَلَقَكُمْ وَالَّذِينَ مِنْ
قَبْلِكُمْ لَعَلَّكُمْ تَتَّقُونَ • الَّذِي جَعَلَ لَكُمُ الْأَرْضَ فِرَاشًا وَالسَّمَاءَ
بِنَاءً وَأَنْزَلَ مِنَ السَّمَاءِ مَاءً فَأَخْرَجَ بِهِ مِنَ الثَّمَرَاتِ رِزْقًا لَكُمْ ﴾

البقرة : ٢١-٢٢

وقد استنبط علماء الكلام من أمثال هذه الآيات ما عرف
بدليلي : "الاختراع والعناية" ؛ لإثبات وجود الله تعالى ، وما
يليق به من الكمالات •

النبوة : قال تعالى :

﴿ وَكَذَلِكَ أَوْحَيْنَا إِلَيْكَ رُوحًا مِّنْ أَمْرِنَا مَا كُنْتَ تَدْرِي مَا
الْكِتَابُ وَلَا الْإِيمَانُ وَلَكِنْ جَعَلْنَاهُ نُورًا نَّهْدِي بِهِ مَنْ نَّشَاءُ مِنْ
عِبَادِنَا وَإِنَّكَ لَتَهْدِي إِلَى صِرَاطٍ مُسْتَقِيمٍ ﴾ الشورى : ٥٢

البعث : قال تعالى :

﴿ وَضَرَبَ لَنَا مَثَلًا وَنَسِيَ خَلْقَهُ قَالَ مَنْ يُخْيِي الْعِظَامَ
وَهِيَ رَمِيمٌ • قُلْ يُخْيِيهَا الَّذِي أَنْشَأَهَا أَوَّلَ مَرَّةٍ وَهُوَ بِكُلِّ خَلْقٍ

عليه . الذي جعل لكم من الشجر الأخضر نارا فإذا أنتم منه توقدون ﴿

يس ٧٨-٨٠

وكان موضوع المحكم والمتشابه في القرآن الكريم :
من أبرز العوامل التي أدت إلى نشأة علم الكلام ؛ لأن المحكم
يعصم عن الخطأ ويرد إلى الصواب .

أما المتشابه فإنه يفتح باب الاختلاف ؛ حيث إنه يدعو
إلى النظر . قال تعالى :

﴿هُوَ الَّذِي أَنْزَلَ عَلَيْكَ الْكِتَابَ مِنْهُ آيَاتٌ مُحْكَمَاتٌ هُنَّ
أُمُّ الْكِتَابِ وَأُخَرُ مُتَشَابِهَاتٌ فَأَمَّا الَّذِينَ فِي قُلُوبِهِمْ زَيْغٌ فَيَتَّبِعُونَ
مَا تَشَابَهَ مِنْهُ ابْتِغَاءَ الْفِتْنَةِ وَابْتِغَاءَ تَأْوِيلِهِ وَمَا يَعْلَمُ تَأْوِيلَهُ إِلَّا
اللَّهُ وَالرَّاسِخُونَ فِي الْعِلْمِ يَقُولُونَ آمَنَّا بِهِ كُلٌّ مِنْ عِنْدِ رَبِّنَا وَمَا
يَذَكِّرُ إِلَّا الْأُولَوُا الْأَلْبَابِ ﴿

آل عمران : ٧

ويلاحظ هنا ما يلي :

أولاً : لو كان القرآن كله محكما ؛ لتعلق به الناس ؛
لسهولة مأخذه ، ولأعرضوا عما يحتاجون فيه إلى الفحص
والتأمل من النظر والاستدلال . فلو فعل الناس ذلك ، لعطلوا
الطريق الذي لا يتوصل إلى معرفة الله وتوحيده إلا به .

ثانيًا : إن في المتشابه ابتلاءً ، وتمييزًا بين الثابت على الحق والمتزلزل فيه .

ثالثًا : إن ردّ التشابه إلى المحكم ، فيه ما فيه من الفوائد الجليلة ، والعلوم الجمة ، ونيل الدرجات عند الله تعالى .

رابعًا : يفترض في المؤمن الحق أن يعتقد أنه لا مناقضة في كلام الله تعالى ولا اختلاف . فإذا رأى فيه ما يتناقض في ظاهره ، وأهمه طلب ما يوفق بينه ، ويجريه على سنن واحد :

- ففكر وراجع نفسه وغيره ، ففتح الله عليه ، وتبين مطابقة التشابه للمحكم :

=ازداد طمأنينة إلى معتقده ، وقوة إلى إيمانه .

(ملخصًا من الكشف للزمخشري)

وعموماً : فإنه يمكن أن يقال : إن القرآن الكريم كله ، هو الذي حفّز علماء الكلام إلى إنشاء هذا العلم ؛ لأنه تناول أكثر موضوعاته .

(د . محمد يوسف موسى : القرآن والفلسفة — المقدمة ،

١٩٥٨ دار المعارف بمصر)

التعليق على الآية السابقة :

يخبر الله تعالى : أن في القرآن آيات محكمات ، هن أم الكتاب : أى بينات واضحات الدلالة ، لا التباس فيها على أحد . ومنه آيات أخرى فيها اشتباه فى الدلالة على كثير من الناس أو بعضهم . ومن أهم أوصاف الفرق المذمومة اتباع المتشابه .

فمن ردّ ما اشتبه إلى الواضح منه ، وحكم محكمه على متشابهه عنده ، فقد اهتدى ، ومن عكس انعكس .

*ولهذا قال : هن أم الكتاب" أى المحكمات :

أ-أى أصله الذى يرجع إليه عند الاشتباه .

ب-مالا التباس فيه ، ولا يحتمل إلا وجهًا واحدًا .

ج-مكتوبات فى جميع الكتب .

*وأخر متشابهات : أى تحتمل دلالتها موافقة المحكم .

وقد تحتمل شيئاً آخر من حيث اللفظ

والتركيب ، لا من حيث المراد :

ومنها : المنسوخة ، والأمثال ، والحروف المقطعة فى
أوائل السور .

(انظر : تفسير ابن كثير)

*ومن المتشابه أيضا هو :

١- استأثر الله تعالى بعلمه دون خلقه ، مثل : وقت قيام
الساعة .

٢- وما يحتمل وجوها .

٣- وما يجمعه أهل الزيغ والميل عن الحق :

أ- طلبا للتشكيك فى القرآن .

ب- وإضللاً للعوام ، كما فعل الزنادقة .

(القرطبي : الجامع لأحكام القرآن)

ولهذا قال النبى ﷺ :

"إذا رأيتم الذين يتبعون ما تشابه منه ، فأولئك الذين

سمّى الله ؛ فاحذروهم" .
رواه مسلم

وهؤلاء يجدون فرصتهم فى المتشابه ، أما المحكم فلا

نصيب لهم فيه . وهم لا يفقهوم أن المتشابهات ابتلى الله

تعالى فيهن العباد ، كما ابتلاهم في الحرام والحلال ، ألا
يُصرفن إلى الباطل ، ولا يُحرّفن عن الحق •

ومن أمثلة المتشابهة أيضا : أن النصارى قد يأخذون من
القرآن أن المسيح "روح منه" أى من الله تعالى ، ويرتبون
على ذلك أوصافا خاصة للمسيح ، ويتركون آية :

﴿ إِنَّ مَثَلَ عِيسَىٰ عِنْدَ اللَّهِ كَمَثَلِ آدَمَ ۚ آل عمران: ٥٩ ﴾

أما الراسخون في العلم فإنهم لا يفعلون ذلك ، وفي
حديث أبي الدرداء ، أنه سئل رسول الله ﷺ عنهم فقال : "من
برّ يمينه ، وصدق لسانه ، واستقام قلبه ، ومن عف بطنه
وفرجه ، فذلك من الراسخين في العلم" •

* *

٢- السنة النبوية :

كان هذا هو العامل الثانى لنشأة علم الكلام . فقد كان المسلمون وغير المسلمين ، يوردون أسئلة على النبى ﷺ ، فكان يجيب على الأسئلة مع التوجيه الرشيد .

يقول ابن القيم - رحمه الله تعالى - عن الصحابة :

"كانوا يوردون على رسول الله ﷺ ، ما يُشكّل عليهم من الأسئلة والشبهات ؛ فيجيبهم عنها بما يتلج صدورهم . وقد أورد عليه ﷺ ، الأسئلة أعداؤه وأصحابه : أعداؤه للتعنّت والمغالبة ، وأصحابه للفهم والبيان وزيادة الإيمان . وهو يجيب كلاً عن سؤاله ، إلا ما لا جواب عنه ، كسؤال عن وقت الساعة" .

(ابن القيم : زاد المعاد ٣ : ٥٧ القاهرة)

وكان النبى ﷺ يكره الخلاف والجدل من المسلمين ، ولا سيما فى المسائل التى لا يصل العقل فيها وحده إلى اليقين ، كمسألة "القدر" . ولكنه ﷺ قد تعرض للكثير من الأسئلة حول العقيدة من المسلمين وغير المسلمين .

ومن العجيب أن المشركين كانوا يستعينون بأهل الكتاب، في وضع مثل هذه الأسئلة ؛ لاختباره ﷺ ، وكان يجيبهم بما يفتح به الله تعالى عليه ، أو بما ينزل عليه من الوحي .

ومن أمثلة ذلك ما رواه ابن هشام في السيرة : أن مشركي مكة بعثوا يستفتون أحبار يهود المدينة ، فأشار هؤلاء الأحبار عليهم بامتحانه ﷺ في مسائل ثلاث : أهل الكهف ، وذى القرنين ، والروح .

(ابن هشام : السيرة ١ : ٣١٥ وما بعدها . ط ١٣٩١ هـ ،

دار إحياء التراث ، بيروت)

وكذلك ما رواه ابن كثير ، من أن النبي ﷺ حين تلا :

﴿ إِنَّكُمْ وَمَا تَعْبُدُونَ مِنْ دُونِ اللَّهِ حَصَبُ جَهَنَّمَ أَنْتُمْ لَهَا وَارِدُونَ ﴾ الأنبياء : ٩٨ فبلغ ذلك عبد الله بن الزبعرى ، فقالوا : سلوا محمداً : أكل ما يعبد من دون الله في جهنم مع من عبده ؟ فنحن نعبد الملائكة ، واليهود تعبد عزيراً ، والنصارى تعبد عيسى ابن مريم . فظن المشركون أنه احتج وخاصم ؛ فقال رسول الله ﷺ :

"كل من أحب أن يعبد من دون الله ، فهو مع مَنْ عبده"

فنزّل قوله تعالى :

﴿وَمَنْ يَقُلْ مِنْهُمْ إِنِّي إِلَهٌ مِّنْ دُونِهِ فَذَلِكَ نَجْزِيهِ جَهَنَّمَ﴾
إلى ٠٠٠ ﴿إِنَّ الَّذِينَ سَبَقَتْ لَهُمْ مِنَّا الْحُسْنَىٰ أُولَٰئِكَ عَنْهَا مُبْعَدُونَ﴾ الأنبياء ٢٩ إلى ١٠١

وكان النبي ﷺ يستخدم حجج القرآن الكريم ، وأحياناً يضيف إليها حججا أخرى ، كما في قصة المباهلة الواردة في سورة آل عمران .

فحين قدم وفد نجران ، إلى رسول الله ﷺ ، فتناظروا مع اليهود ، وعلت أصواتهم ، ثم جادلوا النبي ﷺ ، ومعه العاقب أميرهم ، والسيد إمامهم :

فقال رسول الله ﷺ لهما : أسلما ، قالوا : أسلما قبلك ، قال : كذبتما ؛ يمنعكما من الإسلام ادعاؤكما لله ولدا ، وعبادتكما الصليب ، وأكلكما الخنزير .

قالوا : إن لم يكن عيسى ولداً "فمن أين ؟ وخاصموه جميعاً في عيسى عليه السلام ، فقال لهم النبي ﷺ :

"ألستم تعلمون أنه لا يكون ولد إلا وهو يشبه أباه ؟"

قالوا بلى :

قال : "ألستم تعلمون أن ربنا حي لا يموت ، وعيسى أتى عليه الفناء" ؟ قالوا : بلى .

قال : "ألستم تعلمون أن ربنا قيّم على كل شيء ويحفظه ويرزقه"؟

قالوا : بلى . قال : "فهل يملك عيسى من ذلك شيئاً" ؟
قالوا : لا .

قال : "فإن ربنا صوّر عيسى فى الرحم كيف شاء ، وربنا لا يأكل ولا يشرب ولا يُحدث" قالوا : بلى .

قال : "ألستم تعلمون أن عيسى حملته أمه ، كما تحمل المرأة ، ثم وضعته كما تضع المرأة ولدها ، ثم غُذّي كما يُغذى الصبى ، ثم كان يطعم ويشرب . ويُحدث" ؟ قالوا :
بلى .

قال : "فكيف يكون هذا كما زعمتم" فسكتوا .

وقد نزلت فيهم آيات سورة آل عمران ، إلى بضعة
وثمانين آية منها .

(تفسير ابن كثير)

والخلاصة : أن السنة النبوية ، قد أسهمت فى وضع أسس الاستدلال العقلى ، والمناظرة المشروعة حول مسائل العقيدة ؛ بهدف البحث عن الحقيقة ، مع الاسترشاد بنور الوحي دائماً .
(د . حسن الشافعى : المنخل ٥٨-٦٠)

* * *

وفى فترة مبكرة ، حين كان الإيمان غَضّاً طرياً ، والقلوب والعقول مشغلة بتثبيت أركان الدين ، وبناء حضارته الجديدة :

- طُرقت أسئلة ومشاكل واجهت العقل السليم ، واقتضتها ظروف الجماعة المسلمة ، وتجاربها الصحيحة والخاطئة . كما اتخذت بعض الفئات فيها مواقف متطرفة ، إذا قيست بما جاء فى الكتاب والسنة .

وقد تصدى لهؤلاء علماء الصحابة والتابعين ، بالبيان والإرشاد ، وسلكوا معهم طريق الحوار والإقناع ، إلا إذا سلك هؤلاء طريقاً آخر .

ويلاحظ هنا ، أن تلك الفتن والأحداث لم تخل من خير ؛ حيث إنها حركت العقول نحو البحث والتدقيق فى مسائل

هامّة مثل : مسألة عصاة المؤمنين ، وبصفة خاصة أصحاب الكبائر : هل هم باقون على إيمانهم ، أم هم كفار فيخلدون في النار ؟ •

ومثل ذلك مسألة : حرية الإنسان في أعماله :

هل الإنسان مجبر بحسب ما قُدر وسُجل له في اللوح المحفوظ ؟ أم هو حرّ مطلقاً ؟ إلى غير ذلك من مسائل وقضايا •

٣-مسألة الإمامة :

وقع خلاف بين علماء الإسلام في الإمامة أو الخلافة على وجهين :

الأول : القول بأن الإمامة تثبت بالاتفاق والاختيار : وقد جوّز أصحاب هذا الرأي ، إمامة كل من اتفقت عليه الأمة ، أو أصحاب الحل والعقد فيها • وبناء عليه فقد أجاز هؤلاء إمامة معاوية وغيره من خلفاء بني أمية •

الآخر : القول بأن الإمامة تثبت بالنص : ومن هنا فقد اختلفوا بعد "عليّ" ﷺ ، فيمن هو منصوص عليه بعد "عليّ" ، كما أشار إلى ذلك صاحب الملل والنحل •

وقد ترتب على القول بالنص وجود تيارين :

أ-الخوارج : الذين نُسب إليهم القول بتكفير "على" عليه السلام .

ب-الروافض من الشيعة : وقد نُسب إليهم إكفار من ترك
الاهتمام بالإمام عليّ ، وكل من حاربه .

* *

ثانيًا : عوامل خارجية :

١- الترجمة :

قد لعبت تلك الترجمة دورا بارزا في نمو وازدهار الفكر الإسلامي ، ولا سيما في العصر العباسي المسمى "العصر الذهبي" وكان للترجمة - أيضا - دور لا ينكر في التعرف على علوم شعوب وحضارات أخرى ، واقتباس بعض ما يناسب الفكر الإسلامي ؛ مما ساعد على بروز الاتجاه العقلي بوضوح في الفكر الإسلامي .

وكان خالد بن يزيد الأموي (ت ٨٥هـ) : أول من أمر بالترجمة ، وكان مهتما بالكيمياء ، فترجمت في عهده بعض كتب الكيمياء ، ثم ترجم المنطق بعد ذلك في عهد المنصور ؛ مما كان له أثره في التعمق في مباحث العقائد ، مع مزجها ببعض موضوعات الفلسفة .

(انظر أثر هذه الترجمة في الفلسفة الإسلامية : د. أبو الوفا التفتازاني : علم الكلام وبعض مشكلاته ص ٢٧-٢٨ ، ط ١ ، ١٩٦٦م مكتبة القاهرة الحديثة)

٢- الذين أسلموا من أهل الديانات الأخرى :

وهؤلاء قد دخلوا في الإسلام ، لكن ما زالت في صدورهم لوثات غريبة تجاه الإسلام .

وهذا ما دعا علماء الكلام إلى تبين عقائده بالمعقول والمنقول ، مع رد الشبهات التي برزت من هؤلاء .

(محمد عبده : رسالة التوحيد ص ١٠)

٣-الفتوحات الإسلامية :

لقد وصل الفتح الإسلامى ، إلى بلادٍ بها عقائد ومذاهب مختلفة : يهودية ونصرانية ومجوسية وغير ذلك .

فكان لعلم الكلام دور كبير هنا فى تجلية عقيدة التوحيد الصحيحة ، ولا سيما أمام غزو فكرى يهودى عنيف ، قد تسللت بعض شبهاته وإسرائيلياته لبعض الفرق المغالية التى تنتسب إلى الإسلام .

وقد كان أثر الفكر اليهودى واضحا لدى غلاة الشيعة ، ولا سيما لدى القائلين بالرجعة ، مثل السبئية الذين يقولون بـرجعة الإمام على مهديا لآخر الزمان ، وكان اليهود من قبل يقولون بـرجعة عزير وهارون .

وكانت طائفة "الغرابية" من غلاة الشيعة ، متأثرين بكراهية اليهود لجبريل عليه السلام ؛ حيث زعم الغرابية أن جبريل غلط فى طريقه ، فذهب إلى محمد ؛ لأنه كان يشبه عليا ، وكان أشبه به من الغراب بالغراب ، ومعلوم أن اليهود كانوا مشبهة .

وكذلك كان لبعض علماء الكلام تأثر بشئ من المسيحية ، مثل مسألة البحث فى قَدَم الصفات أو حدوثها ، كرّد فعل لفكرة الأقانيم .

٤- التعاون الثقافى :

التقت حضارة الإسلام بحضارات مختلفة ، سواء كان ذلك نتيجة الفتوحات الإسلامية ، أو العلاقات الدولية مع الأمم الأخرى ؛ بسبب الجوار ، كما نراه اليوم .

وقد تأسست الروابط والعلاقات بين المسلمين الفاتحين وبين غيرهم ؛ مما نتج عنه حوار ثقافى بين المسلمين وغيرهم .

(الدوميللى : العلم عند العرب . وأثره فى تطور العلم العالمى .
من ١٢٣ ترجمة : د . عبد الحليم النجار ، ود . محمد يوسف موسى .
ط ١٩٦٢م القاهرة)

هذا وينبغى ملاحظة أن العوامل الخارجية لنشأة الفكر الإسلامى ، لم تمح قط جوهر وأصالة هذا الفكر النابع من صحيح الإسلام .

* *

تجديد علم الكلام :

وبناء على ما سبق من عوامل نشأة علم الكلام ، وما فيها من تأثير وتأثر بين الحضارات ، هل يجوز أن يقال : إن هناك تجديدا في علم الكلام ؟

والجواب أنه منذ أكثر من قرن مضى ، أى منذ عام ١٢٠٠هـ ، وجدنا أصواتا في المحيط الإسلامى تدعو إلى تجديد علم الكلام ، بمعنى إصلاحه وتوظيف العقيدة فى الصراع الذى تخوضه الأمة ، مع المشكلات الجديدة للمسلمين ، ولا سيما بعد تعرفهم على الفكر الغربى ، من خلال ما يموج به من تيارات متنوعة ومتناقضة .

ومن أهم بواكير الأعمال التى صدرت فى ميدان تجديد علم الكلام ما يلى :

• علم الكلام الجديد : للعالم الهندى : شبلى النعمان (ت ١٣٣٢هـ)

• الرد على الدهريين : جمال الدين الأفغانى .

• رسالة التوحيد : محمد عبده .

• تجديد التفكير الدينى فى الإسلام : محمد إقبال .

• مدخل جديد إلى علم كلام جديد : محمد مجتهد
شبهستري •

وهؤلاء المجددون ، يقرّون علم الكلام القديم ، لكنهم لا
يكتفون به ؛ نظراً لظهور قضايا جديدة •

من أجل ذلك يوجبون التجديد والتطوير ، وهو ما نذهب
إليه ، ونوافقهم على السير في هذا الطريق ؛ لأن الدنيا كلها
تتغير وتتطور في كل العلوم والمعارف ؛ ولأن الجمود
يؤدي حتماً إلى التخلف والركود في كل شيء يتصل بالتفكير
الإنساني •

(محمد مجتهد شبهستري : مدخل إلى علم كلام جديد مقدمة المحرر • ط ١ ،
١٤٢١هـ - ٢٠٠٠هـ دار الهادي ، بيروت)

ومن أهم ما يدعو أيضاً إلى تجديد علم الكلام ، ما أسفر
عنه العلم الطبيعي في العصر الحديث من نتائج اختلفت مع
نتائج العلم السابق ، الذي بنى عليه المتكلمون بعض مبادئهم •
فلم يعد العلم مثلاً ينظر إلى الذرة على أنها "كائن مغلق"
لا ينقسم ولا يتجزأ ؛ بل ينظر إليها على أنها كائن ينقسم
ويتجزأ ، بعكس ما ذهب إليه النظرية الطبيعية القديمة

اليونانية ، حين أخطأت فى تقرير أن الجزء لا يتجزأ ، أو
الجوهر الفرد لا يتجزأ .

(مهندس / بدوى محمود الشيخ : الموسوعة النووية ص ٩٣ ، ١٣٧

ط ٢٠٠٤م ، دار المعارف بالقاهرة)

وانظر (د. النشار ، د. صبحى : نشأة الفكر الفلسفى اليونانى

ص ٣ ، ط ١ ، ١٩٦٤م منشأة المعارف بالإسكندرية).

* *

حكم الاشتغال بعلم الكلام :

لا جدال فى أن علم الكلام ، هو ذلك العلم الشرعى ، الذى يهدف إلى دراسة الأحكام الاعتقادية فى الشريعة الإسلامية . وهذا مقصد جليل جدير بالتقدير والاعتبار ، وهو الأصل الذى ينبغى التمسك به ، ولا يصح تجاوزه .

ولكن دوام الحال من المحال ؛ فقد حدث أن تصارعت الآراء حول هذا العلم ، ودوّنت فى ذلك أبحاث فى مختلف البلدان الإسلامية .

كما نشأت فرق كلامية فى هذا العلم ، حين استوى عوده ، وتفاوت اجتهادها قربا أو بُعدا من جوهر العقيدة الإسلامية المستقاة من الكتاب والسنة .

وقد حدث داخل تلك الفرق اعتدال ، كما وقع غلوّ يكاد يُخرج عن ملة الإسلام ، بالإضافة إلى إسراف ناجح عن خلط أمور الاعتقاد ، بمناهج فلسفية وثنية .

ومن هنا ظهرت تساؤلات عن مدى مشروعية الاشتغال بعلم الكلام ، وعن حكم المشتغلين به أنفسهم ؛ فهناك من حرّمه ، وهناك من أجازّه :

(د. حسن الشافعى : المدخل ص ٣٥ ، وانظر ما بعدها إلى ص ٥٠)

أولاً : القول بالتحريم :

لقد دعا أصحاب هذا الرأي إلى هجر علم الكلام
وتحريم النظر في مؤلفاته ، أو شهود حلقاته ومجامعه .

وحجتهم في ذلك : هو وقوع بعض الظواهر السلبية في
وسط المتكلمين ، مثل إهمال الأدلة السمعية ، أو استخدام
المنطق الأرسطي ، أو تكفير مخالفينهم .

وقد تمثلت بوادر هذا التيار فيما نسب إلى أئمة الفقه ،
مثل الإمام أحمد بن حنبل (ت ٢٤١هـ) رحمه الله الذي نسب إليه
أنه قال : " لا يفلح صاحب كلام أبدا ، ولا يرى أحدٌ نظره
في الكلام ، إلا وفي قلبه دغلٌ " أى فساد .

(المقتسب (ت ٢٦٠هـ) ك تحريم النظر في كتب أهل الكلام

تحقيق جورج المقنسى ١٩٦٢م لندن) .

(وقارن د . هويدى : دراسات في علم الكلام والفلسفة الإسلامية

ص ١٠٠ ط ٣ ، ٢٠٠٢م دار الثقافة بالقاهرة) .

وقد أثر أيضا عن الإمام مالك رحمه الله ، أنه كان يكره
الجدل في أسماء الله وصفاته ، وأنه كان يقول : " إياكم
والبدع، قيل : يا أبا عبد الله ، وما البدع ؟ قال : أهل

البدع الذين يتكلمون في أسماء الله وصفاته وكلامه وعلمه
وقدرته ، ولا يسكتون عما سكت عنه الصحابة والتابعون لهم
بإحسان ومن طلب الدين بالكلام تزندق" .

(الزواوى : مناقب الإمام مالك ص ٣٧ ، ٣٨ طبع ١٣٢٥ هـ مصر)

وكان الإمام مالك يطعن على المشتغلين بعلم الكلام
أمثال : عمرو بن عبيد ، ومحمد بن إسحق ؛ لقوله بالقدر
وروايته أحاديث في الصفات .

وقد اشتغل الإمام الشافعي رحمه الله فترة قليلة بعلم الكلام ،
لكنه سلك منهاجا آخر في الفقه وأصول الفقه ، وأثر عنه أيضا
أنه ذم علم الكلام ؛ حيث يقول :

"ياكم والنظر في الكلام ؛ فإن الرجل لو سئل عن
مسألة في الفقه فأخطأ فيه ، كان أكثر شيء يُضنَّك منه
عليه . ولو سئل عن مسألة في الكلام ، فأخطأ فيها ، نُسب
إلى البدعة . ورأيت أهل الكلام يكفّر بعضهم بعضا ، ورأيت
أهل الحديث يخطئ بعضهم بعضا ، والتخطئة أهون من
الكفر" .

وكان حكم الشافعى فى أصحاب الكلام :

أن يُضْرَبوا بالجريد ، وَيُحْمَلُوا عَلَى الْإِبِلِ مَنْكَسِينَ ،
ويطاف بهم فى العشائر والقبائل ، ويقال : هذا جزء من ترك
الكتاب والسنة ، وأخذ فى الكلام .

(الرازى "فخر الدين محمد بن عمر" : مناقب الإمام الشافعى .

ص ٦١ طبعة مصر)

وقد تبنى هذا التيار الرافض لعلم الكلام ، طوائف من
المحدثين والمحافظين من علماء السلف ؛ الذين خشوا
أخطار الكلام على الأمة ؛ ولذا حرّموه جملة مثل :

- الخطابى فى "الغنية" .

- وابن قتيبة فى "تأويل مختلف الحديث" .

- والهروى فى "نم الكلام" .

* * *

وقد ظهر تيار آخر ، عرف أصحابه ما فى علم الكلام
من خطر ، فأظهروا كراهيته ، باستثناء ما استند منه إلى
الكتاب والسنة ، ومن هؤلاء :

- الإمام الغزالي ، فى كتابه مثلاً : "إلجام العوام عن علم

الكلام" .

- وابن الوزير فى : "ترجيح أساليب القرآن على أساليب

اليونان" .

- والسيوطى فى : "صون المنطق والكلام عن فنّ المنطق

والكلام" .

- وابن تيمية فى :

(درء تعارض العقل والنقل ٧ : ١٤٢-١٨٥ تحقيق :

د . محمد رشاد سالم ، ١٩٧٢م القاهرة)

ولا يزال من الباحثين فى عصرنا هذا ، من

يكادون يحرّمون علم الكلام ، مثل الدكتور عبد الحلّيم محمود

فى العديد من كتبه ، ومنها "الإسلام والعقل" ، ومثل الدكتور

محمود قاسم فى مقدمته لكتاب ابن رشد "مناهج الأدلة"

وغيرها .

* *

ثانيا : القول بالتجوز :

لقد وَجَدَ علم الكلام أنصارا يدافعون عنه ، وعن جواز الاشتغال به شرعا • بل ذهب بعضهم إلى وجوبه كفائيا أو عينيا أحيانا •

ومن الذين قالوا بفرضيته على الكفاية :

إمام الحرمين — والغزالي ، والنووي ، وغيرهم • كما ذهب ابن حجر الهيتمي في "شرح المشكاة" إلى أن علم الكلام: "أكد فروض الكفايات ، بل هو فرض عين إذا وقعت شبهة توقّف حلّها عليه" •

(البياضى : إشارات المرام • ص ٣٥)

لكن هؤلاء كانوا معتدلين مع خصومهم ، فلم يكفروهم ، ولكن أئموهم فقط •

ومن أهم الأعلام الذين قالوا بجواز الاشتغال بعلم الكلام :

أ-الحسن البصرى : رحمته الله ؛ حيث أجاز الاشتغال بعلم الكلام ، كما ورد ذلك في رسالة ذكرها صاحب "المنية والأمل" ، أرسلها الحسن إلى عبد الملك بن مروان ، وكان موضوع الرسالة أصلا : القضاء والقدر وأفعال العباد ، ومما جاء فيها :

"لم يكن أحد من السلف يذكر ذلك ، ولا يجادل فيه ؛
لأنهم كانوا على أمر واحد . وإنما أخذنا الكلام فيه ، كما
أحدث الناس النكرة ، فلما أحدث المحدثون فى دينهم ما
أحدثوه : أحدث الله للمتمسكين بكتابه ما يبطلون به المحدثات ،
ويحذرون به من المهلكات" .

(ابن المرتضى "أحمد بن يحيى" : المنية والأمل ص ١٢ ، ط ١٣١٦ هـ الهند)

ب-الإمام أبو حنيفة النعمان (ت ١٥٠ هـ) : هو من
المجوزين لعلم الكلام ، وله مؤلفات يغلب عليها الطابع
الكلامى مثل : "العالم والمتعلم" و "الوصية" و "الفقه الأكبر"
الذى تحدث فيه عن العديد من مسائل علم الكلام مثل :
حقيقة الإيمان ، والأسماء والصفات ، والقضاء والقدر ،
وارتكاب الكبيرة .

ج-أبو الحسن الأشعري : قد جوز الاشتغال بعلم
الكلام ؛ حيث قال : "إن طائفة من الناس جعلوا الجهل رأس
مالهم ، وثقل عليهم النظر والبحث فى الدين . . . وطعنوا
على من فتن عن أصول الدين ، ونسبوه إلى الضلال" .
(الأشعري "استحسان الخوض فى علم الكلام ص ٣ ، ٤ .
ط ١٣٤٤ هـ حيدر آباد الدكن) .

وقد ردّ الأشعرى فى تلك الرسالة الهامة ، على دعوى
الحنابلة ، الذين ذمّوا علم الكلام ، ونهّوا عن الخوض فيه .

* * *

ولا يتسع المقام هنا للحديث عن أعلام آخرين دافعوا
عن علم الكلام ، ونكتفى بالإشارة إليهم وإلى كتبهم مثل :

- العامرى : الإعلام بمناقب الإسلام .

- الغزالى : المنقذ من الضلال .

- ابن عساكر : تبیین كذب المفتري .

- البياضى : إشارات المرام من عبارات الإمام .

كما يوجد بعض المعاصرين الذين يدافعون عن علم
الكلام ، من أساتذة الجامعة وغيرهم .

(د) يحيى فرغلى : عوامل وأهداف نشأة علم الكلام

ط ١٣٩٠هـ مطبوعات مجمع البحوث الإسلامية بالقاهرة)

حجج المعارضين والرد عليهم :

١-الحجة :

قد ورد النهى فى الكتاب والسنة عن الجدل والمراء فى الدين، وتتبع المشتبهات، والتعمق فى المشكلات ؛ لقوله تعالى : ﴿هُوَ الَّذِي أَنْزَلَ عَلَيْكَ الْكِتَابَ مِنْهُ آيَاتٌ مُحْكَمَاتٌ هُنَّ أُمُّ الْكِتَابِ وَأُخَرُ مُتَشَابِهَاتٌ فَأَمَّا الَّذِينَ فِي قُلُوبِهِمْ زَيْغٌ فَيَتَّبِعُونَ مَا تَشَابَهَ مِنْهُ ابْتِغَاءَ الْفِتْنَةِ وَابْتِغَاءَ تَأْوِيلِهِ﴾ آل عمران : ٧

ولحديث : خرج رسول الله ﷺ على أصحابه ، وهم يختصمون فى القدر ، فكانما يققاً فى وجهه حب الرمان من الغضب ، فقال : "بهذا أمرتم ؟ أو لهذا خلقتكم ؟ تضربون القرآن بعضه ببعض ، بهذا هلك الأمم قبلكم" .

(السنن لابن ماجه ، وإسناده صحيح ، ورجاله ثقات)

الرد : إن المنهى عنه فى الآية والحديث ، إنما هو كلام الفلاسفة وأهل الخصومة . فأما المناظرة فيه على وجه إظهار الحق ، فلا كراهية فيه ، بل هى المأمور به فى قوله تعالى : ﴿وَجَادِلْهُمْ بَالَّتِي هِيَ أَحْسَنُ﴾ النحل : ١٢٥

على أن النهى عن اتباع المتشابه ، أو البحث العقلى
فيما لا مجال للعقل فيه ، كالذات الإلهية والقدر : لا يعنى
تحريم البحث فى غيرها من مسائل العقيدة ، فى ضوء
محكمات الكتاب وصحيح السنة وصريح العقل •
كيف القرآن مشحون بآيات العقائد ، التى تفصل
مسائل الاعتقاد وأدلتها على أكمل وجه ، كما يقول القشيري
(ت ٤٦٥هـ) :

"العجب ممن يقول ليس فى القرآن علم الكلام ، وآيات
الأحكام الشرعية تجدها محصورة • والآيات المنبهة على علم
الأصول تربو على ذلك بكثير ؛ فلا يجحد علم الكلام إلا مقلد
أو ذو مذهب فاسد" •

(البياضى : إشارات المرام ص ٣٦)

وقد أكد هذا المعنى أيضا : الإمام الأشعرى ؛ حيث
يشير إلى أن مسائل علم الكلام توجد أصولها فى القرآن
والسنة ، وأن علماء الكلام قد :

"ردوها وقاسوها على ما فيه نص من كتاب الله تعالى" •

(الأشعرى : استحسان ص ١٠)

٢-الحجة : إن الصحابة رضوان الله عليهم ، وهم خير القرون وأعرفهم بالدين وأكثر نصرة له ، لم يشغلوا بهذا العلم ، ولا صرفوا همهم إليه ، مع اشتغالهم بالفتيا وبتعلم الأحكام الفقهية ؛ وعلى هذا فإن علم الكلام بدعة مردولة وضلال مهلك .

الرد : أما عدم اشتغال الصحابة بهذا العلم ، وعدم تحرير الأدلة النظرية والصنغ المنطقية لإثبات العقائد ، واكتفائهم بما ورد فى الكتاب والسنة : فيرد على ذلك بما ينسب إلى الإمام أبى حنيفة رحمته الله ؛ حيث قال :

"وأصحاب رسول الله ﷺ ، إنما لم يدخلوا فيه ؛ لأن مثّلهم كمثل قوم ليس بحضرتهم من يقاتلهم ، فلا يتكلفون السلاح . ونحن قد ابتلينا بمن يطعن علينا ، فلا يسعنا ألا نعلم من المخطئ منا ، ومن المصيب ؟ وألا نذب عن أنفسنا" .

(البياضى : إشارات المرام ص٢٢)

ومن جانبنا نقول : لقد حظى أصحاب النبى ﷺ بلقب "الصُحبة" وكفى بذلك شرفا وفخرا ، ومن المستحيل أن يرضى أحدهم بلقب آخر ، ولو أعطى ملء الأرض ذهبا .

ومن المعلوم أن الصحابة لم يشتغلوا أيضا بالتفسير والحديث والفقه ، كعلوم متخصصة . فلو صح أن عدم اشتغال الصحابة بعلم الكلام ، كافٍ في منعه ، لكان ذلك صحيحا بالنسبة لهذه العلوم ، ولم يقل بذلك أحد من مانعي الاشتغال بعلم الكلام .

(د . عامر النجار : علم الكلام ص ٢٥ ، د . فرغلي : عوامل ص ٨٣)
٣-الحجة : إن علماء الأمة وكبار مجتهديها ، كرهوا هذا اللون من العلم لمسمى "علم الكلام" ، حين ظهر ، ونهوا تلاميذهم عن الخوض فيه ، كالذي ينسب إلى أبي حنيفة أنه نهى ابنه "حمادا" عن هذا العلم .

ولقول الشافعي : "ما من أحد ارتدى بالكلام فأفلح" .
وقد نُسب مثل ذلك لمالك وأحمد

(السيوطي : صون المنطق ١ : ٧٠ وما بعدها)
الرد : أما من جهة نهى السلف عن الاشتغال بعلم الكلام ، فلعلهم كانوا يقصدون كلام أهل البدع المخالفين للكتاب والسنة ؛ بدليل اشتغال بعض السلف بلون من الكلام ، لا يتعارض مع كتاب الله تعالى وسنة رسول الله ﷺ ، ولا مع مدارك العقل الصحيح .

(د . حسن الشافعي : المدخل ص ٤٣)

ولقد ألف أبو حنيفة : "الفقه الأكبر" . كما ألف الإمام أحمد "الرد على الجهمية" ، وألف الشافعي "الفقه الأكبر" . وكلها مؤلفات في علم الكلام ، على نهج الكتاب والسنة . وأما ما روى من نهى أبي حنيفة لابنه حماد عن المناظرة في الكلام ؛ فإنما كان عن المناظرة بطريق التخطئة والإلزام ، فإنه لما قال حماد لأبيه :

" رأيتك تتكلم ، فلم تنهاني ؟ قال : كنا نتكلم وكل واحد منا كأن الطير على رأسه ؛ مخافة أن يزل صاحبه . وأنتم تتكلمون وكل واحد منكم يريد أن يزل صاحبه ويكفر ، ومن أرادته فقد كفر" .

(د. يحيى هاشم : عوامل ص ٧٩ وما بعدها) (العامري : كتاب الإعلام

ص ١٢١-١٢٣)

أما كلام الشافعي فقد أوله فخر الدين الرازي ؛ حيث حمل طعنه في علم الكلام على عدة تأويلات منها :

أولاً : الفتن العظيمة التي وقعت في ذلك الزمان ؛ بسبب خوض الناس في مسألة القرآن ؛ فاستعان أهل البدع بالسلطان ، وقهروا أهل الحق .

وقد عَرَفَ الشافعى أن علم الكلام حينذاك ، ليس لطلب الحق ، وليس لله تعالى ، وفى الله ؛ هو لأجل الدنيا ؛ فلا جرم أن تركه وأعرض عنه وذهم من اشتغل به .

ثانيًا : يُصنَفُ ذلك الذم إلى الكلام ، الذى كان أهل البدعة ينصرونه ويقروونه ؛ فقد كان الكلام فى ذلك الزمان اسمًا للمتكلم فى الاعتزال .

ثالثًا : من أصول مذهب الشافعى : أن الاكتفاء بالدلائل المذكورة فى كتاب الله عز وجل : واجب ، وأن الزيادة عليها ، والتوغل فى المضايق التى لا سبيل للعقل إلى الخوض فيها ، غيرُ جائز ؛ ولذا ذمَّ الشافعى من حاول الخوض فى تلك الدقائق .

(الرازى : مناقب الشافعى ص ٦٤ ، ٦٥)

وممن أولوا كلام الشافعى أيضا : "ابن عساكر" :

فقد ذكر أن الشافعى كان يتكلم عن "حفص الفرد" الذى ناظره . وحفص هذا من أصحاب الأهوية والبدع المُرَدِّية ، قال ابن عساكر : "فأما الكلام الموافق للكتاب والسنة ،

الموضَّح لحقائق الأصول عند ظهور الفتنة : فهو محمود عند العلماء ومن يَعْلَمه" .

ثم يقول ابن عساكر عن الشافعي خاصة :

"وكان الشافعي يُحسنه ويفهمه ، وقد تكلم مع غير واحد ممن ابتدع ، وأقام الحجة عليه حتى انقطع" .

(ابن عساكر : مقدمة ابن عساكر على : تبیین كذب المفتري فيما نسب إلى الإمام أبي الحسن الأشعري . ص ٣٢٥ تحقيق : الشيخ / محمد زاهد الكوثري ط ١٣٤٧هـ دمشق)

٤-الحجة : إن المتكلمين كثيرا ما يستهينون بالسنة النبوية ، ويعرضون عن الأدلة السمعية بعامة ، كالذي يُنسب إلى النظام ، من شكّه في الحديث المتواتر .

(ابن قتيبة : تأويل ص ١١ وما بعدها)

وكالذي ينسب أيضا إلى الرازي ؛ حيث اعتبر أن الدليل السمعي لا يفيد إلا الظن ؛ لأسباب كثيرة أوردها في كتاب "المحصل" ؛ مما اضطر شارحه الطوسي - وهو اثنا عشرى - أن يرد عليه مُكرراً .

(الطوس : شرح المحصل ص ٣٢)

الرد : أما ما قيل من الاستهانة بالحديث والتشكيك فى قيمة الدليل السمعى عموما ، فلا ننكر أن بعض علماء الكلام قد انزلقوا إلى ذلك ، ولا سيما فريق من المعتزلة .

(البغدادى : الفرق بين الفرق ص ١١٤ وما بعدها)

لكن لا ينبغى أن يغيب عنا أيضا ، أن أغلب متكلمي السلف وأهل السنة ، قد التزموا بأدلة الكتاب والسنة ، مع الأخذ بإجماع الأمة وصريح العقل ، كابن حنبل وأبى حنيفة فى المتقدمين ، وابن تيمية "درء" ، وابن عبد الوهاب "التوحيد" فى المتأخرين .

وبناء عليه فلم يكن رفض الأحاديث ، أو أدلة السمع سمة شاملة أو غالبية على أهل الكلام جميعا .

٥-الحجة : إن كثيرا من أهل الكلام ، خلطوا كلامهم بالفلسفة ، واصطنعوا مناهج المنطق اليونانى فى تفكيرهم ، مع أنه منهج فاسد ؛ لأنه يتعارض مع منهج القرآن وأساليبه فى التفكير ، مثلما أوضحه كل من :

ابن تيمية فى : النصيحة •

والسهروردي البغدادي فى : رشف النصائح الإيمانية
وكشف القبائح اليونانية •

وابن الوزير فى : ترجيح أساليب القرآن على أساليب
اليونان •

الرد : فمن جهة استخدام المنطق اليونانى ، أثبتت
البحوث الحديثة ، أن علماء المسلمين الأوائل ، ومنهم
المتكلمون ، لم يستخدموا هذا المنهج ، بل كان لهم منهجهم
الخاص ، المستنبط من الكتاب والسنة ، المعبر عن أصالة
الفكر الإسلامى •

وهذا المنهج يقوم على أساسين :

- النقد التاريخى المستخدم فى الحديث النبوى •
- الاستدلال الاستقرائى المستخدم فى القياس الفقهى ،
والذى تكفل علماء أصول الفقه ببيانه •

(د. النشار : مناهج البحث - المقدمة)

ومن الحق هنا أن يشار إلى أن المنطق اليونانى ، قد
انضم إلى هذا المنهج فيما بعد ، فى القرن الخامس الهجرى •

وهنا جملة تنبيهات :

أ- أن استخدام المنطق اليونانى ، لم يقتصر على علم الكلام، لكنه دخل فى أصول الفقه أيضا ، بل فى التصوف كذلك .

(زادة : مفتاح السعادة ١ : ٥)

ب- أن هجوم ابن تيمية وأمثاله على المنطق اليونانى ، لم يكن رفضًا كاملا ، بقدر ما كان تقويما له ، وكشفا لطرق أخرى فى الاستدلال .

(السيوطى : صون المنطق ٢ : ٤٣)

ج- أن العيب لم يكن يتمثل فى المنهج الصورى نفسه ، ولكن فى طريقة استخدامه ، وإلا فهو مجرد أداة للفكر ، قد تؤدى إلى نتائج صحيحة ، إذا أحسن المرء استخدامها .

(د . حسن الشافعى : المدخل ص ٤٤)

٦-الحجة : قد ثبت أن المباحث الكلامية ، بما فيها من جدل الفرق : قد شتتت الأمة شيعا وأحزابا . وانتهى الأمر إلى ظهور البدع فى أمر العقيدة ، وهى أخطر من بدع

العمل ؛ مما أدى إلى ضعف اليقين لدى جماهير الأمة ، كما أنه لم ينجح في كسب مؤمنين جدد إلا نادرا .

(د. حسن الشافعي : المدخل ص ٣٩-٤١)

الرد : إن يقال عن حدوث خلاف وفرقة بسبب علم الكلام ؛ فإنما نجم عن النزاعات المعارضة لهدى الكتاب والسنة ، ولطريقة السلف ، كالخوارج والمعتزلة والمشيبة .

وأما الوحدة الفكرية : فإنها تكون باستخدام طريقة الصحابة في تحكيم الكتاب والسنة ، فهم الراسخون علما فيهما؛ فإن "القرآن لا ينطق" ، كما قال الإمام علي عليه السلام ، في مواجهة الخوارج . ولا بد من رد الأمر عنه وقوع الخلاف ، إلى العالمين بكتاب الله وسنة رسول الله ﷺ ؛ لقوله تعالى : ﴿وَلَوْ رَدُّوهُ إِلَى الرَّسُولِ وَإِلَى أُولِي الْأَمْرِ مِنْهُمْ لَعَلِمَ الَّذِينَ يَسْتَنْبِطُونَهُ مِنْهُمْ﴾ النساء : ٨٣

ومن هنا ذهب الإمام أبو حنيفة ، إلى وجوب فضح البدعة وإزالة الشبهة ، إذا ظهرت الفتن ، وروج لها أتباعها ، وأن هذا هو السبيل إلى الحفاظ على وحدة الأمة ، لا السكوت والإغضاء عنها ، كما يتوهم بعض الناس .

على أن الدعوة إلى الإسلام بين أهله وغيرهم ، وإن لم تكن تلك رسالة الكلام والمتكلمين بالدرجة الأولى ، فإنها تعرف للقوم جهودا مشكورة ، مثل الذى يعرف عن المعتزلة أول أمرهم ، وعن أئمة أهل السنة فى العصور المتعاقبة ، كالغزالي وابن تيمية وابن عبد السلام وابن تومرت والسنوسى، وغيرهم قديما وحديثا .

هذا مع الإقرار بأن "علم الكلام" كغيره من العلوم ، قد تعرض لكثير من التطورات ، ووقعت به بعض الانحرافات التى شاعت بين بعض المشتغلين به ، أو المنتمين إليه .

(ابن الجوزى : تلبيس إبليس ص ٨٣ وما بعدها)

ومن الأولى هنا ، تجنب العوام مزالق البحث فى قضايا علم الكلام ، ولا سيما ما كان من "دقيق الكلام" ، وكذلك ما أوغل فى الأخذ بالمصطلحات الفنية ومناهج الاستدلال الدقيقة .

ومن الخير أن نسلك بهؤلاء طريق القرآن الكريم ، التى تخاطب العقل والقلب معا ، وتصلح للعامة والخاصة .

وأخيرًا فينبغي أن نعلم أن الانقسام إلى فرق لم يكن وقفًا
على علم الكلام وحده ، بل نجد ذلك لدى الفقهاء وغيرهم .
لكن التكفير لدى المتكلمين ، كان أبرز ما يكون ، بسبب
أنهم كانوا يعملون في ميدان حسّاس جدًا ، وهو العقيدة
الإسلامية .

٧-الحجة : يرى بعض المحدثين أنه : من أعظم جرائم
علماء الكلام : فتح الباب على مصراعيه للمؤولين من
الفلاسفة ، فراحوا يدّعون أن للقرآن ظاهرا ، وهو للعوام ،
وباطنا ، وهو للخواص ، وأن هناك شريعة وحقيقة ؛ فخرجوا
من الإسلام ، وهم يظنون أنهم لا يزالون مسلمين .
(محمود مهدي الإسلامبولي : كُتب ليست من الإسلام ص: ١١٤ ،
ط٢ ، ١٤٠٣هـ - ١٩٨٣م المكتب الإسلامي ، بيروت ، دمشق)

الرد : لم يكن علماء الكلام هم أول من فتح باب
التأويل؛ لأن غيرهم فعل ذلك ، ولا سيما المفسرون .
والتأويل في أصله مطلوب لتوضيح المعنى ، مع تحمل
كل عالم مسئولية ما يقوم به من تأويل .

فليس علماء الكلام هم الذين قالوا بالظاهر والباطن للقرآن ، ولكن الباطنية هم الذين سلكوا هذا المنهج الباطل ، سواء كان هناك علم كلام أم لا .

لكن يجب أن يلاحظ أن التأويل المختلف فيه ، إنما كان فى النصوص الموهمة بصفة عامة ، وفى النصوص الموهمة للتشبيه بصفة خاصة .

ملاحظة : وأخيرا فإننا نختلف مع الذين يثبتون أن علم الكلام فشل وضلال ؛ بدليل ندم بعض المشتغلين به فى آخر عمرهم ، ويستشهدون بكلام الفخر الرازى فى نهاية حياته ويتركون سيرته الفكرية الحافلة جانبا .

(محمود المهدى الإسلامبولى : كُتُب ليست من الإسلام ص ١١٧)

يقول الرازى :

"لقد تأملت الطرق الكلامية ، والمناهج الفلسفية ، فما رأيتها تشفى عليلا ، ولا تُروى غليلا ، ورأيت أقرب الطرق طريقة القرآن" .

نهاية إقدام العقول عقـال

وغاية سعى العالمين ضلال

ولم نستفد من بحثنا طول عمرنا

سوى أن جمعنا فيه : قيل وقالوا

وأقول : فلا ينبغي أن نهمل حياة الفخر الرازى العلمية

بطولها وعرضها ، وبما فيها من مؤلفات كلامية ، ثم نركز

على بعض جمل قالها فى نهاية المطاف ، ونتمسك بها ،

ونجعلها برهانا على إبطال علم الكلام .

* *

القسم الثانى

أهم قضايا علم الكلام

١- وجود الله تعالى

إن الإيمان بوجود الله تعالى ، لا يكون إلا باستخدام العقل والاعتماد عليه .

وهذا مبدأ هام بل هو قضية كبرى ، يسلم بها الفلاسفة وبعض المتكلمين ، من أمثال المعتزلة والأشاعرة .

ولكن أهل الظاهر لا يسلمون به ؛ حيث يرون أن العقل لا دخل له في الإيمان بأصل العقائد كلها ، أى بوجود الله تعالى ، فالأولى أن يكون مرجع ذلك هو الوحي لا غير .
وقد غاب عن أهل الظاهر ، أن التصديق بالوحي نفسه ، يحتاج إلى استخدام العقل .

ومن عجائب الأمور ، أن أهل الظاهر يرون ضرورة التزام النصوص دون محاولة تأويلها ، حتى لو كانت من الآيات الموهمة للتشبيه أو التجسيم .

(د. محمود قاسم : مقننة في نقد مدارس علم الكلام من ص ١١ إلى ٢٨ "على مناهج الأدلة في عقائد الملة لابن رشد" ط٣ ، ١٩٦٩م مكتبة الأنجلو المصرية)
أما المعتزلة والأشاعرة ، فقد ارتضوا أن يتبعوا التوجيه الإلهي الوارد في قوله تعالى :

﴿إِنَّ فِي خَلْقِ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ وَاخْتِلَافِ اللَّيْلِ
وَالنَّهَارِ وَالْفُلْكِ الَّتِي تَجْرِي فِي الْبَحْرِ بِمَا يَنْفَعُ النَّاسَ وَمَا أَنْزَلَ
اللَّهُ مِنَ السَّمَاءِ مِنْ مَاءٍ فَأَخْتَبَا بِهِ الْأَرْضَ بَعْدَ مَوْتِهَا وَبَثَّ فِيهَا
مِنْ كُلِّ دَابَّةٍ وَتَصْرِيفِ الرِّيَّاحِ وَالسَّحَابِ الْمُسَخَّرِ بَيْنَ السَّمَاءِ
وَالْأَرْضِ لَآيَاتٍ لِّقَوْمٍ يَعْقِلُونَ﴾ البقرة : ١٦٤

فالأية الكريمة تدعو إلى إثبات وجود الله بالعقل .

وليت المعتزلة والأشاعرة وقفوا عندما تدعو إليه الآية
الكريمة ، لكنهم فتحوا بابا من الجدل لاستخدام أدلة أخرى ،
وصفها الدكتور محمود قاسم بأن عليها : "مسحة من الجدل
الكريه الذى نصفه هذا الوصف ؛ لأنه يثير من الشكوك أكثر
مما يدعو إلى الإقناع" .

(د. قاسم : مقدمة فى نقد مدارس علم الكلام ص ١٢)

وإن أشهر أدلتهم الجدلية هذه فى مسألة وجود الله ،

دليلان هما :

دليل الجوهر الفرد ، ودليل الممكن والواجب

أ- دليل الجوهر الفرد :

وهو يتلخص فى أن الأشياء المادية ، تتقلب عليها
أحوال تعرض لها ، ثم تنتقل منها ؛ لتحل محلّها أعراض
أخرى ، من الأشكال والألوان والحركات والنمو والانحدار ،
مما يطرأ على جميع الكائنات من التغيّرات .

وهذه الكائنات : تقبل القسمة تدريجيا ، حتى تنتهى إلى
أجزاء لا تتجزأ ، كل جزء منها اسمه "الجوهر الفرد" .

ونبادر من جانبنا فنقول : إن العلم الحديث وصل إلى
نتائج أخرى فى هذا الشأن ، فقد تمّ تجزئة الجزء الذى لا
يتجزأ ، وإنهاء مبدأ أن الذرة كتلة من مادة مبنية وغير قابلة
للتجزئة ، كما أن فهم الذرة على هذا النحو ، يعتبر فهما
للحياة نفسها .

وبناء على هذا ، فقد تمّ تصنيع القنابل الذرية
والهيدروجينية بأنواعها المعروفة والآخذة فى التطور
والازدياد .

(مهندس / بدوى محمود الشيخ : الموسوعة النووية ص ٩٣ ، ١٣٧

تقديم ومراجعة أ.د. محمود بركات ط٢٠٠٤م ، دار المعارف بالقاهرة)

وهذا يوجب على المشتغلين بعلم الكلام الآن ، أن يعيدوا النظر فى موضوع الجزء الذى لا يتجزأ ، وألا يجاروا معظم المتكلمين القدامى فيه ؛ لأن التطوير واجب فى كل العلوم .

وقد وصل المعتزلة والأشاعرة هنا إلى قاعدة هى :
إذا كانت الجواهر لا تتفك عن الأعراض ، وكانت الأعراض حادثة : وجب أن تكون الجواهر حادثة ؛ استنادا إلى مبدأ كلامى مشهور هو : ما لا يخلو عن الحوادث فهو حادث .

وما دام العالم حادثا فى جواهره وأعراضه ، فلا بدّ له من مُحدث ، وهو الله تعالى .

إن نظرية "الجوهر الفرد" نظرية إغريقية : هى مذهب الذرات لدى ديمقريطس ، وكانت موضع شك ومناقشة . بل إنها استخدمت فى القول : بقدّم العالم ، بل وفى إنكار وجود الله . وعلى الباحثين الذين يخوضون فيها ، أن يراجعوا نتائج العلم الحديث ، وإلا ستكون بحوثهم عبثاً .

(د. سامى نصر لطف : فكرة الجوهر فى الفكر الفلسفى الإسلامى . ص ٣ وغيرها . ط ١ ، ١٩٧٨م مكتبة الحرية الحديثة بالقاهرة)

وفيما يخص الأعراض : فإن هؤلاء المتكلمين قالوا
بحدوث بعض الأعراض ، لكنهم لا يملكون البرهنة على
حدوث كل الأعراض مثل : حركة العالم ، والزمان الذى
تستغرقه هذه الحركة ، فهذا خارج عن طاقة البشر .
هذا وإن البرهان الحقيقى : هو الذى يقضى على كل
شبهة لبدايته ، ويفرض نفسه على العقل فرضاً .

وعموماً فإن دليل الجوهر الفرد ليس هو المنهج
الواضح الميسر ، الذى أراد الله لعباده أن يتبعوه فى الإيمان
بوجوده عز وجل . والحل الأمثل هنا هو الرجوع إلى منهج
الله تعالى الذى ذكره فى القرآن الكريم .

(راجع ابن رشد : مناهج الأكلة فى عقائد الملة من ص ١٣٤ إلى ١٥٤)

ط ٣ ، ١٩٦٩م مكتبة الأنجلو المصرية)

٢- دليل الممكن والواجب :

خلاصته : القول بأن العالم بجميع ما فيه ، يمكن أن يوجد على حال مختلفة تماما عما هو عليه الآن :

- فمن الممكن أن تنعكس حركاته رأسا على عقب ، فتصبح الحركة الشرقية غربية ، والغربية شرقية .
- ومن الجائز أن يصعد الحجر إلى أعلى ، بدلاً من أن يسقط نحو الأرض .
- ومن غير المستحيل أن يحتلّ الكونُ بأسره مكانا آخر في الفضاء .

إن الحديث بهذه الصورة يؤدي إلى القول بأن العالم الحالي ليس أفضل عالم ممكن ، بل يجوز أن يوجد أفضل منه . فهذا ليس دليلاً قرآنياً ، بل هو مصاد لأدلة القرآن الكريم ، بالإضافة إلى أن فيه نوعاً من الانتقاص للحكمة الإلهية .

وليعلم المسلم أن هناك أسباباً ثابتة أودعها الله تعالى في هذا الكون . وإنَّ جهلنا بحقائق الأشياء ، لا يصلح مطلقاً أن يكون مقياساً لدرجة الإيمان فيها .

وليلاحظ هنا أن فكرة المعتزلة والأشاعرة ، إذا جاراهم الجمهور فيها ، فإنها تؤدي إلى هدم "فكرة القوانين" .
وما أشبه هؤلاء - كما يرى ابن رشد - برجل جاهل ، يرى آلة مصنوعة ، فيذهب إلى أنها يمكن أن تكون على خلاف ذلك ، في الوقت الذي يعلم فيه صانعها أنها مؤسسة على قواعد محكمة .

إن المنهج الكلامي هنا ترك أدلة القرآن الكريم التي تتحدث عن الحكمة والإتقان مثل : ﴿ مَا تَرَى فِي خَلْقِ الرَّحْمَنِ مِنْ تَفَافُوتٍ ﴾ الملك : ٣ ولجأ إلى الأدلة الجدلية التي يمكن مناقشتها وإبطالها كما رأينا ، لا سيما مع القول بأن العالم حادث لكن بإرادة وقدرة قديمتين .

والحق أن القرآن لم يتكلم عن إرادة أو قدرة قديمة أو حادثة ، واكتفى بالقول بأن الله تعالى يوجد الأشياء بإرادته وقدرته : ﴿ إِنَّ رَبَّكَ فَاعِلٌ لِّمَا يُرِيدُ ﴾ هود : ١٠٧ .

وإن فكرة القدم أو الحدوث مترتبة على فكرة الزمن ، والزمن أمر يخص الإنسان ، ولا سبيل إلى تطبيقه على الإرادة أو القدرة الإلهية .

ب-أدلة الماتريدي :

لقد أرادت مدرسة الماتريدي هي الأخرى ، أن تجمع بين الشرع والعقل ، على اعتبار أنها إلى المعتزلة أقرب منها إلى الأشاعرة .

وقد قدّم الماتريدي بعض الأدلة على وجود الله تعالى منها :

١-دليل الأشياء الحية وغير الحية :

فهو يرى أنه ليس من الممكن أن ينكر أحد من الناس حدوث نفسه ، ولو ادّعى القدم ، لكذبته الناس جميعا .

وقد استخدم الماتريدي دليلا هو قياس منطقي من الشكل

الثالث :

الأحياء جميعها حادثة .

والأحياء تستخدم الأشياء غير الحية .

إذن : جميع الأشياء غير الحية حادثة .

فأنت الآن أمام دليل سوفسطائي فاسد ، ينتج عنه :

بعض الحادث يستخدم الأشياء غير الحية .

فلا صلة هنا : بين هذه النتيجة ، وبين إثبات حدوث
العالم فى جميع أجزائه الحية وغير الحية •

٢- دليل الأعراض المتضادة :

ملخصه : محال أن يكون العالم قديماً ؛ نظراً لما
يطرأ عليه من أحوال متضادة : كالسكون والحركة ، والحسن
والقبح •

صيغته القياسية :

الأحوال حادثة فى العالم ، وما لا يخلو عن الحوادث
فهو حادث •

إذن : العالم مُحَدَّث ، وله موجد هو الله •

وواضح أن هذا البرهان نسخة من برهان الجواهر
والأعراض ، لدى المعتزلة والأشاعرة •

٣- برهان المتناهى واللامتناهى :

العالم متناه •

المتناهى حادث •

إذن : العالم حادث •

وهو ليس برهانا جديدا ، بل هو مأخوذ عن الكندي •
لكنه لدى الأخير : "برهان رياضى" •

وهذه الأدلة الثلاثة السابقة ، لم يرد ذكرها فى القرآن
الكريم ؛ رحمة من الله تعالى بعباده !

؛ -دليل السببية والتغير ، والعناية :

لقد استخدم الماتريدى ذلك ، فى إثبات وجود الله
بطريقة يقبلها العقل • وهذه الأدلة أقوى من أدلته السابقة ؛
لأنه أخذها عن القرآن الكريم ، أو عن الفلاسفة ؛ ولأنها
تطابق العقل والشرع فى آنٍ واحد :

دليل السببية :

هو أن العالم لا يستطيع أن يوجد نفسه ، أو يصلح ما
فسد منه ؛ إذن فإنه يحتاج إلى موجد يوجده •

دليل التغير :

هو القول بأن العالم لو كان يوجد بنفسه ، لوجب أن
يبقى على حالة واحدة لا يريم عنها أبدا ؛ فمن الضرورى إذن
أن يوجد سبب للتغير •

ويلاحظ أن هذا الدليل ليس مستقلاً ، وإنما هو صورة
من دليل السببية .

دليل العناية :

إن وجود الكون على الوضع الذى هو فيه : ملائم
لوجود الإنسان والحيوان والنبات ؛ مما يبرهن بحق ، على أن
عناية الله تحيط بمخلوقاته .

إن هذه الأدلة الثلاثة موجودة لدى الفلاسفة ؛ ولا سيما
لدى الفيلسوف الكندى . ومع هذا فإن الماتريدى يقول : إن
الفلاسفة قد اتفقوا على قَدَم العالم ، وهذا غير صحيح :
فالكندى : استخدم الرياضة ، وأدلة القرآن الكريم ؛
للبرهنة على حدوث العالم .

والفارابى : اطلع على فلسفة أرسطو ، وحاول التوفيق
بينها وبين تعاليم الإسلام . لكنه وجد أنه لابد من تعديل تلك
الفلسفة فى مسألة "قدم المادة" ، حتى تكون على وفاق مع
الدين .

لهذا ذهب إلى نظرية جديدة فى الإسلام ، هى "نظرية
الفيض" ، والتى تعنى : أن تفكير الله فى ذاته ، يؤدى إلى

صدور عقول أو ملائكة • وهذه العقول تفكر فى ذاتها وفى

خالقها ؛ فتفيض عنها كل الكائنات بالتدريج •

ابن سينا : فعل ما فعله الفارابى •

أما ابن رشد : فقد نهل من النبع الإسلامى الصافى ؛

حيث ذهب إلى أن الله يخلق العالم من العدم ، من غير مادة ،

وفى زمان معين •

وقد استخدم ابن رشد هنا دليلين هما :

دليل العناية الالهية ، دليل الاختراع :

أ-دليل العناية الإلهية :

وخلصته : أن النظر فى الكون وظواهره : يرشدنا

إلى وجود كثير من الأشياء والكائنات : كأنما قصد به

الإنسان ؛ لأن هذه الكائنات تلائم حياته ، وهذه الملائمة ليست

وليدة الصدفة •

وقد أثبت العلم الحديث : أن هذا الخلق المحكم الذى

يحقق غايات محددة : لا يمكن أن يصدر إلا عن علم وتدبير

وحكمة •

مثال ذلك :

إن وجود الليل والنهار ، والشمس والقمر ، والفصول الأربعة ، والحيوان والنبات والأمطار : كل أولئك يوافق حياة الإنسان ، وكأنما خلق من أجله ، كما يشهد الحس بذلك .

وتتجلى العناية والحكمة فى تركيب جسم الإنسان والحيوان . فهناك عناية إذن بهذا الكون ، وهذه العناية لا يمكن أن تنسب إلى الاتفاق أو الصدفة .

وتلك هى وجهة نظر العقل ، وهى أيضا التى يقررها القرآن الكريم مثل : ﴿ فَلْيَنْظُرِ الْإِنْسَانُ إِلَى طَعَامِهِ . أَنَّا صَبَبْنَا الْمَاءَ صَبًّا . ثُمَّ شَقَقْنَا الْأَرْضَ شَقًّا . فَأَنْبَتْنَا فِيهَا حَبًّا . وَعَبْنَا وَقُضْنًا . وَزَيَّنَّا أَنْخِلًا . وَحَدَّائِقَ غُلْبًا . وَفَاكِهَةً وَأَبًّا . مَتَاعًا لَّكُمْ وَلِأَنْعَامِكُمْ ﴾ سورة عبس ٢٤-٣٢

ومن أهم مزايا دليل العناية ما يلى :

أنه يدعو إلى المعرفة الصحيحة ، لا إلى الجدل العقيم: فهو يحفزنا إلى التعمق فى البحث والكشف عن أسرار الكون، دون أن يشير شبهات أو مشكلات .

ب-دليل الاختراع :

ليس هذا الدليل أقل بدهاة ووضوحا من دليل العناية •

فإن الاختراع يبين في أنواع الحيوان والنبات ، بل
وفى جميع أجزاء العالم • ويمكن تحديد هذا الدليل على هيئة
مقدمات بديهية هي : أن وجود الحيوان والنبات : دليل
محسوس على هذا الاختراع • بمعنى أن وجود ظاهرة الحياة
نفسها التى تطرأ على الأشياء غير العضوية : كافٍ وحده فى
إثبات فكرة الاختراع •

أما أجزاء العالم وحركات أجرامه السماوية : فهى
مخترة أيضا ، لأنها مسخرة لتحقيق غايات معينة ، وكل
شئ مسخر لابد أن يكون مخلوقا •

فإذا ثبت حدوث هذه الأشياء جميعا : حية وغير
حية : كان ذلك دليلا بالضرورة على وجود الخالق •

ومن مزايا هذا الدليل أنه يشبه دليل العناية السابق، فى
أنه يحفز الإنسان إلى السير فى طريق العلم حتى نهايته ، إن
جاز أن له نهاية •

ذلك أن فكرتنا عن حقيقة الخلق ، لا تصبح كاملة ، إلا
إذا وقفنا على آثار صنعة الله في كل جزء من أجزاء الكون .
وهذا يختلف عن أدلة المعتزلة والأشاعرة السابقة ،
التي تنمى قدرة الجدل ، ولا تعين على تحصيل معارف
جديدة، لكنها تثير العديد من الشبه والإشكالات .

وهناك ميزة ثانية لدليل الاختراع ، وهي أن هذا
الدليل العقلي ، هو مطابق لدليل الشرع نفسه ، ومؤكد للحكمة
الإلهية .

ذلك أن كثيرا من الآيات القرآنية تدعو إلى الإيمان
بوجود الله تعالى ، عن طريق معرفة مخلوقاته مثل :
﴿ فَلْيَنْظُرِ الْإِنْسَانُ مِمَّ خُلِقَ . خُلِقَ مِنْ مَّاءٍ دَافِقٍ ﴾ الطارق: ٥ ، ٦

إن ظهور الحياة في حد ذاته ، دليل كاف لإقناع العامة
والخاصة بوجود الخالق العظيم .

* * *

والخلاصة :

أن أدلة المعتزلة والأشاعرة في البرهنة على وجود الله تعالى ليست شرعية ولا عقلية .

لهذا حرص المتأخرون منهم على إيراد أدلة الشرع في كتبهم ، ليكملوا النقص في مذهب أسلافهم .

أما أدلة ابن رشد : فإنها تنطبق تماما على أدلة القرآن، وهي أيضا أدلة الفلاسفة في الوقت نفسه .

ففكرة السببية : مأخوذة عن أرسطو .

وفكرة الغائية : مأخوذة عن أفلاطون .

بل لقد حاول ابن رشد أن يحوّر فكر أفلاطون وأرسطو، حتى يكونا أقرب إلى العقل والشرع بقدر ما يستطيع ، في حين أن أفلاطون وأرسطو : قد اتفقا على القول بقديم العالم .

لكن كان أولى بمفكرى الإسلام هؤلاء متكلمين وفلاسفة، أن يتدبروا آيات الكتاب العزيز ؛ ليستنبطوا منها أدلتهم ، بدلا من اللجوء إلى نظريات فلسفية ظنيّة ،

وخصوصا إذا كانت فى درجة دُنْيا مثل : نظرية الجواهر
الفرد .

إن آيات القرآن الكريم تصلح لجميع الناس ، والقرآن
الكريم يتجه إلى مخاطبة جميع المستويات العقلية .

فالعلماء يدركون بعقولهم وحواسهم : أنه لا بد من وجود
صانع حكيم لهذا الكون ؛ لما يرونه من آثار الإتقان فى
الصناعة ، ولما يلمسونه من علامات الحكمة فى هذا الكون .
أما العامة : فتكفيهم الأدلة القرآنية ؛ لأن الواقع أمامهم
يشهد بصدقها .

كما أنها أيضا أدلة عقلية ، يمكن تفصيلها حسب
الحاجة، وبدرجات متفاوتة ، تبعا لتطور العلوم والمعرفة .

* * *

٢-الوحدانية :

التوحيد لغة : هو العلم بأن الشيء واحد .

والتوحيد شرعا : هو اعتقاد الوحدانية لله ذاتا وصفة
وفعلا .

فالتوحيد واجب الله على البشر ، أن يعبدوه ويوحّدوه
فى : ألوهيته ، وفى ربوبيته ، وفى أسمائه وصفاته .
(عبد الباسط محمد خليل : تيسير الطحاوية ص١٣-٢٠ ، ط١ ،
١٤٢٠هـ-١٩٩٩م دار الثقافة ، الدوحة ، قطر)

وللتوحيد فضائل من أهمها :

- ١- أنه يوصل إلى الجنة ، ويمنع من الخلود فى النار .
- ٢- أنه يحرر النفوس من رقّ العبودية لغير الله تعالى .
- ٣- أن الله عز وجل يدافع عن الموحدين .
- ٤- أن الله تعالى قد تكفل لأهل التوحيد بالنصر والعزّة
والشرف فى الدنيا .
- ٥- أن كمال الأقوال والأعمال وقبولها يتوقفان على
التوحيد .

ومن هنا كان التوحيد ، هو دعوة الرسل عليهم
الصلاة والسلام ، ومن أجله دارت الخصومة بين الرسل وبين
أقوامهم ؛ قال تعالى : ﴿ اعْبُدُوا اللَّهَ مَا لَكُمْ مِنْ إِلَهٍ غَيْرُهُ ﴾
الأعراف : ٥٩ ، ٦٥ ، ٧٣ ، ٨٥ •

وفى حديث ابن عمر المتفق عليه ، يقول النبي ﷺ :
"أمرت أن أقاتل الناس ، حتى يشهدوا أن لا إله الله ،
وأن محمداً رسول الله ، ويقيموا الصلاة ، ويؤتوا الزكاة •
فإذا فعلوا ذلك عصموا منى دماءهم وأموالهم إلا بحق
الإسلام، وحسابهم على الله تعالى" •

وإن التوحيد : هو أول ما يدخل به المرء فى الإسلام ،
وآخر ما يخرج به من الدنيا ؛ ففى الحديث الشريف الذى
رواه أبو سعيد الخدرى : "لَقَنَّا مَوْتَاكُم لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ" أخرجه
مسلم •

* *

أقسام التوحيد :

الأول : توحيد الربوبية :

وهو العلم والاعتقاد بأن الله هو المنفرد بالخلق والتدبير . وهذا النوع قد أقرّ به المشركون ، ولم يُدخلهم في الإسلام ؛ لقوله تعالى : ﴿وَلَيْنِ سَأَلْتَهُمْ مَنْ خَلَقَهُمْ لَيَقُولُنَّ اللَّهُ﴾
الزخرف : ٨٧

هذا وإن ربوبية الله لخلقه تنقسم إلى قسمين :

- أ-ربوبية عامة : وهي شاملة لجميع المخلوقات ، وهي أن الله هو المنفرد بخلقها ورزقها وتدبيرها .
- ب-ربوبية خاصة : وهي خاصة بأصفياء الله وأوليائه؛ حيث إنها تربية لهم بهدايتهم للدين وصحة الإيمان .

الثاني : توحيد الألوهية :

وهو المتضمن في قوله تعالى : ﴿إِيَّاكَ نَعْبُدُ وَإِيَّاكَ نَسْتَعِينُ﴾
سورة الفاتحة : ٥

وقد قامت دعوة الرسل على هذا التوحيد ، من عهد نوح إلى عهد نبينا المصطفى محمد ﷺ . وما خلق الله تعالى الخلق من الجن والإنس ، إلا لعبادته ، وإفراده بالطاعة

والقصد ، كما قال سبحانه : ﴿ وَمَا خَلَقْتُ الْجِنَّ وَالْإِنْسَ إِلَّا لِيَعْبُدُونِ ﴾
الذاريات : ٥٦

وقد أخرج الشيخان من حديث ابن مسعود رضي الله عنه قال :

قلت : يا رسول الله ، أى الذنب أعظم عند الله ؟

قال : "أن تجعل لله نداً وهو خلقك" الحديث

الثالث : توحيد الأسماء والصفات :

ولهذا التوحيد أسس ينبغى معرفتها ؛ لأن من حاد عنها ،

لم يكن موحدًا لربه فى الأسماء والصفات :

الأساس الأول : تنزيه الله تعالى عن مشابهته الخلق ، وكذلك

عن أى نقص .

الأساس الثانى : الإيمان بالأسماء والصفات الثابتة بالكتاب

والسنة ، دون تجاوزها بالنقص منها ، أو الزيادة

عليها ، أو تحريفها ، أو تعطيلها .

الأساس الثالث : قطع الطمع عن إدراك كيفية هذه الصفات .

ومن أدلة هذا النوع من التوحيد قوله تعالى :

﴿ وَلِلَّهِ الْأَسْمَاءُ الْحُسْنَى فَادْعُوهُ بِهَا ﴾ الأعراف : ١٨٠

وأما الصفات فقد دلّ عليها إقراره ﷺ في الحديث الذي أخرج الإمام البخاري ، في أن سورة الإخلاص فيها "صفة الرحمن" .

هذا وإن صفات الله تعالى ، التي جاء بها القرآن الكريم، وتحدثت عنها السنة النبوية قسمان :

الأول : ما لا يستطيع العقل الإنساني التعرف عليه ، وإدراكه بنفسه ، أي من غير النصوص ، كإثبات اليد والوجه لله .

والثاني : ما يمكن أن يستدل عليه بالعقل ، كاتصافه تعالى بالقدرة والحكمة .

* * *

ويلاحظ أن هذه الأقسام الثلاثة من التوحيد ، توجد مجتمعة في سورة الفاتحة . وهذا سرّ من أسرار تكرارها في كل صلاة ، وقراءتها في كل ركعة ، وأن الصلاة لا تتم بدونها ، كما في الحديث الذي أخرج الشيخان :

"لا صلاة لمن لم يقرأ بفاتحة الكتاب"

وكان النبي ﷺ يدعو قريشا إلى التوحيد ، عندما بدأ رسالته ، ويقول لهم : "قولوا لا إله إلا الله تفلحوا" أخرجه أحمد والطبراني .

وعندما هاجر النبي ﷺ ، إلى المدينة المنورة ، وقامت هناك دولة الإسلام ، استمر يدعو إلى التوحيد ، حتى لقي ربه سبحانه وتعالى .

بل لقد سار خلفاؤه على هذا المنهج ، فكان من أول ما فعله أبو بكر الصديق ، رضي الله عنه هو "قتال المرتدين" ، ولم يؤجل ذلك بدعوى استقرار الأوضاع ، ولم يتساهل في ذلك ، بحجة أنهم يشهدون أن لا إله إلا الله ، وأن محمدا رسول الله ، ما داموا لم يحققوا مدلولهما ومقتضاهما ؛ ولهذا قال الصديق :
"والله لأقاتلن من فرق بين الصلاة والزكاة" أخرجه الشيخان

أدلة وحدانية الله تعالى :

أ-دليل الفلاسفة : وسوف نأخذ هنا نموذجين فقط من الكندي والفارابى .

الكندى : حاول أن يبرهن على وحدانية الله تعالى بطريقة منطقية ، فقال : لو سلمنا جدلاً بوجود عدة آلهة للعالم :

-لوجب أن تشترك هذه الآلهة فى صفة عامة واحدة:

• هى أنها جميعا تستطيع الخلق .

-ولوجب أن يحتوى كل منها على صفة أو صفات

خاصة ، تميزه عن غيره من الآلهة ؛ لأن أفراد

النوع الواحد تتفق فى صفة واحدة ، وتختلف فى

الصفات الشخصية .

فمثلا : يتفق أفراد الإنسان فى أنهم من جنس الحيوان العاقل .

• ويختلفون فيما بينهم من حيث اللون والشكل والحجم .

ولذلك متى قلنا بأن كل إله يحتوى على نوعين من

الصفات ، كان ذلك تسليما بوجود الكثرة فيه ؛ لأنه مركب من

شئ عام يشترك فيه مع غيره ، ومن شئ خاص ينفرد به

وحده • وعندئذ يجب أن نقف على العلة فى وجود هذا التركيب فى كل إله من هذه الآلهة المتعددة :

فإذا وجدنا علة - افتراضا - وجب البحث عن علة لهذه العلة ، وهكذا • لكن لا يمكن الانتقال فى سلسلة العلل إلى ما لا نهاية له ، فوجب الوقوف عند حد •

أى يلزمنا القول بوجود إله برىء من كل كثرة أو تركيب ؛ بحيث يكون مخالفا لخلقه ؛ لأن الكثرة تكون فى كل الخلق ، لا فى الإله ألبتة •

الفارابى : قد بنى دليل الوجدانية على أساس من نظريته فى "ترتيب الموجودات" فهو يحصر الموجودات فى ستة أنواع ترتقى فى مراتب الكمال وهى :

١-المادة ، ٢-والصورة ، ٣-والنفس الإنسانية ، ٤-والعقل
الفعال ، ٥-والعقول المفارقة ، أى المجردة من المادة ، أو
الملائكة التى تشرف على الأفلاك السماوية ، ويطلق عليها
الأسباب الثانية ، ٦-وأخيرا يوجد المبدأ الإلهى وهو كمال
محض •

ولا ريب فى أن الفارابى قد أخذ هذا الترتيب
التصاعدى عن أفلوطين صاحب مذهب وحدة الوجود •
فإنه كان يرى أن الموجودات ليست سواء فى الكمال أو
النقص ؛ إذ تزيد درجة الكمال ، أو تقلّ تبعاً لدرجة الاتحاد
بين أجزاء الموجودات •

مثال ذلك : أن الاتحاد بين الأحجار المبعثرة أقلّ منه بين
أحجار المنزل الذى تمّ بناؤه •

لقد رأى الفارابى أن يعتمد على "ترتيب الموجودات" ،
بدلاً من الاعتماد على "النصوص القرآنية" التى تقرر
الوحدانية ، مثل قوله تعالى :

﴿لَوْ كَانَ فِيهِمَا آلِهَةٌ إِلَّا اللَّهُ لَفَسَدَتَا﴾ الأنبياء : ٢٢

وقد برهن الفارابى على هذه الوحدانية كما يلى :

لما كان الله هو الموجود الكامل على وجه الإطلاق :
فمن المستحيل أن يوجد معه إله غيره ، مثيل به فى
كماله ، وإلا لم يكن هو أكمل الموجودات وأسمأها •
فطبيعة الذات الإلهية • وهى كمال محض - تكفى فى
البرهنة على وحدانية الله تعالى •

ملاحظة :

يبدو برهان الفارابي هنا ، بمظهر الدليل الفلسفي الذي يعضد وجهة الشرع ، وأرى أنه يعضد أيضا رأى أفلوطين . ومع هذا فهو أقل تعقيدا من برهان المتكلمين ؛ الذين سلكوا مسلك الجدل والتفريع ، دون حاجة لأى جدل أو تفريع .

(د . قاسم : مقامة ص ٢٩ إلى ص ٣٦)

• •

ب- دليل المتكلمين :

دليل التمتع : نجده لدى المعتزلة والأشاعرة والماتريديّة
على حدّ سواء . وهو دليل جدلى ، ينبى على الآيات
الكريمة الآتية : ﴿ لَوْ كَانَ فِيهِمَا آلِهَةٌ إِلَّا اللَّهُ لَفَسَدَتَا ﴾

الأنبياء : ٢٢

﴿ مَا اتَّخَذَ اللَّهُ مِنْ وَلَدٍ وَمَا كَانَ مَعَهُ مِنْ إِلَهٍ إِذَا لَذَهَبَ
كُلُّ إِلَهٍ بِمَا خَلَقَ وَلَعَلَّ بَعْضُهُمْ عَلَى بَعْضٍ سُبْحَانَ اللَّهِ عَمَّا
يَصِفُونَ ﴾

المؤمنون : ٩١

﴿ قُلْ لَوْ كَانَ مَعَهُ آلِهَةٌ كَمَا إِلَهِي إِذَا لَأَبْتَغَوْا إِلَيَّ ذِي
الْعَرْشِ سَبِيلًا ﴾

الإسراء : ٤٢

﴿ أَمْ جَعَلُوا لِلَّهِ شُرَكَاءَ خَلَقُوا كَخَلْقِهِ فَتَشَابَهَ الْخَلْقُ عَلَيْهِمْ
قُلِ اللَّهُ خَالِقُ كُلِّ شَيْءٍ وَهُوَ الْوَاحِدُ الْقَهَّارُ ﴾

الرعد : ١٦

المعتزلة والأشاعرة :

استنبطوا دليلهم من هذه الآيات بطريقة خاصة ،
وتابعهم الماتريدي في ذلك ، وإن كان في أحد براهينه سلك
مسلكا عقليا ، وهو : أن دقة صنع العالم دليل على وجود إله
واحد .

أما الآخرون فقد اقتصروا على دليل واحد مشهور
وهو : لو صح أن هناك إلهين :

- فمن الجائز أن يقع بينهما خلاف : بأن يريد أحدهما خلق
العالم ، ولا يريده الآخر . وعندئذ يمكن أن يتشكل هذا
الخلاف بإحدى صور عقلية في رأيهم :

أ- فإما أن تتم إرادة كل واحد منهما .

ب- وإما أن تبطل إرادة كل واحد منهما .

ج- وإما أن تتحقق إرادة أحدهما دون إرادة الآخر .

فعلى الفرض الأول : يكون العالم حينئذ موجودا وغير
موجود في آن واحد .

الثاني : يكون العالم غير موجود .

الثالث : يكون الذى تتم إرادته هو الإله حقيقة، والآخر

عاجزا ؛ فلا يستأهل أن يوصف بأنه إله .

ملاحظة : يقوم برهان المتكلمين هنا ، على المماثلة بين الله

والبشر ؛ حيث ينسبون الاختلافات إلى الآلهة .

ومن الممكن أن نسايرهم في جدلهم فنقول : أليس من

الممكن أن يتفق الإلهان بدلا من أن يختلفا ؟!

الماتريدى : لقد سلك عدة طرق ؛ من أجل البرهنة على وحدانية الله تعالى . فذهب إلى أن الكل متفق أولا على وجود الإله الواحد ، وإنما يختلفون فيما بعده : أهو حقيقة أم مجرد وساوس وأوهام ؟

فلو كان هناك أكثر من إله ، لجاز أن يطرد عددهم فى الزيادة إلى ما لا نهاية له ؛ لأن العدد بطبيعته غير متناه . فلماذا يحدد المعتزلة والأشاعرة ، العدد باثنين أو ثلاثة أو أكثر .

ولو كان الأمر كما يقولون ، لجاز أيضا أن تحول الآلهة الأخرى دون مجيء الرسل والأنبياء الذين ينادون بالوهمية واحد منهم فقط .

ثم عرَضَ الماتريدى لدليل التمانع ، ولكنه أحسَ بعدم جدواه لأنه لو كان هناك عدة آلهة ، لحاول كل منهم أن يستقل بأفعاله ، ولخلق كل منهم عالما يخصه ، أو لاختلفت أفعالهم فحدث الفساد فى الكون :

لكننا نرى أن العالم واحد ، وأنه متجانس وغاية فى الاتساق ، مما يدل على انفراد إله واحد بخلقه .

(الماتريدى : التوحيد ص ٢١ وما بعدها تحقيق : د . فتح الله خليف
نشر دار الجامعات بالإسكندرية)

دليل الوجدانية عند ابن رشد :

اعتمد ابن رشد على الأدلة الشرعية ، وبيّن أنها تتجه إلى الحس والعقل معا ، أو إلى الجمهور والعلماء . فقله تعالى : "لو كان فيهما آلهة إلا الله لفسدتا" .

يقرر حقيقة بديهية وفطرية تشهد الملاحظة بصدقها ، وهي أن وجود مَلِكَيْن في مدينة واحدة يفسدها ، إلا إذا عمل أحدهما ، وبقي الآخر دون عمل .

لكن إذا جاز هذا في الملوك ، فإنه لا يجوز في الآلهة ؛ فإن العاجز أو المتعطل ، لا يصلح أن يوصف بالآلوهية .

ويرى ابن رشد أن المتكلمين في دليل التمانع ، قد فرّعوا المسألة في غير جدوى . والصواب أن في الآية قياساً شرطياً متصلاً هو :

لو فرضنا وجود أكثر من إله لفسد العالم .

لكن هذا الفرض غير صحيح ؛ لأن العالم ليس فاسداً .

وإذن : فليس هناك إلا إله واحد، خلق هذا العالم بعلمه وحكمته وعنايته .

وهكذا تتحقق حكمة القرآن الكريم في حث الناس على
المعرفة ؛ لكي يكون إيمانهم كاملاً •

هذا مع ملاحظة أن القياس الشرطي المتصل : قياس
علمي منتج ؛ لأنه قياس فرضي ، وهو الأسلوب المنتج حقيقة
في كل تفكير علمي •

(ابن رشد : مناهج الأئمة ص ١٥٥-١٥٩)

٣- الإرادة :

الإرادة بالنسبة لله تعالى نوعان :

أ- إرادة كونية : وهى المذكورة فى الحديث الشريف :

"ما شاء الله كان وما لم يشأ لم يكن"

وهذه الإرادة متعلقة بكل ما يشاء الله فعله وإحداثه ،
فهو سبحانه إذا أراد شيئا وشاءه ، كان عقب إرادته له ؛ لقوله
تعالى : ﴿ إِنَّمَا أَمْرُهُ إِذَا أَرَادَ شَيْئًا أَنْ يَقُولَ لَهُ كُنْ فَيَكُونُ ﴾

يس : ٨٢

ب- إرادة شرعية : وهى المتضمنة للمحبة والرضا ، فيما
يأمر الله به عباده ؛ لقوله تعالى :

﴿ يُرِيدُ اللَّهُ بِكُمُ الْيُسْرَ وَلَا يُرِيدُ بِكُمُ الْعُسْرَ ﴾

البقرة : ١٨٥

ولقوله تعالى أيضا : ﴿ وَاللَّهُ يُرِيدُ أَنْ يَتُوبَ عَلَيْكُمْ
وَيُرِيدُ الَّذِينَ يَتَّبِعُونَ الشَّهَوَاتِ أَنْ تَمِيلُوا مِيلًا عَظِيمًا ﴾ النساء : ٢٧

والإرادة صفة فعلية ثابتة بالكتاب والسنة • وقد وصف
الله نفسه بالإرادة ، ووصف عبده بالإرادة • ومن المسلم به

أن مشيئة الله ليست مثل مشيئة العبد ، ولا إرادته مثل إرادته .

(ابن تيمية : التدمرية ص ٢٥)

والحاصل : أنه ما كان بمعنى المشيئة فهو إرادة كونية ،
مثاله قوله تعالى : ﴿إِنْ كَانَ اللَّهُ يُرِيدُ أَنْ يُغْوِيَكُمْ﴾ هود : ٣٤ ؛
فإنه عز وجل لا يحب أن يغوى عباده ؛ فلا يصح أن يكون
المعنى : إن كان الله يحب أن يغويكم ، بل المعنى : إن كان
الله يشاء أن يغويكم .

وما كان بمعنى المحبة : فهو إرادة شرعية ، ومثاله :
﴿وَاللَّهُ يُرِيدُ أَنْ يَتُوبَ عَلَيْكُمْ﴾ النساء : ٢٧ ؛ لأن يريد هنا
بمعنى "يحب" ، ولا تكون هنا بمعنى المشيئة .

لقد وردت صفة الإرادة بالنسبة لله تعالى فى العديد
من آيات الكتاب العزيز ، مثل : ﴿يُرِيدُ اللَّهُ بِكُمُ الْيُسْرَ﴾
البقرة : ١٨٥ مما يدل أنها إحدى الصفات الإلهية .

وقد أدلى فريق من المتكلمين بدلوهم حول هذه الصفة كما
يلى :

١-المعتزلة :

جعلت الإرادة من صفات الأفعال ، وترتب على هذا أنها حادثة لديهم . والعلة في أنها حادثة أن أفعال الله تعالى تتصل بمخلوقاته ، وهذه حادثة ، وإن فمّن الضروري أن تكون الإرادة حادثة بحدوث هذه الأفعال .

ومعنى هذا : أن المعتزلة اعتمدوا في رأيهم هنا على مبدأ مقرر لديهم ، وهو : أن ما يقارن الحوادث فهو حادث مثلها . وهذا بعكس ما ذهب إليه الأشاعرة وغيرهم ، من أن الإرادة الإلهية قديمة ، مع أنها تنصب على الأمور الحادثة .

وترتبط صفة الإرادة عند المعتزلة ، بمسائل أخرى مثل: أفعال العباد ، والخير والشر ، والحسن والقبيح . والسبب أنه لا يمكن نسبة الشر أو القبيح إلى الله تعالى، بل الأولى أن ينسب ذلك إلى غيره ؛ لأن مريد الخير خير ، ومريد الشر شرير ، والكفر والمعصية شران ؛ وليس من الجائز أن يريد الله لعباده الكفر أو المعصية .

والشر يقع من الإنسان ، والله تعالى كاره له ، وليس
فى كراهيته له أدنى دليل على الضعف ؛ فإن الله قال : ﴿وَلَا
يَرْضَىٰ لِعِبَادِهِ الْكُفْرَ﴾ الزمر : ٧ فإذا وقع الكفر بالفعل ، فليس
معنى ذلك أن الله أكرهه على قبوله .

فالأولى بالعاقل أن يقول إن الله خلق أسباب الهداية
والغواية ، فأثر فريق من الناس أن يتبع إحدى السبيلين .
وحقيقة : لو أراد الله الكفر لعباده ، لحق للمشركين أن
يحتجوا على الله تعالى بأنه أراد كفرهم ، كما قال :
﴿سَيَقُولُ الَّذِينَ أَشْرَكُوا لَوْ شَاءَ اللَّهُ مَا أَشْرَكْنَا وَلَا
آبَاؤُنَا وَلَا حَرَمْنَا مِنْ شَيْءٍ كَذَلِكَ كَذَّبَ الَّذِينَ مِنْ قَبْلِهِمْ﴾

الأنعام : ١٤٨

وكيف لأحد أن يقول إن الله يريد الشر ، وهو يقول :
﴿يُرِيدُ اللَّهُ بِكُمُ الْيُسْرَ وَلَا يُرِيدُ بِكُمُ الْعُسْرَ﴾

البقرة : ١٨٥

ومن منهج المعتزلة : أنهم يفرقون دائما بين عالم
الغيب وعالم الشهادة ؛ خصوصا فيما يتصل بمسألة الصفات ؛

حرصًا منهم على التنزيه ، ولذا فإنهم هنا قاسوا الغائب على
الشاهد .

ذلك أن إرادة الشرّ سَفَه في الإنسان ، فمن باب أولى
مع الله سبحانه وتعالى . أى إنهم ينفون عن الله تعالى كلَّ
شَبَهٍ مع الإنسان في صفاته الناقصة ، ومن ثَمَّ ينفون عنه أن
يوصف بإرادة الشرّ .

* *

٢-الأشاعرة :

هذه الفرقة أيضا تقيس الغائب على الشاهد ، فى معظم المسائل على وجه التقريب • بيد أنهم آثروا هنا أن يعدلوا عن منهجهم ، وأن يفرقوا تفرقة حاسمة بين الله والإنسان •

وهم بذلك يهدفون إلى التأكيد على الإرادة المطلقة لله عز وجل ؛ لأنه سبحانه يريد الخير والشر ، والحسن والقبيح • وليس فى إرادة الشر أو القبيح ، ما يصح أن يوصف من أجله بالسفه ، بل ذلك دليل على عظمته •

إن الخير والشر يحتاج كل منهما إلى إرادة ؛ لأنهما حادثان ، وكل حادث فهو مراد لله تعالى •

وقد ذهب الأشاعرة إلى أن إرادة الله علة فى الخير والشر •

واستدلوا على ذلك بما يلى :

الإرادة تشبه العلم تماما ؛ فهي صفة ذاتية وقديمة مثله • ولو وقع شيء على غير إرادة الله تعالى ، لكان معناه: أننا ننسب إليه سبحانه الغفلة والسهو ، أو الضعف والتقصير ؛ فإله خالق كل شيء ، وهو إذن مرید لكل شيء •

وكان رأى الأشاعرة هنا عرضة للنقد ؛ لأنه مضاف للعقل ولروح الشرع معا .

ويؤكد الأشاعرة على أن السَّفة يمكن تصوّره من الإنسان ، ولا يتصور حدوثه من الله تعالى .

فالرجل الذى يترك أولاده يسرقون ، دون أن يمنعهم فهو سفيه ؛ لأنه مقيد بحكم الشريعة .

ولكنه الله عز وجل يترك عباده يرتكبون الموبقات ، ومع هذا فهو - عز وجل - ليس سفيها ؛ لأنه لا يخضع لشريعة ، ولكن عباده هم الذين يخضعون .

ففى الجملة : يجب القول بأن الله يريد السفه وليس سفيها : فالأشاعرة يؤكدون إرادة الشر ، لحرصهم على إثبات القدرة المطلقة التى تختار الشر أو الخير .

أما المعتزلة فإنهم ينفون إرادة الله للشر ؛ لأنهم يهدفون إلى التنزيه الخالص .

ويلاحظ أن كلا من المعتزلة والأشاعرة ، حاموا حول المشكلة ، دون أن يجدوا لها حلا شافيا .

وكان الأجر أن يقال - كما ذهب ابن رشد : إن الله خلق "أسباب" الخير وأراد بها الخير • وخلق أسباب الشر وأراد بها الخير ، لحكمة تخفى علينا ، كما قال تعالى :
﴿وَعَسَى أَنْ تَكْرَهُوا شَيْئًا وَهُوَ خَيْرٌ لَكُمْ وَعَسَى أَنْ تُحِبُّوا شَيْئًا وَهُوَ شَرٌّ لَكُمْ وَاللَّهُ يَعْلَمُ وَأَنْتُمْ لَا تَعْلَمُونَ﴾

البقرة: ٢١٦

ولذا فلا مجال لوصف الله عز وجل بالعجز أو السفه ،
أو أى لفظ لا يليق استخدامه عند الحديث عن الله سبحانه
وتعالى •

(د . قاسم : مقدمة ص ٥٦-٦٢)

* *

٣-الماتريدي :

يقرر مثل الأشاعرة ، بأن قدرة الله مطلقة بمعنى أنه تعالى يريد الخير والشر على حدّ سواء ، وأن من يقول بأن الله لا يريد الشر "يكون كافرا" .

ذلك لأن الله خالق كل الأشياء ، ومنها الشر ، وهو سبحانه خالق مختار، إذن لابدّ أن يكون مريداً لكل ما يقع في خلقه .

وكنا نود من الماتريدي ومن غيره ، أن يكتفى بإبداء رأيه ، دون الحكم بالكفر على من يخالفه ؛ لأنّ تكفير المسلم أمر خطير جدا ، والله عز وجل هو الذي يعلم حقيقة هذه الحالات .

ويعود الماتريدي ليؤكد مثل المعتزلة على حرية الإنسان واختياره ؛ حيث يسلم بقدرة العبد على فعل الخير والشر ، والحسن والقبيح .

(الماتريدي : التوحيد ص ٢٨٦ وما بعدها)

٤- ابن رشد :

أثبت ابن رشد صفة الإرادة لله تعالى ؛ لأنها شرط ضرورى ، فى وجود أفعاله التى تصدر عن علمه وحكمته يقول ابن رشد :

"إن الإرادة هى سبب الفعل فى المرید"

(مناهج الأئمة ص ٢٠٧)

وقد رفض ابن رشد المماثلة بين الإرادة الإلهية ، وبين إرادة الإنسان الناقصة .

فإنه يخلق الشيء الذى يريده ، لأنه يعلم أنه أفضل الأشياء الممكنة . وعلى هذا الأساس يمكننا أن نفهم كيف يريد الله الشر ؛ ذلك أن صلاح العالم يتطلب نصيبا من الشر ، إلى جانب الخير الكثير فيه . فقد ردّ الله تعالى ، على الملائكة ، عندما قالوا :

﴿ أَتَجْعَلُ فِيهَا مَنْ يُفْسِدُ فِيهَا وَيَسْفِكُ الدِّمَاءَ وَنَحْنُ نُسَبِّحُ بِحَمْدِكَ وَنُقَدِّسُ لَكَ ﴾ فأجابهم بقوله : ﴿ إِنِّي أَعْلَمُ مَا لَا تَعْلَمُونَ ﴾

البقرة : ٣٠

وقوله : ﴿ إِنِّي أَعْلَمُ غَيْبَ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ وَأَعْلَمُ مَا تُبْدُونَ وَمَا كُنْتُمْ تَكْتُمُونَ ﴾
البقرة : ٣٣

ذلك أن جانب الخير فى خلق الإنسان ، أعظم من جانب الشر فيه بكثير .

وقد نهى ابن رشد عن الخوض فى وصف إرادة الله بأنها حادثة أو قديمة فقال : "فإنه ليس فى الشرع أنه سبحانه يريد بإرادة حادثة ولا قديمة ، فلا هم فى هذه الأشياء اتبعوا ظواهر الشرع ، فكانوا ممن سعادته ونجاته باتباع الظاهر ، ولا هم أيضا لحقوا بمرتبة أهل اليقين ، فكانوا ممن سعادته فى علوم اليقين ؛ ولذلك فإنهم ليسوا من العلماء ، ولا من جمهور المؤمنين المصدقين ؛ وإنما هم من الذين فى قلوبهم زيغ ، وفى قلوبهم مرض " .

(مناهج الأدلة ص ٢٠٧)

فهو يرى عدم الخوض فى أن الإرادة قديمة أو حادثة ؛ لأن ذلك يفضى إلى إثارة الريب والشك . مثلما انتهى إليه الأشاعرة ، من أن الله يريد الأشياء الحادثة بإرادة قديمة :

فهذا أمر لا يعقله العلماء ، بدليل أنهم اختلفوا بالفعل في
حدوث الإرادة أو قدمها •

وهو أيضا غير مقنع للجمهور ، فربما تساءل : وما
السبب في أن الإرادة القديمة تتحقق في وقت دون آخر •

ومن الأجدر كذلك أن ننصرف عن بدعة المعتزلة
أيضا، الذين يظنون أن إرادة الله حادثة ؛ قياسا للغائب على
الشاهد • فمن الخير كل الخير أن نسير على هدى القرآن
الكريم ، دون التعمق في البحث ؛ لأن هذا يؤدي إلى
التطرق في الجدل العقيم ، وما أغنانا عن ذلك !

٤- العلم :

من صفات الله تعالى "العلم" وكثيراً ما تحدث عنه القرآن الكريم ، مثل :

﴿ وَهُوَ بِكُلِّ شَيْءٍ عَلِيمٌ ﴾ البقرة : ٢٩

﴿ وَاعْلَمُوا أَنَّ اللَّهَ بِكُلِّ شَيْءٍ عَلِيمٌ ﴾ البقرة : ٢٣١

وقد أبدى المتكلمون آراءهم فى هذه الصفة كما يلى :

١-المعتزلة :

أقروا بصفة العلم لله تعالى ، ولكنهم سوّوا بينها وبين الذات :

فقد ذهب العلاف : إلى أن الله عالم بعلم هو ذاته ، وهو صفة سلبية ، تنفى الجهل عنه عز وجل .

ويرى النظام : أن هذه صفة سلبية ، وجميع الموجودات معلومة لله تعالى ، أى تتكشف لعلمه الذى ليس زائدا على ذاته .

وهى أيضا صفة قديمة ، فلا يطرأ عليها التغير ؛ لأنها
لو تغيرت لكان معنى هذا أن الله محل الحوادث ، وما لا ينفك
عن الحوادث فهو حادث أيضا •

والخلاصة : أن صفة العلم لله تعالى لدى المعتزلة : صفة
قديمة سلبية انكشافية ، وليست زائدة على الذات •

ويأتى هنا إشكال هو :

إذا كانت الأشياء التى ينصب عليها هذا "العلم" ، تتغير
دون انقطاع ، كما يشهد بذلك الحسن ، فكيف لا يكون العلم
متغيرا تبعا لذلك ؟

يجيب المعتزلة عن هذا بقولهم :

إن التغير صادق بالنسبة إلى علم الإنسان ؛ لأن هذا
العلم ينبع من حواسه ، وهذه تتوقف على الأشياء المتغيرة •
أما الله عز وجل : فإنه يعلم بالشئ قبل أن يكون على
أنه سيكون • ويعلم بالشئ إذا كان على أنه كان ، وبالشئ
إذا عدم على أنه عدم • فتغير الأزمان يؤدي إلى تغير علم
الإنسان :

فى حىن أن فكرة الزمن لا تتطبق على العلم الإلهى ؛
لأن جمىع الأزمان سواء بالنسبة إليه •
فكل شىء معلوم له منذ الأزل إلى الأبد ، دون أن
ىكون حدوث الأشياء وتغيرها سببا فى تغيره أو حدوثه •
اتضح إذن أن المعتزلة يفرقون بفرقة حاسمة بين علم
الإنسان ، وبين علم الله باعتبار الزمن •
لكن كان ينقصهم أيضا : أن يبرزوا فكرة أخرى :
وهى أن علم الله تعالى ، لا ىمكن أن يشبه علم الإنسان : فعلم
الله سبب فى وجود الأشياء ، وعلم الإنسان : مسبب عنها ؛
فوجه المقارنة بين العلمين معدوم •

٢-الأشاعرة :

هؤلاء يرون أنه لا سبيل إلى الإحاطة بمعرفة العلم
الإلهي ؛ لقوله تعالى :

﴿وَلَا يُحِيطُونَ بِشَيْءٍ مِّنْ عِلْمِهِ إِلَّا بِمَا شَاءَ﴾ البقرة : ٢٥٥

ويذكر الإمام الأشعري : أن "الجهمية" تنفى العلم
الإلهي، وأنها كانت تودّ أن لو قالت أيضا : إن الله غير
عالم ! فلم يمنعها من ذلك إلا الخوف من السيف !

ومع أن المعتزلة لا ينفون العلم ، فإن الأشعري يؤكد
لنا أن المعتزلة أخذوا رأيهم من الزنادقة ، دون تصريح به ،
لكنهم عبّروا عن معناه .

فمثلا يقول العلاف : إن علم الله هو الله . فلما طُلب
إليه . أن يدعو فيقول : "يا علم الله اغفر لي" أبى ذلك .
ولذا يصفه الأشعري بأنه : خارج عن جماعة
المسلمين .

ونرى أنه تعنّت من الأشعري ؛ لأن لازم المذهب ليس
من المذهب .

ويواصل الأشعري حملته لمطاردة فلول آراء المعتزلة فيرى :

أ- أن علم الله لو كان ذاته ؛ لأصبح العلم عالما والعالم علما ،
أو لأصبحت الصفة ذاتا والذات صفة • ومن ثمَّ يجب أن
يكون العلم في رأى الأشعرى : صفة زائدة على الذات •
ومن الواضح أن الأشعرى هنا يماثل بين علم الإنسان
وبين علم الله عز وجل •

ب- وكيف يثبت المعتزلة له كلاما ، وينفون عنه العلم ، مع
أن الكلام أخص من العلم •
ولماذا يعتمد المعتزلة على قوله تعالى :

﴿ وَاعْلَمُوا أَنَّ اللَّهَ بِكُلِّ شَيْءٍ عَلِيمٌ ﴾ البقرة : ٢٣١

ولا يعتمدون على :

﴿ أَنْزَلَهُ بِعِلْمِهِ ﴾

النساء : ١٦٦

وعلى : ﴿ وَمَا تَحْمِلُ مِنْ أُنْثَى وَلَا تَضَعُ إِلَّا بِعِلْمِهِ ﴾

فاطر : ١١

وهذه مغالطة أخرى من الأشعرى ؛ لأن المعتزلة لا
ينفون العلم ؛ وإنما ينكرون أن يكون صفة زائدة على الذات •

ج-ويواصل الأشعري نقده اللاذع للمعتزلة ، على أساس خيالي ؛ حيث إنه ما زال يتوهم أنهم ينفون صفة العلم الإلهي، فيطرح عليهم أسئلة ساذجة منها :

-لماذا تنفون عن الله تعالى العلم ، ولا تنفون أسماءه التي وردت في القرآن الكريم ؟

-وإذا كنتم تثبتون العلم للإنسان فلماذا تنفونه عن الله ؟

-وكيف يمكن أن يوجد النظام والإتقان في الكون ، إذا لم يكن الله عالما •

(الأشعري : مقالات ١ : ١٨٥ وما بعدها)

وكل هذا يدل على خلاف لفظي لما يلي :

١- لأن المعتزلة ليسوا من المعطّلة ؛ حيث إنهم لا ينكرون صفة العلم أصلا ، لكنهم يتخرجون من القول بأنها تشبه صفة العلم الإنساني •

٢- يقول المعتزلة بالعناية الإلهية ، وبالعقل الإلهي ، وكلاهما لا يكون إلا لمن يوصف بالعلم •

٣- والاحتجاج على المعتزلة ، بوجود النظام والإتقان فى
العالم ، إنما هو تحصيل حاصل ، لأنهم أكثر إثباتا له
من الأشاعرة أنفسهم .

(د . قاسم : مقدمة ٥٠-٥٣)

* *

أثبت الماتريدي صفة العلم لله تعالى بآيات من القرآن
الكريم ، ثم برهن عليها بدليل عقلي هو :
ما نراه في الكون من علامات الحكمة والإتقان
والعناية، كل ذلك دليل على العلم الإلهي .
ولا يختلف الماتريدي مع المعتزلة والأشاعرة ، في أن
العلم صفة قديمة ، وأنه لا يُحصَلْ بأداة ، ولا يدلّ على تفكير
ونظر ، وفي أنه من صفات الكمال ؛ لأنه ينفي الجهل ،
وفي أن الله يعلم نفسه ، ويحيط بكل شيء غيره .
وقد تورط الماتريدي ، حين تابع الأشعرى في نقد
المعتزلة ، فاتهمهم بأنهم ينكرون أن العلم صفة ذاتية .
ومع هذا فإنه لم يتهم المعتزلة بالتعطيل ولم يكفرهم ،
مثل الأشعرى ، بل ينسب إليهم الخطأ والزلل .
ولكن يرى أن المعتزلة لو قاسوا الغائب على الشاهد ؛
لعلموا أنه لا يجوز مطلقا أن توجد ذات دون صفات زائدة
عليها .

وتقول : من حق المعتزلة هنا أن يستدلوا بقوله تعالى :
"ليس كمثله شيء" من أجل التنزيه ، وما كان يحق لخصومهم
أن يصفوهم بالكفر أو الزيف ؛ لمجرد الخلاف فى الرأى .
(الماترىدى : التوحيد ص ٦٦-٦٧)

أثبت صفة العلم ، مستدلاً بأن دقة صنع العالم ، وما ينطوى عليه من حكمة بالغة ، وعناية تفجأ الحس والعقل معا: دليل على وجود إله حكيم عالم .

إذ ليس من الممكن عقلاً ، أن يتحقق هذا الاتساق والنظام في الكون عن طريق الارتجال ، أو بفعل الطبيعة الجامدة .

وإن الطبيعة تحتوى على غايات محددة ، وهذه الغايات لا يمكن أن تتحقق إلا بوسائل تناسبها وتطابقها ؛ ولابد من معرفة الخالق بهذه الوسائل .

وإذن فمن الضروري ، أن يكون صانع العالم ومدبره حكيماً يحيط بكل شيء علماً . والقرآن يؤكد وجود صفة العلم لله تعالى في قوله تعالى مثلاً :

﴿وَعِنْدَهُ مَفَاتِحُ الْغَيْبِ لَا يَعْلَمُهَا إِلَّا هُوَ وَيَعْلَمُ مَا فِي الْبَرِّ وَالْبَحْرِ وَمَا تَسْقُطُ مِنْ وَرَقَةٍ إِلَّا يَعْلَمُهَا وَلَا حَبَّةٌ فِي ظُلُمَاتٍ الْأَرْضِ وَلَا رَطْبٍ وَلَا يَابِسٍ إِلَّا فِي كِتَابٍ مُبِينٍ﴾ الأنعام : ٥٩

والعلم صفة قديمة : كما اتفق المتكلمون على ذلك •
لكن يجب عدم التعمق فى بحث معنى القدم •
ومن البدعة : أن يشغل الناس أنفسهم بمعرفة ما إذا
كان الله يعلم الأشياء بعلم حادث ، أو بعلم قديم •
والذى يخرجنا من ذلك هو وجوب الاعتقاد ، بأن علم
الله شامل للأشياء جميعها • أما علم الإنسان فإنه علم نسبي ،
يبدأ بالإحساسات ، ثم ينتقل إلى التصور والخيال ، ثم يجرّد
المعاني الكلية ، ويستخدمها فى استنباط معلومات جديدة ؛ فهو
إذن علم ناقص •
أما علم الله فإنه يجب أن يكون مجردا من كل نقص ،
فهو لا يترتب على الأشياء ، ولا ينتقل من القوة إلى الفعل •
وهذا هو السبب فى أن الشرع ينص على أن الله يحيط
بكل شيء علما ، دون تفصيل القول بأن هذا العلم حادث أو
قديم •
فيكفى إذن أن نعترف بأن الله عالم بما يكون على أنه
سيكون ، وبما كان على أنه كان ، وبما تلف على أنه تلف
وقت تلفه •

فمن البدعة إذن ما صرّح به الأشاعرة ، من أن الله يعلم الأشياء الحادثة بعلم قديم ؛ لأنهم يقولون أيضا : إن ما لا ينفكّ عن الحوادث فهو حادث •

وللقضاء على مثل تلك الشبهة ، ينبغي التفتن إلى أن علم الله لا يخضع لمعايير الزمن ، وأن فكرة تقسيم الزمن إلى: ماض وحاضر ومستقبل ، تناسب العلم الإنساني الناقص، لا العلم الإلهي الكامل •

ومن البدعة أيضا : ما ذهب إليه بعض فلاسفة الإسلام، كالفارابي وابن سينا ، عندما قالوا : إن علم الله كلى لا جزئى :

أى إنه يدرك نفسه ، فيؤدى ذلك إلى نشأة الكائنات عنه بطريق الفيض •

أو بأن الله تعالى يعلم ، الأشياء الجزئية بعلم كلى ، أى عن طريق معرفة قوانينها العامة ، دون أن ينصبّ هذا العلم على كل حادثة جزئية فى ذاتها •

وإذا كان الغزالي ، قد بادر بتكفير الفارابي وابن سينا ، بسبب نظرية الفيض الغربية عن روح الإسلام :

فإن ابن رشد يرى أنها "بدعة" ما كان أغنى المسلمين عنها . وبدل أن يقال : هل العلم الإلهي : كلي أم جزئي : يقال : إن علمه خاص ، أي ينصب على كل جزئية في هذا الكون ؛ إذ لا يجوز عقلا : ألا يعلم الله الأشياء التي هو سبب وجودها .

ومن الخير لنا نحن المسلمين ، أن نقول : إن الله يحيط بكل شيء علما ، وإن علمه يختلف تماما عن علمنا ؛ لأن علمنا مسبب عن وجود الأشياء ، وكل هذا يأخذنا بعيدا عن الجدل والشكوك التي تثيرها آراء الفلاسفة والمتكلمين ، كما يجنبنا تكفير بعضنا بعضا ، بحيث لا نعطي فرصة للشامتين والمتربصين .

يقول ابن رشد منبها على تجاوز المتكلمين في صفة العلم الإلهي بسبب فقدهم البرهان على ما يدعون :
"يقولون إن العلم المتغير بتغير الموجودات هو محدث ، والبارئ سبحانه لا يقوم به حادث ؛ لأن ما لا ينفك عن الحوادث - زعموا أنه - حادث ، وقد بينا نحن كذب هذه المقدمة" .

ثم يصحح ابن رشد مسار الموضوع بقوله :

"فإذن الواجب أن نقرّ هذه القاعدة على ما وردت ،
ولا يقال إنه يعلم حدوث المحدثات وفساد الفاسدات لا يعلم
محدث ولا يعلم قديم ؛ فإن هذه بدعة في الإسلام : "وما كان
ربك نسيا" .

(مناهج الأدلة ص ١٦٢)

* *

٥-العدل والجور :

وردت مادة "عدل" فى القرآن الكريم سبعا وعشرين مرة . ومنها قوله تعالى : ﴿ وَإِذَا حَكَمْتُمْ بَيْنَ النَّاسِ أَنْ تَحْكُمُوا بِالْعَدْلِ ﴾ النساء : ٥٨

وقد بحث المتكلمون صفة العدل بالنسبة لله تعالى ، كما يلى :

أ-المعتزلة :

يطلق المعتزلة على أنفسهم : "أهل العدل والتوحيد" فهم يرون أنهم أهل توحيد خالص :

- لأنهم ينكرون تعدد الصفات الإلهية ، ويسوون بينها وبين الذات ؛ حتى لا يكون فى التسليم بتعدددها اتجاه إلى القول بتعدد القدماء فى ذات الله تعالى ، كما يعتقد المعتزلة .
(القاضى عبد الجبار : المغنى ٦ : ٤٩ نشر وزارة الثقافة بمصر)

وهم أهل عدل : لأنهم قاموا ينقضون فكرة بعض الطوائف ، التى زعمت أن الله سبحانه يرتكب الظلم ، وأنه يقهر عباده على الكفر ، ومن ثم فليس العاصى أو الكافر

بمسئول عن كفره أو معصيته ؛ بل تلك هى إرادة الله التى
حددت له مصيره ، فلا يُسأل عن نتائجها •

(الخياط : الانتصار ص ٥٥ ، طبع ١٩٢٥م - نشرة د. نبيرج)

فالعدل عند المعتزلة : صفة من صفات الله تعالى ؛
لأنها "صفة كمال" ، كما هو شأنها عند الإنسان •

والعدل أيضا "صفة سلبية" ، أى أنها تنفى الظلم
والعسف عن الله تعالى ، وتوجب علينا أن ننزّهه تعالى عن
ارتكاب الأفعال التى توصف بالقبح أو الشر •

فالله حكيم عادل : وأفعاله لا يمكن أن تتجه إلى غير
قصد أو غاية ، كما لا يمكن أن تكون مخالفة لما يقتضيه
العقل الذى يفرّق بين الحسن والقبح ، ويقرر أن هناك أشياء
قبيحة فى ذاتها ، وأخرى حسنة فى ذاتها ، مثل الكذب الذى لا
يجوز أن يوصف بالحسن ، والصدق الذى لا يعقل أن يكون
قبيحا •

ومن هنا فلا يجوز الكذب على الله تعالى ؛ لأنه من
العباد مستنبح ، فكيف به إذا نسب إلى الله ؟ !

ويقرر المعتزلة أنه كما يجب أن يكون الله صادقا ؛ لأن
الصدق حسنٌ في ذاته ، وهو صفة كمال في الإنسان ؛ فينبغي
أن يكون أمره كذلك في حقه تعالى ، بل ذلك أولى وأحق .

ويترتب على ذلك أنه من الضروري أن تكون أوامر
الله ونواهيه ، خاضعة لهذا المقياس ؛ فلا يأمر بالقبیح أو
الشر ، ولا ينهى عن الحسن أو الخير .

ومعنى هذا : أن الشريعة يجب أن تكون مطابقة لما
يقرره العقل ، من الأمر بالحسن والخير ، والنهي عن القبيح
والشر .

وبالفعل قد جاءت الشرائع الإلهية تأمر بالفضائل
والمحافظة على الأنفس ، وتنهى عن الرذائل من قتل
وسرقة وظلم وكذب وفسوق وعصيان . ولم نر أن شريعة
ما، جاءت تحضّ على الشر ، وتنفر من الخير .

ومن أدلة المعتزلة على ذلك : أن العقل كان أساسا
لتقدير القيم الأخلاقية قبل ورود الشرائع ؛ لأنه يفرق للناس
بين الأشياء القبيحة والحسنة في ذاتها .

وإذا كان الإنسان قد وهب عقلا ؛ فذلك لكى يستخدمه ،
أى إنه مكلف قبل ورود الشرائع التى يبعث الله بها لطفها
بعباده ، وعونا لهم على معرفة طريق الخير • لكن ينبغى
العلم بأن العقل الإنسانى ، قاصر عن معرفة جميع الأسباب
والغايات •

وربما وقع المعتزلة فى الغلو ، حينما قالوا إنه يجب
على الله أن يفعل الصلاح والأصلح لعباده ؛ لأن الإيجاب على
الله تعالى ، يدل على عدم التأدب فى حقه تعالى ، لكن لا
يجوز أن يوصفوا بالمروق والزيف ، وإن وُصفوا بإساءة
الحديث فى وصفهم لأفعال الله تعالى •

أما مسألة الخير والشر : فهى ترتبط بمسألة الحسَن
والقبيح ، والصلاح • ذلك أن إرادة الشر أو الظلم ، لا تتفق
مع كلمته تعالى وعدله :

فإنه يريد الخير ؛ لأنه حَسَن ، ولأنه أصلح للعباد ،
وكذلك لا يريد الشر ؛ لأنه قبيح وضارٌ بخلقه •
أما الأشياء التى لا توصف بأنها خير أو شر ، فهى تلك
التي يقال فيها : إن الله لا يريد لها ولا يكرهها : بل يدعها
لتقدير العقل الذى وهبه لعباده •

ولو أراد الله الشرّ لهم ، لكان ظالماً ؟ وهو القائل :
﴿ وَمَا اللَّهُ بِرِيدٍ ظَلْمًا لِلْعِبَادِ ﴾ غافر : ٣١

فمثلاً لا يُعقل أن يريد الله الكفر لعباده ؛ إذ لو أراداه لما
نهى عنه . ولو كان الكفر والمعصية مرادين له ، لما وجب
العقاب عليهما ، ولجاز للمشركين أن يحتجوا لشركهم
وشرك آبائهم من قبل ، بأن الله أراد لهم ذلك .

ويواصل المعتزلة بث آرائهم فى هذا المجال "العدل"،
فيذهبون إلى أن الله يريد الخير والهداية للجميع ، وهو الذى
يخلق أسبابها ، والعبد هو الذى يختار بإرادته جانب الخير ،
أو جانب الشرّ ، وهكذا يكون للثواب والعقاب معناهما .

وقد توقع المعتزلة أن يُعترض عليهم بما يلى :

إذا كان الله لا يريد إلا الخير ، فكيف يجوز أن يقع فى
ملكه شئ لا يريده وهو الشر ؟

ولم يفطن المعتزلة إلى الإجابة التى فطن إليها
ابن رشد، والتى تتلخص فى : أن الله يخلق أسباب الشر ؛
لأن فى وجود الشر القليل ، إلى جانب الخير الكثير : انتظام
هذا العالم وصلاحه .

ب-الأشاعرة :

لقد بنى الأشاعرة رأيهم فى "العدل والجور" على فكرتهم عن إرادة الله تعالى . لكن لا يخلو رأيهم من التخبط والتناقض .

فهم يقولون إن الحسن والقبح أمران اعتباريان ، فلا توصف الأفعال فى ذاتها بأنها حسنة أو قبيحة ، بل يرجع ذلك إلى الشرع ، فما يصفه الشرع بأنه حسن أو قبيح فهو كذلك : فالحسن هو ما يُثنى الشرع على فاعله . والقبيح هو ما يذمه عليه .

وهم بهذا يخالفون المعتزلة مخالفة صريحة ؛ حيث يرون أن الشرع هو الذى يحدد طبيعة الحسن والقبح بداية ، وأن العقل لا دخل له فى التمييز بين هذين الأمرين . فلو أمر الله - عز عن قولهم - بالكذب ، لانقلبت طبيعته ، فأصبح حسنا وخيرا ، ولو نهى عن الصدق لأصبح قبيحا وشرا :

"فالواجبات كلها سمعية ، والعقل لا يوجب شيئا ، ولا يقتضى تحسينا ولا تقبيحا" .

(د . قاسم : مقدمة ص ٩٣)

وقد استدلت الأشاعرة لرأيهم هذا :

بأن الحُسْنَ أو القبح ، لو كانا ذاتيين فى الأشياء ، لما
تغيّرت حالتهما . مع أننا نرى أن نظرة الناس تختلف
بأختلاف الظروف ، فما يرونه حسنا ، فى بعض الأحيان ، قد
يكون قبيحا فى أحيان أخرى .

مثال ذلك : أن قتل النفس قبيح ؛ لأن الشرع نهى عنه . لكنه
ينقلب حسنا عندما يوجبه الله للقصاص من القاتل .

كذلك لا يُنكّر نسبية الأخلاق لدى الأمم واختلاف
التشريع باختلاف الديانات .

فالقيم الأخلاقية : ليست ثابتة مطلقة ، بل هى فى تطور
مستمر ؛ لأنها أمور إنسانية يتواضع عليها الناس . وكل
شئ نسبى لا يجوز أن يوصف بأنه حسن أو قبيح فى ذاته .

والحق أن القول بنسبية الأخلاق ليس صحيحا على
إطلاقه ؛ فإن هناك أصولاً أخلاقية كبرى ، تتفق عليها
الشرائع السماوية أو الوضعية ، وهذه الأصول لا تتطور ولا
تتغير .

مثال ذلك : وصف القتل بالشر والقبح ، ووصف الأمانة والصدق والتعاون بالخير والحسن .

أما الفروع فإنها قد تتطور ، وعندئذ توصف بالنسبية .
وربما فرّق الأشاعرة بين نوعين من الحسن والقبح ؛
بحيث يقتربون به من المعتزلة :

أحدهما : ذاتي يدركه العقل .

والآخر : نسبي لا يُدرَك إلا بالشرع .

لكن الطبع يغلب التطبع، حين يعود الأشعري فيطبق
مبدأه الأول تطبيقاً تاماً :

حيث يرى أن الله لو فعل شيئاً ، نحكم بعقولنا أنه قبيح،
لما كان قبيحاً . والله عز وجل هو :

"المالك في خلقه يفعل ما يشاء ، ويحكم بما يريد .
فلو أدخل الخلائق بأجمعهم الجنة لم يكن حيفاً ، ولو أدخلهم
النار لم يكن جوراً" .

(د . قاسم : مقدمة ص ٩٤)

ومما لا ريب فيه أن الأشعري الذي حاول التفرقة هنا
بين الغائب والشاهد ، قد ماثل بينهما بطريقة غير شعورية .

ذلك أن الأشعرى يعلل رأيه فى أن أفعال الله لا توصف بالقبح ، بأنه لا يخضع لشريعة ، ولا يتجاوز حدود ما رسم له، بل يتصرف فيما يملك .

وتلك فكرة قريبة من تلك التى قد يرتضيها بعض الناس للحاكم الإنسانى المطلق ، الذى يملك حق الحياة والموت على رعاياه ، ثم يوصف بأنه فوق القانون ، وأنه لا يخضع لحدود أو رسوم ؛ لأنه هو صانعها .

وقد حاول القشبرى ، أن ينفى عن الأشعرى ، أنه ذهب إلى هذا رأى ، لكن كتبه تؤكد أن هذا هو رأيه الحقيقى ، من أمثال : الإبانة واللمع ، وآرائه الأخرى ، كجواز التكليف بما لا يطاق ، وعدم ضرورة إرسال الرسل يقول الأستاذ الدكتور محمود قاسم ، عن رأى الأشعرى هذا :

"وليعجب المرء لهذا رأى الغريب ، الذى يصور الله سبحانه بصورة الملك المستبد الجائر" .

(د . قاسم : مقدمة ص ٩٤)

وإذا كان الله تعالى يفعل ما يشاء فى ملكه : فليس لأحد أن يوجب عليه فعل الصلاح والأصلح لخلقه ، وليست أفعاله

معللة بغاية أو غرض • ولكن ابن تيمية يذكر خلاف ذلك
حيث يقول :

"وجمهور أهل السنة على إثبات الحكمة والتعليل فى
أفعاله وأحكامه" •

(ابن تيمية : منهاج السنة النبوية ١ : ٣٢٠ ، تحقيق :
د. محمد رشاد سالم • طبع ١٩٦٣م مصر)

والحق أن الله تعالى لا يفعل شيئاً إلا لحكمة وغرض •
وإن خفاء الأغراض أو الغايات ، ليس دليلاً على عدم
وجودها ، وأن تصور عقل الإنسان ليس مبرراً لوصف الله
سبحانه بإرادة الكفر والشر لعباده •
وترتبط مشكلة الخير والشر بفكرة الأشعرى عن الإرادة
المطلقة : فأنه تعالى مرید لكل ما كان ، وغير مرید لما لم
يكن •

ولما كان الشر موجوداً فى العالم فأنه مرید له : فهو
يريد الكفر لعباده العاصين ، ويريد الإيمان لمن يريد هدايته •
ولما كان الشر والكفر والمعاصى أموراً حادثّة ، وجب أن
تكون مرادة لله تعالى •

(الأشعرى : مقالات الإسلاميين ٢ : ٢٥٢-٢٧٥ تحقيق : محمد محيى الدين
ط ٢ ، ١٣٨٩هـ = ١٩٦٩م مكتبة النهضة المصرية بالقاهرة)

ويقرر الأشعري أن الله خلق جماعة للنار ، وجماعة
للجنة أبدا . وكان الخير الأشعري أن يبعد عن فكرة هدم
أسس الثواب والعقاب ، فيقرر أن الله خلق أسباب الخير
وأسباب الشر ، وأنه علم أن هناك جماعة سيعذبون ؛ لأنهم
سيميلون إلى جانب الشر ، وأن هناك جماعة أخرى
سينعمون ؛ لأنهم سيختارون الخير .

ومن الصواب أيضا أن يقال : إن الله يدعو إلى الهدى ،
فإن القرآن هُدى للمؤمنين الذين يقبلون ما جاء به ، دون
الكافرين الذين أعرضوا عنه .
وقد اعترف الأشعري نفسه :

"بأن دعاء إبليس إلى الكفر ، إضلال للكافرين الذين
قبلوا عنه ، دون المؤمنين الذين لم يقبلوا عنه" .

(د . قاسم : مقدمة ص ٩٧)

ونقول : لا مانع أن يقول الأشعري رأيه دون أن
يتعرض له أحد بالتكفير ، لكن يجوز التعرض له بالنقد .
غير أنه استبد برأيه إلى درجة أنه أخذ يكفر خصومه من

المعتزلة ، ويتهمهم بالزندقة واتباع المجوس الذين يقولون :
إن الله لا يقدر على الشر .

ومن المعروف أن المعتزلة ، هم الذين بدأوا بالدفاع
عن الإسلام ضدّ موجة الغنوصية الثنوية من : مانوية
ومزدكية : فكيف يجوز القول بأن المعتزلة من أتباع
المجوس!

والحقيقة أن إنكار حرية العبد واختياره ، هو الأساس
الفاقد الذي بنى عليه الأشعرى رأيه في العدل والجور .
ولو صح أن العبد مجبور على أفعاله ، لبطل التكليف ،
ولمّا أمكن تصوّر فكرة الثواب والعقاب ، كما أنها فكرة لا
تتناسب مع كمال الله وعدله .

(د. قاسم : مقدمة . ص ٨٩-١٠٤)

ج-الماتريدية :

لا يكاد الماتريدي يختلف فى العدل والجور عما ذهب إليه المعتزلة . لكنه خالفهم من جهة استخدام الألفاظ المناسبة فى بعض المواطن .

فهو يعترف مثلهم تماما : بأن الحُسن والقُبْح أمران ذاتيان فى الأشياء ، وأن الشرع يتبع فى أوامره ونواهيه ، ما يصف به العقلُ الأشياءَ أو الأفعال من حُسنٍ وقُبْح .
حقاً إن العقل لا يهتدى إلى التمييز بين هذين الأمرين فى جميع الحالات ؛ ولذلك جاء الشرع يدعمه وينير أمامه السبيل .

وإنما وجب القول : بأن الله لا يريد القبيح أو الشر ؛ لأن قدرته تعالى ليست كما توهم الأشعرية : قوة استبدادية لا تخضع لحكمته وعدله ؛ فالله مالك مطلق ، وهذا أمر لا ينكره أحد .

لكن لا ينبغى ألا يُستتبط من ذلك : أنه يفعل ما يقبح فى نظر العقل ، كإثابة العاصى وعقاب المطيع ؛ فإن فى ذلك هدماً لكل المعايير الأخلاقية والعقلية .

وفى ذلك مخالفة صريحة لما يقرره الشرع من حكمته
وعدله • ومن ثمَّ فإن رأى الأشعرى فى غاية السقوط ،
وهو قبيح وشنيع لدى كل ذى بصيرة •

كذلك نرى الماتريدى يناصر المعتزلة على خصومهم ،
فيما يذهبون إليه من ضرورة مراعاة الصلاح للعباد •

ويرى الماتريدى : أن الله حكيم عادل ، وأفعاله لا تخلو
من حكمة ، وهو فاعل مختار • فما فعل كان فضلاً منه ،
وما لم يفعله كان عدلاً منه •

(الماتريدى : التوحيد • ص ٢١٧)

ويقول الماتريدى فى حديثه عن رأى المعتزلة :

إذا أرادوا بالأصلح : الحكمة ، فلا خلاف بيننا وبينهم،
وإذا أرادوا به الأنفع : فقد أخطأوا •

ولكن الماتريدى يرتضى فى موقف آخر فكرة "النفع" ،
وذلك حين يُعرّف العدل بأنه : هو ما فيه كمال الغير ؛ أى ما
فيه نفعه •

ويترتب على هذا أنه لا يوجد خلاف ما ، بين
الماتريدى وبين المعتزلة •

ومما يذكر للماتريدي ، أنه صحح رأى المعتزلة فى مشكلة الخير والشر ؛ حيث أكد أن صلاح العالم يقتضى بالضرورة وجود الخير والشر فيه .

وليس معنى ذلك : أنه لا يريد الشر ، كما ظن المعتزلة، وإنما معناه : أنه يريد تحقيق الخير أو الصلاح .

ومع هذا فإن الماتريدي ، لا يرتضى رأى الأشاعرة فى جواز عقاب المؤمن ؛ تحقيقاً للإرادة المطلقة ؛ لأنه لا يجوز فى رأيه ، أن يتخلف ما وعد الله به عباده الصالحين ؛ لأنه حق للعباد على الله .

أما العفو عن العصاة بمقتضى علمه الأزلى ، فليس داخل فى عموم آيات الوعيد ؛ ولذا يجوز أن يشمل الله بعفوه من أراد ، ويكون ذلك منه فضلاً ورحمة .

فى حين أن عقاب المؤمن بحجة المشيئة المطلقة أمر لا يتصوره العقل ؛ لأن العقل السليم يأبى أن يتصور : أن الله تعالى يستعمل قدرته هذه ، فى العبث والجور والسفه ، تعالى الله عن ذلك علواً كبيراً !

وبذلك يُعلم أن الماتريدي يوافق المعتزلة تماماً في
مشكلة العدل والجور • وأنه لا يخالفهم إلا في مسألة مرتكب
الكبيرة ؛ لأن رأيه أقرب إلى الحق منهم فيها ؛ إذ ليس لأحد
أن يحجر على إرادة الله للخير والعفو عن يشاء :
﴿ لَا يُسْأَلُ عَمَّا يَفْعَلُ وَهُمْ يُسْأَلُونَ ﴾ الأنبياء : ٢٣
وقد وضح الإمام الغزالي ، هذه الفكرة في كتابه "فيصل
التفرقة بين الإسلام والزندقة" •

وفى ذلك يقول الماتريدي كلاماً يدل على التأدب مع الله
عز وجل :
"إذ فَعَلُ كل واحد يحتمل السفه والحكمة ، وفعله يجلب
عن السفه - وعلى كل أحد أمر ونهي ؛ إذ هو لغيره في
الحقيقة والله يتعالى عن ذلك" •
ثم يقول مثنياً على الله تعالى :

"... لكن الله بمنه وفضله ، وعد الهداية لسبيله لمن
جاهد فيه • فألزم ذلك الخضوع والتضرع إليه ؛ ليطلع على
مكنون حكمته على قدر ما يتفضل به عليه بكرمه ، فإنه
على كل شيء قديم" •

(الماتريدي : التوحيد ص ٢٢٠-٢٢١)

د-ابن رشد :

لقد رفض ابن رشد رأى الأشاعرة فى مسألة العدل والجور ، وذلك لأمرين هما :

أنه مضاد للعقل ، وأنه مخالف لروح الشرع

١-مضاد للعقل : لأنه مما تشهد به البداهة ؛ فإننا ندرك بحواسنا وعقولنا ، أن هناك أشياء حسنة ، وأخرى قبيحة ، وأن الحُسن والقبح فيها لذاتها .

فليس الحُسن والقبح إذن أمرين اعتباريين ، كما ظن الأشاعرة ؛ بل هما حقيقتان .

كذلك يعد رأيهم مضاداً للعقل من جهة أخرى : إذ لو كان الشرع هو الذى يحدد صفة الحسن فى الأشياء ؛ لجاز القول : بأن الشرك بالله ليس قبيحاً فى ذاته ، وأننا لو فرضنا: أن الشرع جاء ينادى به ، بدلاً من التوحيد ، لانقلبت طبيعته ، فأصبح خيراً وحسناً .

٢-مخالف للشرع : لأنه يناقض كثيراً من الآيات القرآنية التى تصف الظلم بالقبح والشر ، والتى تنفيه عن الله سبحانه وتعالى ، من مثل قوله تعالى :

﴿ وَمَا رَبُّكَ بِظَلَّامٍ لِلْعَبِيدِ ﴾ فصلت : ٤٦

﴿ إِنَّ اللَّهَ لَا يَظْلِمُ مِثْقَالَ ذَرَّةٍ وَإِنْ تَكَ حَسَنَةً بُضَاعَهَا وَيُؤْتِ مِنْ لَدُنْهُ أَجْرًا عَظِيمًا ﴾ النساء : ٤٠

ولذا نجد ابن رشد يميل إلى رأى المعتزلة :

فيوافقهم فى : أن الله يفعل الصلاح والأصلح لعباده .
ومع ذلك : فإنه يخالفهم فى مسألة خلق الشر وإرادته . فهو
يصرح بأن الله يخلق الشر ، كما يخلق الخير ، سواء بسواء .
وهو لا يريد له لذاته ؛ وإنما من أجل ما يترتب عليه من خير :
هو صلاح العالم .

مثال ذلك : أن الله يخلق أسباب الخير والشر فى
الإنسان ، ويعلم أن فى ذلك صلاحه . ذلك أن خلق الشر
القليل ، إلى جانب الخير الكثير : أفضل وأصلح من انعدام
الخير الأكثر ، الذى يشوبه قليل من الشر . وهذا هو معنى
قوله تعالى :

﴿ إِنِّي أَعْلَمُ مَا لَا تَعْلَمُونَ ﴾ البقرة : ٣٠

رداً على الملائكة الذين سألوه : كيف يتَّخذ الإنسانَ
خليفةً في الأرض ، مع علمه بأنه سيفسد فيها ، ويسفك
الدماء ؟ !

ونرى ابن رشد يصف رأى الأشاعرة بالبدعة ؛ لأنَّ
رأيهم يوهم نسبة الظلم والإضلال إلى الله سبحانه وتعالى .
يقول ابن رشد :

"ما تقوله الأشعرية من أنه يجوز على الله أن يفعل ما
لا يرضاه (وهو الكفر) ، أو يأمر بما لا يريده ، فنعوذ بالله
من هذا الاعتقاد في الله سبحانه ، وهو كفر" !
(ابن رشد : مناهج الأئمة . ص ٢٣٦)

وحقيقةً : فإن فهم بعض آيات القرآن الكريم فهما حرفياً ،
مثل قوله تعالى :

﴿كَذَلِكَ يُضِلُّ اللَّهُ مَن يَشَاءُ وَيَهْدِي مَن يَشَاءُ﴾ المدثر: ٣١
يؤدى إلى إساءة فهم كثير من نصوصه الصريحة ،
كقوله تعالى : ﴿ إِنَّ اللَّهَ لَا يَظْلِمُ النَّاسَ شَيْئًا وَلَكِنَّ النَّاسَ
أَنفُسَهُمْ يَظْلِمُونَ ﴾
يونس : ٤٤

فليس بالأمر الصعب : تأويلُ الآيات ، التى توهم أن الله يريد إضلال عباده أو كفرهم ؛ لأن الله يخلق لهم قدرة على اختيار أحد الضدين ، أى أنه يزودهم بالقدرة على اتباع أسباب الهداية أو الضلال .

وهذا هو التأويل الذى يؤكد الواقع ، والذى يتفق مع روح الدين ، وإلا لَمَا كان للثواب أو العقاب معنى ، ولكان الإنسان مجبوراً على أفعاله ، ما دام الله هو الذى يخلق له جميع هذه الأفعال ، ومنها الكفر أو الإيمان .

كذلك يتفق هذا التأويل ، من جهة أخرى : مع ما يوجبه العقل والحسّ معا ، من إثبات حرية الإنسان واختياره .

ولما كان الأشعرى : يفهم الإرادة الإلهية ، هذا الفهم الخاطئ : فسوف ينسحب هذا على فهمه لإحدى المشكلات الأخرى ، وهى "القضاء والقدر" ، وما يتصل بها من أفعال العباد ، فصار أقرب الناس إلى "طائفة الجبرية" ، وهى تلك الطائفة التى كانت سبباً فى انصراف المسلمين إلى التواكل ، والذى ظهر بأجلى صورته فى عصرنا الحاضر ، مما يعد أكبر وأهم الأسباب فى انحطاطهم وتدهورهم .

(ابن رشد : مناهج الأدلة ص ٢٣٤-٢٣٩)

٦- مشكلة الجهة :

ثبت أن الخلاف بين مفكرى الإسلام فى مسألة نسبة الجهة المكانية إلى الله سبحانه وتعالى ، إنما هو خلاف جوهرى . وهذا بعكس ما رأيناه حتى الآن فى المسائل الأخرى ، التى يكاد الخلاف فيها ينتج عن سوء الفهم ، مما يجعله لفظيا . فهم قد انقسموا هنا إلى قسمين كبيرين هامين : أحدهما يؤكد وجود الجهة ، والآخر ينفيها .

الفريق الأول : يشمل المشبهة والكرامية والأشعرية وابن رشد .

والفريق الآخر : يشمل المعتزلة والماتريدية ومتأخرى الأشاعرة :

أ- المشبهة :

اعتقد هؤلاء بسذاجة ، أن الله عز وجل جسم لا كالأجسام الحادثة ؛ لذا نسبوا إليه اليد والوجه والعين ، نسبة حقيقية . كذلك نسبوا إليه أنه فى جهة مُعَيَّنة وهى "العرش" .

وقد استدلل هؤلاء المشبهة على عادتهم ببعض آيات القرآن الكريم ، التى حملوها على ظاهرها ، غافلين عن وجوب تنزيه الله عن المماثلة لخلقه ، مثل قوله تعالى :
﴿ ثُمَّ اسْتَوَى عَلَى الْعَرْشِ ﴾ الأعراف : ٥٤
﴿ الرَّحْمَنُ عَلَى الْعَرْشِ اسْتَوَى ﴾ طه : ٥
ثم عضدوا رأيهم هذا : بأن عادة المسلمين قد جرت على أن يتوجهوا نحو السماء بالدعاء ؛ مما يشهد بوجود العرش فيها .

هذا هو الرأى الذى ارتضته المجسمة ، وهو نفس الرأى الذى سيقبله الأشعري ، والذى سيرفضه أتباعه ، وكذلك المعتزلة والماتريدية ، على حد سواء .

ب-المعتزلة :

قد أنكروا الجهة إنكارا صريحا ؛ لأن إثباتها يفضى لا محالة ، إلى إثبات المكان له تعالى .
وإن إثبات المكان معناه إثبات الجسمية تماما ؛ فلو كلن الله يحتل مكانا معينا ، أو يوجد فى جهة واحدة محدودة ، لكان جسما ، ولترتب على ذلك أن يكون حادثا ؛ لأن جميع الأجسام حادثة .

هذا إلى أنه لو وُجد في مكانٍ ما ، لكان في حاجة إليه ؛
وهذا دليل على النقص .

ولذا أوجب المعتزلة تأويل مثل :

﴿ أَلَمْ نَكُنْ مِنْ فِي السَّمَاءِ أَنْ يَخْسِفَ بِكُمْ الْأَرْضَ فَإِذَا هِيَ تَمُورُ ﴾
الملك : ١٦

ثم أوجبوا تأويل جميع الآيات التي جاء فيها ذكر
العرش ، بأنه هو الاستيلاء والغلبة والسلطان .

وقد استبعد المعتزلة أحاديث الأحاد في هذا الاعتقاد :
لهذا ردّوا حديث الجارية التي سئلت : أين الله ؟ فأشارت إلى
السماء وكذلك ردّوا حديث النزول وما يشبهه .

وخلاصة الاعتقاد في مسألة الجهة لدى المعتزلة :

"أن الله في كل مكان" : وهم لا يريدون بذلك نوعاً من
الحلول ، كما افترى عليهم ذلك خصومهم ، وإنما يقصدون
به: أن الله عالم بكل الأمكنة ؛ لأنه خالقها .

(انظر : شرح الأصول الخمسة ص ١٢٨ تحقيق : د. عبد الكريم

عثمان ط ١٩٦٥ م مكتبة وهبة بالقاهرة وانظر : الأشعري : مقالات

الإسلاميين ١ : ١٣٥-١٣٦ ط ١٩٦٩ م مكتبة النهضة المصرية)

ج-الأشعري :

ترتبط فكرة الأشعري عن الجهة ارتباطا وثيقا بفكرته عن الجسمية . ومن المدهش : أن يذهب الأشعري مذهباً أقرب إلى التشبيه والتجسيم ، رغم شهرته بأنه من أتباع السلف . فالأشعري يثبت لله تعالى : يَدَيْن ووجهها ، وينكر أن يكون المقصود باليد : النعمة أو القوة . بل يأخذ على هؤلاء الذين يؤولون مثل هذه الآيات بأنهم مبتدعون .

(الأشعري : الإبانة ص ٤٢ ، وما بعدها تحقيق : د . فؤاد حسين .

نشر دار الأنصار)

وهو يغلو إلى حد القول بأن :

"ليس في اللغة أن يقول القائل بيدي ، يعني : نعمتي" .

ثم يؤكد هذا الرأي الغريب :

بأنه لا يحق لأحد أن يتأول هذه الآيات إلا بحجة .

وكأنه أحسنّ خطورة ما يدعو إليه ، فعاد يؤول لكنه تأويل أقرب إلى التمسك بالظاهر ؛ حيث يرى أنه لا يراد باليدين : الجارحتان ، ولا يراد بهما النعمة ، فكأنه يريد أن يوصلنا إلى طريق مسدود .

فهو بهذا أقرب إلى المجسّمة والمشبهة ، منه إلى أى طائفة إسلامية أخرى .

وهو يرفض تأويل آيات الاستواء على العرش ، ويقول: إن الله مستوٍ على العرش ، محتجًا ببعض الآيات التى تدل على وجود الله فى السماء مثل :

﴿ إِلَيْهِ يَصْعَدُ الْكَلِمُ الطَّيِّبُ ﴾ فاطر : ١٠

وقوله فى عيسى عليه السلام :

﴿ بَلْ رَفَعَهُ اللَّهُ إِلَيْهِ ﴾ النساء : ١٥٨

فكل هذه الآيات فى رأى الأشعرى ، ولا سيما آيات العرش ، تدل دلالة ظاهرة على وجوده فى السماء ؛ لأن العرش فوق السموات . وإذا قيل : إن الله فى السماء ، فالمراد به هو أنه على العرش ، لأن العرش أعلى السموات .

(الأشعرى : مقالات الإسلاميين ١ : ٢٨٤-٢٩٠)

كذلك استدل الأشعرى ببعض الأحاديث الخاصة بالنزول ، كالحديث الذى روى عن رسول الله ﷺ أنه قال :

"ينزل الله كل ليلة إلى السماء الدنيا ، فيقول : هل من سائل فأعطيه ؟ هل من مستغفر فأغفر له ؟ حتى يطلع الفجر" .

ثم يذكر الأشعري دليلا سبقته إليه المشبهة والمجسمة ، وهو أن المسلمين جميعا يرفعون أيديهم بالدعاء نحو السماء ، ولا يتجهون إلى الأرض ، وهذا يشهد بأن الله موجود فى السماء .

واعترض الأشعري على تأويل المعتزلة لآيات العرش، فأشار إلى أن الاستواء ليس معناه الاستيلاء أو القهر ، أو الغلبة ، بل المراد الاستواء حقيقة ، وليس لهؤلاء أن ينكروا ذلك .

إذ كيف يجوز للمعتزلة ، أن يسلّموا بوجود الله فى كل مكان ، وينكروا أنه على العرش ؟ ! لكن المعتزلة يريدون بوجود الله فى كل مكان : معنى غير الذى يريدونهم هو عليه .

(د. قاسم : مقنمة ص ٧٣-٨١)

ثم يحاول الأشعري نقد المعتزلة بحجة أخرى وهى :

لو كان الاستواء على العرش هو القدرة والاستيلاء ،
لما كان هناك فارق بين العرش والأرض ؛ لأن الله قادر على
الأرض أيضا •

ولم يقف عند ذلك ، بل اتهم المعتزلة بفكرة الحلول ،
مع أنهم أكثر تنزيها منه الله تعالى ، حين ينفون الجسمية نفيا
قاطعا؛ بينما يميل هو إلى المشبهة •

ويستمر الأشعرى فى مجادلته للمعتزلة ، فيرى أنه لو
كان الله فى كل مكان ، لكان فى كل جزء من العالم ، بل وفى
بطن مريم أيضا • وهذا مثال لما قد ينتهى إليه اللجج الذى لا
يقود إلى الحقيقة ، بل قد يؤدى إلى أسوأ الأحوال •

وقد فطن أتباع الأشعرى من أمثال الجوينى ، إلى
تحامله على المعتزلة ، دون حق ، وإلى أنه لم يصب الحقيقة
فى مسألة الجهة ، فلم يترددوا فى ترك رأيه ، ثم أخذوا برأى
المعتزلة ، الذى يتسق مع قوله تعالى : ﴿ لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ ﴾ •

(الأشعرى : أصول أهل السنة والجماعة ص ٧٢-٧٣

تحقيق : د. محمد الجليند ط ١٩٨٧ مطبعة التقدم بالقاهرة

د-الماتريدي :

إن الماتريدي على أتم وفاق مع المعتزلة ، حيث أنكر
الجهة ، وتأول آيات العرش فذهب إلى :

أن العرش حادث ، وقد أوجده الله بعد أن لم يكن .
وليس الاستواء هنا ماديا ، لأن الله تعالى في غير حاجة إلى
القعود عليه ؟ لأنه لو احتاج إلى ذلك لكان ناقصا مقهورا .
ولو احتاج إلى العرش لأشبه الأجسام والأعراض ، وتلك
حادثة . فكيف يتصور الإنسان أن الذى خلق الجواهر
والأعراض ، يكون شبيها بها ؟!

ثم إن الله تعالى كان ولا مكان له ، ثم خلق العالم .
ومن الجائز فناء جميع الأمكنة ، لكن الله يبقى بعد فناء كل
شئ ؛ ومن ثم فهو ليس فى مكان معين .

هذا إلى أن الانتقال من مكان إلى مكان معناه التغير ،
والله منزّه عنه ؛ لأن التغير علامة الحدوث .

كذلك لو كان الله فى مكان ما لكان جزءا من العالم ،
فيكون حادثا ومحدودا ، وكلا الأمرين نقص يتنزّه الله عنه ،
سبحانه وتعالى .

وأخيرًا لو كان الله محصوراً في المكان ، لجاز أيضاً :
أن يكون محصوراً في الزمان ، وينبني على ذلك أن يكون
حادثاً .

ويظهر من هذه الأدلة : أنها تدور كلها حول فكرة
واحدة ، وهي أن نسبة المكان إلى الله تؤدي إلى التجسيم ،
وإلى الحدوث ؛ تبعاً لذلك .

فإذا ثبتت استحالة الجهة بالنسبة لله تعالى ، وجب تأويل
جميع الآيات التي قد توحى بها :

فالاستواء على العرش معناه : إتمام الخلق وإكماله ، أو
الاستيلاء والغلبة ، أو العلو والارتفاع المعنويين .

فقوله تعالى : " ثُمَّ اسْتَوَى عَلَى الْعَرْشِ " يشبه قوله
تعالى : " ثُمَّ اسْتَوَى إِلَى السَّمَاءِ وَهِيَ دُخَانٌ " ، أى إنه قصد
خلق العرش ، بعد أن خلق السموات والأرض .

على أنه لا يجوز عقلاً المماثلة هنا بين الخالق
والمخلوق في معنى الاستواء ؛ لأن الاستواء المادى يتضمن
حركة وسكوناً ، أى حدوثاً .

وإذا أمكن تأويل أمثال هذه الآيات ، تأويلا تسمح به
أساليب اللغة ، فهو أولى من التزام المعنى الحرفي ، الذى
يؤمن به جماعة المشبهة ؛ مِمَّنْ غفلوا عن : "أَيَسَ كَمِثْلِهِ
شَيْءٌ" .

لكن الماتريدى حين نقض رأى المعتزلة فى الجهة ،
اتهمهم بأنهم يعتقدون أن الله فى كل مكان ، وهذا نوع من
التجسيم ، ولم يدرك أنهم يفسرون ذلك بأنه "عالم بكل
شَيْءٍ" .

وقد اضطر هو أن نقض هذا المعنى حين أول بعض
آيات القرآن الكريم من مثل :

﴿ مَا يَكُونُ مِنْ نَجْوَى ثَلَاثَةٍ إِلَّا هُوَ رَاسِعُهُمْ ﴾ المجادلة: ٧
وبذلك يكون الخلاف لفظيا بين المعتزلة والماتريدية فى مسألة
الجهة .

(الماتريدى : التوحيد ص ٦٧)

هـ-ابن رشد :

ارتضى ابن رشد فى مشكلة الجهة رأيا مخالفا لاتجاهه العقلى العام فقد تبع المشبهة والأشاعرة ، واستدل مثلهم بما استدلوأ به من آيات وأحاديث ، تدل على أن الله يوجد فى جهة معينة وتلك نقطة ضعف فى مذهبه ؛ لأنه :

-ينكر الجسمية ، وينكر الرؤية البصرية .

-ومع ذلك يثبت الجهة ، فهو إذن أقل اتفاقا مع نفسه .

هذا بينما نرى أن المعتزلة أكثر منطقا مع أنفسهم ؛ لأنهم ينكرون الجسمية والجهة، والرؤية البصرية لله فى اليوم الآخر .

ثم يأتى بعدهم الماتريدى ، الذى ينكر الجسمية والجهة، ثم يكاد يثبت الرؤية .

وقد زعم أبو الوليد ابن رشد ، أنه يريد بهذا التوفيق بين العقيدة الإسلامية ، وبين فلسفة أرسطو !

ذلك أن أرسطو ينكر الخلاء خارج العالم ، وأن الله يوجد فى هذا الاتجاه ، أى على حافة العالم ، وهو ليس بجسم، فالجهة إذن لا تتنافى فى ظنه مع عدم الجسمية .

وقد أراد أبو الوليد أن يزيد الطين بلة ، فقرر أن الله
يوجد فى اتجاه السماء ، ولكنه لا يشغل مكانا معيناً .

وهذه سفسطة واضحة ؛ لأنه لو سئل : كيف يمكن أن
نتصور أن إلها غير جسمى يوجد فى جهة معينة ، لم يجد
جواباً ، إلا أن يعترف بوجود نوع من التناقض .

فهو يرى أنه يجب أن ننهى العامة ، عن البحث فى
أمر الجهة . وقد خيّل إليه أن العلماء لا يجدون مشقة فى
تصور موجود غير جسمى فى جهة معينة . والحق أن
المشقة بالغة : على عكس ما توهم ؛ إذ سوف يكون الإله
محدوداً . ومع هذا فقد سخر ابن رشد من المعتزلة ؛ لأنهم
ينكرون الجهة .

(ابن رشد : مناهج الأدلة ص ١٧٦-١٨٥)

يقول د . قاسم :

"فنحن لا نصفه بسوء القصد . ولكنها زلة ، وأعظم بها
من زلة لفيلسوف مثله" .

(د . قاسم : المقدمة ص ٧٩)

* * *

٧-الرؤية :

أ-المعتزلة :

أنكر المعتزلة رؤية الله تعالى فى الدنيا والآخرة سواء بسواء ، وهم منطقيون مع مبادئهم ؛ لأن من يبدأ بنفى الجسمية ، ثم يُنتهى بنفى الجهة ، سينتهى لا محالة إلى إنكار رؤية الذات الإلهية .

إن للرؤية شروطها الخاصة :

كوجود الشيء المرئى فى جهة مقابلة للرأى ، وكاللون والضوء . وذلك كله محال فى حقه تعالى ؛ لأن شروط الرؤية إنما تصدق بالنسبة إلى الأجسام ، والله ليس بجسم . وهذا هو ما عبّر عنه قوله تعالى :

﴿ لَا تُدْرِكُهُ الْأَبْصَارُ وَهُوَ يُدْرِكُ الْأَبْصَارَ ﴾ الأنعام : ١٠٣

وقال تعالى لموسى :

﴿ لَنْ تَرَانِي ﴾

الأعراف : ١٤٣

ولو كانت الرؤية ممكنة ، لما نفاها عز وجل على وجه التأكيد . وما يوهم الرؤية من الآيات مثل :

فهذه يجب تأويلها عند المعتزلة ، حتى تكون على وفاق
مع ما سبقها من آيات • فهم يرون أن النظر هنا : التوقع
والانتظار ، لا الرؤية البصرية •

أما الأحاديث التى يفهم منها إمكان الرؤية :

فقد رفضها المعتزلة على أنها أخبار آحاد ، لا يصح
الاحتجاج بها ، ضد صريح القرآن ، مثل :

﴿ لَا تُدْرِكُهُ الْأَبْصَارُ ﴾

لكن إذا كانت رؤية الله بالبصر أمراً مستحيلاً ؛ فإن
ذلك لا يكون حائلاً دون إمكان رؤية من نوع آخر ، وهى
"الرؤية القلبية" ، ويريدون بها زيادة علم يفيضه الله تعالى
على قلوب المقربين •

* *

ب-الأشاعرة :

كان أبو الحسن الأشعري ، على وفاق مع نفسه فى مسألة الرؤية ؛ فإنه لما كان يثبت الجهة لله سبحانه ؛ فإنه لا يجد حرجا فى القول بإمكان رؤية الله فى الحياة الآخرة ، دون الحياة الدنيا .

وقد استدل لذلك ببعض الآيات الكريمة ، مثل :

﴿وَجُوهٌ يَوْمَئِذٍ نَّاضِرَةٌ ۖ إِلَىٰ رَبِّهَا نَاظِرَةٌ﴾ ، أى : مبصرة ، وليس المقصود بالنظر هنا الاعتبار ، كما فى :

﴿أَفَلَا يَنْظُرُونَ إِلَى الْإِبِلِ كَيْفَ خُلِقَتْ﴾ الغاشية : ١٧

ولا الانتظار والتوقع ، كقوله تعالى :

﴿مَا يَنْظُرُونَ إِلَّا صَيْحَةً وَاحِدَةً﴾ يس : ٤٩

وإنما لم يكن هذان التأويلان غير مقبولين ، فى رأى الأشعري ؛ لأن الحياة الآخرة ليست دار اعتبار أو توقع وانتظار ثواب ، كما ظن المعتزلة .

هذا إلى أن إضافة النظر إلى الوجوه دليل على أن الرؤية بصرية .

كذلك لا يجوز أن يقال إن النظر معناه "التعطف" ؛ إذ لا
يجوز أن يتعطف الخلق على خالقهم •
فلما كانت الاحتمالات كلها فاسدة ؛ وجب أن يكون
النظر إلى الله حقيقيا •

إن يرى الأشعري التمسك بالنص الظاهر ؛ فلا يجوز
تأويله إلا لحجة • وكأن الأشعري لا يرى في الوقوع في
التجسيم حجة كافية لصرف الآية عن ظاهرها •
أما الآية الأخرى : ﴿ رَبِّ أَرِنِي أَنْظُرْ إِلَيْكَ قَالَ لَنْ
تَرَانِي ﴾ ، التي استدل بها المعتزلة فليست حاسمة ؛ لأن
موسى لم يسأل ربه شيئا مستحيلا ، وإلا لكان المعتزلة أكثر
علما بالله من أحد أنبيائه • غير أن هؤلاء المعتزلة ، لا
يعدمون حجة ، حين قالوا إن قوم موسى ، طلبوا منه أن
يريه الله جهرة ؛ فأنكر عليهم ذلك ، فلم يكن بُد من أن
ينتهي الجدل بينه وبينهم ، بأن يسمعوا نصا يقطع عليهم
جدلهم •

لكن الأشعري قد استنبط من الآية نفسها دليلاً آخر ،
وهو أن استقرار الجبل "أمر ممكن" ؛ ولذا فإن الرؤية ممكنة

أيضا • لكن هذا الدليل لم يكن قاطعا ؛ إذ للمعتزلة أن يحتجوا
بأن الجبل لم يستقر بالفعل •

وقد لجأ الأشعرى إلى آيات أخرى ؛ ليؤكد إمكان رؤية
الله سبحانه ، مثل :

﴿ لِلَّذِينَ أَحْسَنُوا الْحُسْنَىٰ وَزِيَادَةٌ ﴾ يونس : ٢٦

وهذه الزيادة هي النظر إلى الله تعالى :

لكن لنا أن نقول : إن هذا تأويل من جانب الأشعرى ،
وليس هناك ما يوجب الأخذ به على الآخرين •

ومنها : ﴿ كَلَّا إِنَّهُمْ عَنْ رَبِّهِمْ يَوْمَئِذٍ لَمَّخُجُونَ ﴾
المطففين : ١٥ والحجب : عدم رؤية الله تعالى • وللمعتزلة أن
يفسروا الحجب : بأنه هو نقصان العلم •

وفى : ﴿ لَا تُدْرِكُهُ الْأَبْصَارُ وَهُوَ يُدْرِكُ الْأَبْصَارَ ﴾

الأنعام : ١٠٣

يرى الأشعرى أن الأبصار تدركه بلا إحاطة ، مثل
القلوب •

ويرى د. قاسم : أن سمة الافتعال في هذا التأويل
ظاهرة ؛ إذ ما معنى الرؤية بلا إحاطة ؛ أليس ذلك أقرب إلى
أن يكون رؤية قلبية ؟!

(د. قاسم : مقدمة في نقد مدارس علم الكلام ص ٨٣)

* *

أدلة عقلية للأشعرى :

أ- إن كل موجود فهو مرئى ؛ من حيث هو موجود ؛ لا من حيث هو جودز . وأعراض . والله موجود ؛ إذن هو مرئى .

ب- ومنها أن الله يرى الأشياء ، وكل من يرى الأشياء يرى نفسه ، ويجوز أن يرى نفسه . وهذا نوع من المماثلة بين الخالق والمخلوق ؛ ولهذا يقول ابن عربى بصدد مسألة الرؤية :

"إن المعتزلة فى نعيم اليأس ، وإن الأشعرى فى نعيم الطمع " .

(د . قاسم : مقدمة ص ٨٤)

وقد اقترب متأخرو الأشاعرة من المعتزلة ، عندما قالوا : من الممكن أن يخلق الله لعباده انكشافا تاما لا يتوقف على شروط الرؤية العادية ؛ ولذا فإن الخلاف بين المنكرين والمثبتين للرؤية ، ليس حقيقيا .

(الأشعرى : مقالات الإسلاميين ص ١ : ٢٨٨)

ج-الماتريدي :

لا يختلف رأى الماتريدي ، بحسب الظاهر ، اختلافًا ملموسًا عن الأشعرى ؛ لأنه يرى أن الرؤية حق ، وأنها موضع اتفاق أهل السنة ، وقد جاءت بها نصوص محكمة ؛ فلا يمكن ، أن تكون قلبية بل بصرية ؛ ولذلك لا يراه الكافرون ؛ لأنهم محجوبون •

وقد أجاب الماتريدي عن شبهة التجسيم التى تنتج عن إثبات الرؤية البصرية : بأن الرؤية بالعين تتم فى الآخرة بلا كيف ؛ لأن الكيفية إنما تكون لما كانت له صورة ؛ فإله يرى إذن بلا وصف ، من قيام أو قعود ، أو انفصال أو اتصال أو مقابل أو جهة •

وقد استدلّ الماتريدي على إمكان الرؤية بالآية ، التى استخدمها المعتزلة لنفيها ، وهى قوله تعالى : ﴿ لَا تُدْرِكُهُ الْأَبْصَارُ وَهُوَ يُدْرِكُ الْأَبْصَارَ وَهُوَ اللَّطِيفُ الْخَبِيرُ ﴾

الأنعام: ١٠٣

فمعنى الإدراك عنده : الإحاطة بالأبصار ، أى أن الرؤية إدراك حسى • وقد تبع الأشعرى أيضا فى استدلاله على جواز رؤية الله بإمكان استقرار الجبل •

لكن يعود فيقول : إن الرؤية تتم بلا كيفية
ولا مشابهة، وما كان يستطيع أن يقول شيئاً آخر ؛ لأنه ينكر
الجهة .

وإذا كان الماتريدي يحذف شروط الرؤية البصرية ،
أفليس معنى هذا أنه يكاد يعترف بأن رؤية الله فى الحياة
الآخرة ، رؤية قلبية أو عقلية ، أو ما شئت من الأسماء ،
سوى أن تكون رؤية بصرية ؟!

(د . قاسم : المقدمة ص ٨٦)

والحاصل : أن الماتريدي يبدو بحسب الظاهر فقط ،
على وفاق مع الأشعرى .

أما من جهة الواقع والحقيقة ؛ فإنه يرتضى رأى
المعتزلة ، ذلك الرأى الذى يتفق مع التنزيه عن الجسمية وعن
الجهة ، والذى ارتضاه كثير من المجتهدين فيما بعد .

(الماتريدي : التوحيد ص ٧٧)

د-ابن رشد :

انتقد ابن رشد ، الأشاعرة ؛ لأنهم يخالفون الواقع عندما يقولون إن رؤية الله في الحياة الآخرة ، تقع دون حاجة إلى الشروط المادية ، التي سيتطلبها الإبصار بالعين ، كوجود الضوء والوسط الشفاف والجهة .

ويقرون ، أن الشيء إنما تبصره العين ، باعتبار أنه موجود فحسب ، ولما كان الله موجودا ؛ فمن الممكن رؤيته في الآخرة .

وفى برهان الأشاعرة : نظر ؛ لأن الأشياء إنما ترى من جهة أنها أجسام لها ألوانها .

ولما علم المعتزلة أن تطبيق شروط الرؤية البصرية على الله تعالى ، يتنافى مع مخالفته للحوادث ، اتجهوا إلى الحل الصحيح ، وهو أن المراد برؤية الله في الآخرة : هو أن يزيدهم الله به علما . وهذه الزيادة لا يلقاها إلا الصابرون ، أما من يستحقها فهي محجوبة عنه .

لكن ابن رشد يعتقد أنه من البدعة ، أن يفترق أئمة المسلمين في مسألة الرؤية ، ثم يصرحون بهذا الخلاف

للعامّة، وهذا مبدأ لدى ابن رشد ؛ ذلك أن هؤلاء العامّة ، لا يرقون إلى إدراك كيف يمكن رؤية ما ليس بجسم ، أيا كان نوع هذه الرؤية .

ويرى ابن رشد أنه من الأولى بنا ، أن نكتفى معهم بما وصف الله به نفسه فى الكتاب العزيز ، من أنه :

﴿نُورُ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ﴾ أول سورة النور .

وعندئذ لا يجد الجمهور شبهة ما فى رؤية الله تعالى .

أما العلماء فهم يعلمون أن الرؤية تفيد مزيد علم به سبحانه ، فهى إذن رؤية رمزية لا تشبه الرؤية الحسية فى شئ ، كما يقول أبو الوليد ابن رشد .

(ابن رشد : مناهج الأدلة ص ١٨٥-١٩١)

وللباحث هنا ملاحظتان لم يلتفت إليهما أهل الفرق الذين

تسابقوا إلى التأويل والاشتجار :

الأولى : أن المؤمن الذى فاز بالجنة ، سيمنحه الله

تعالى ، شبابا وقوة وصحة ؛ لينعم بعيدا عن الضعف والعلل

والأسقام ؛ فمن الممكن أن تقوى حواسه فى الجنة ، ولا سيما

البصر ، ولا تبقى هناك مشكلة فى رؤية الله تعالى .

قال تعالى : ﴿ إِنَّا أَنْشَأْنَاهُنَّ إِنْشَاءً • فَجَعَلْنَاهُنَّ أَبْكَارًا •
عُرُبًا أَتْرَابًا ﴾ الواقعة : ٣٥-٣٧

والأخرى : نحن دائما ننزه الله تعالى ، عندما نرى
نصا موهما للتشبيه أو للتجسيم أو للجهة ، فنقول مثلا :
نحن نصف الله تعالى بكذا ، من غير تحريف ، ولا تعطيل ،
ولا تكييف ، ولا تمثيل ؛ فلماذا لا نفعل ذلك مع الرؤية ،
فنؤمن فيها بما ورد في الكتاب والسنة ، مع الاحترازات
المذكورة ، ومع التفويض ؛ تنزيها لله عز وجل ؟!

* *

تمهيد :

تنقسم الصفات الإلهية لدى المتكلمين إلى أربعة أقسام :

أ-صفات ذاتية : وتسمى أيضا : الصفات النفسية ، وصفات المعاني ، والصفات الحقيقية • وهى تلك المعاني الإيجابية القديمة القائمة بالذات ، مثل : الحياة والقدرة والإرادة ، وغيرها من الصفات السبع •

ب-صفات سلبية : وهى صفات تدل على نفي النقص عن الله تعالى ، مثل : الغنى والأول والآخر •

ج-صفات خبرية : وهى تلك المستفادة من النصوص الصحيحة ، والتي تثبت بظاها نزولا ومجينا واستواء ويدا ووجها لله تعالى ، مما لا تستطيع الأدلة العقلية إثباته •

وقد أثبتتها السلف دون تأويل ، ودون تكيف أو تمثيل؛ تنزيها لله تعالى • أما المعتزلة والأشاعرة فهم يؤولونها ويصرفونها عن ظاها ، من باب التنزيه كذلك •

(الأمدي : غاية المرام ص ٢٩ تحقيق : د. حسن الشافعى ط ١٩٧١ المجلس الأعلى للشئون الإسلامية)

• صفات فعلية : وهى الصفات التى تتصل بأفعال الله تعالى وتصرفاته وعلاقته بمخلوقاته • وربما سميت الصفات الإضافية ، أو الاختيارية ، وذلك مثل : الخلق والرزق والرحمة •

(تيسير الطحاوية ص ٣٩)

والحديث هنا يتركز حول الصفات الفعلية :

فهنا بدعة جديدة ؛ لأن السلف ما كانوا يفرقون بين صفات الذات وصفات الفعل • كذلك لم يتفق المتكلمون على تحديد هذه الصفات الأخيرة وهى : "صفات الأفعال" :
المعتزلة :

لا يعترفون من صفات الذات إلا بالعلم والقدرة ، وهما اللتان لا يجوز وصف الله بضعدهما •

بينما يرون أن كل صفة يمكن أن يجرى عليها النفسى والإثبات ، تعد من صفات الأفعال •

ولذا قالوا : بأن الخلق والرزق والكلام والإرادة : كلها صفات أفعال ، وهى حادثة عندهم •

الأشاعرة :

ذهبوا إلى أن صفات الأفعال : هي التي لا يلزم من نفيها نقيضها : كالإحياء ، والخلق والرزق ، وهي حادثة عندهم أيضا .

فهم يخالفون المعتزلة إذن : في صفتي الكلام والإرادة؛ لأنهما من صفات الذات ، وقديمتان في رأى الأشاعرة . وهذا هو منشأ الخلاف بين الفريقين ، في مسألة القرآن: أهو قديم أم حادث ؟
الماتريدي :

خالف المعتزلة والأشاعرة ؛ حيث يرى :

أن صفات الأفعال قديمة : كصفات الذات سواء بسواء . كذلك فإنه يسوّى بين صفات الأفعال جميعها ، ويجمعها في صفة واحدة هي : "صفة التكوين" .

وربما قال المعتزلة والأشاعرة : إن صفات الفعل حادثة؛ لأنها تتعلق بالأشياء الحادثة ، فلو كانت تلك الصفات قديمة، لوجب أن توجد الأشياء منذ الأول ، وهذا معناه : التسليم بقدم العالم .

أما الماتريدي فإنه يذهب إلى أن "صفة التكوين" قديمة ،
ولكن ما يترتب عليها "حادث" . وليس في ذلك أى تناقض ؛
لأن علم الله وقدرته وإرادته تتعلق بالحوادث ؛ فكان ينبغي أن
يقال فى هذه الصفات أيضا إنها حادثه .

ولكن ما هو الدافع الحقيقى الذى حفز المعتزلة
والأشاعرة ، إلى القول بحدوث صفات الأفعال ؟

إن الدافع يتلخص : فى أنهم وقعوا فى التشبيه بين أفعال
الله وأفعال العبد ؛ فخيّل إليهم أن الأفعال الأولى تخضع
للشروط التى تتطلبها الأفعال الثانية .

وأهم هذه الشروط : فكرة الزمن

فإن الإنسان لا يفعل إلا فى زمن .

لكن الذى يَصْنُقُ على فعل الإنسان ، لا يصدق
بالضرورة على فعل الخالق ؛ لأن الزمن فكرة إنسانية ، وفيه
يُفرق المرء بين : الماضى والحاضر والمستقبل ، بينما
تستوى هذه الأزمان كلها بالنسبة إليه تعالى .

وكيف يُعقل أن نخضع الله لفكرة الزمن : إذا كان
الزمن مقياسا لحركة الأجسام ، والله ليس بجسم ، ولا تجرى
عليه أحكام الأجسام .

فأفعال الله تعالى قديمة في حد ذاتها ، ولكنها تبدو لنا
حادثة ؛ لأننا لا نتصور تحقق الأفعال ، إلا في زمن محدد .
فالمشكلة هنا أيضا : ليست جوهريّة .
ثم برهن الماتريدي على ذلك بقوله :

﴿ أَفَمَنْ يَخْلُقُ كَمَنْ لَا يَخْلُقُ ﴾ النحل : ١٧

(الماتريدي : التوحيد ص ٤٩)

غير أن الماتريدي : كان أقرب إلى مذهب السلف من
الأشاعرة والمعتزلة ، في هذه المسألة .
والسر في ذلك : أنه لم يفرق بين صفات الذات
والأفعال ، باعتبار الحدوث والقدم .

ولأنه أيضا بين أن الصلة بين الله والعالم : لا تتضمن
فكرة الزمن من جانبه تعالى ، حتى يقال : إن بعض أفعاله
حادثة .

(د . قاسم : مقمّة ص ٤٨-٥٠)

* *

٩- مشكلة الذات والصفات :

لقد درج الناس فى الصدر الأول من الإسلام ، على التسليم بما جاء فى الكتاب والسنة ؛ ولا سيما فيما يمس "الصفات الإلهية" :

لأن التوحيد الخالص رائدهم ؛ ولأن التنزيه كان هو الفكرة الرئيسية التى تحدد فهمهم لعقائد الدين .

بهذا لم تكن مسألة الصفات الإلهية ، موضع خلاف لدى الصحابة رضوان الله عليهم ، ثم لدى كبار الأئمة من بعدهم ، مثل مالك والشافعى وأحمد .

والحق أن المسلمين انصرفوا إلى ما هو خير من الجدل فى العقائد ، وهو أنهم اهتموا بنشر الإسلام ، وتثبيت قواعد دولتهم الجديدة ، ما استطاعوا لذلك من قوة ومن رباط الخيل ؛ لمن يقف حائلا فى وجه دعوة الحق والتوحيد .

لكن الأمر اختلف بعد ذلك ، وثارَت مشكلات عديدة ، منها "مشكلة الذات والصفات" ، وقام أكثر من فريق يدلى بدلوهِ فى المسألة ، كما يلى :

أ-المشبهة :

لم يفرّق المشبهة بين عالم الغيب وعالم الشهادة ؛ ولذا وقعوا فى بدعة الصفات ، حين نظروا فى النصوص الظاهرة المتشابهة وفهموها فهما حرفيا . وحينئذ أثبتوا لله عددا كبيرا من الصفات الإنسانية :

-فقالوا : إن له وجها ويدا وعينا .

-ثم غلّوا فى ذلك ما شاء لهم الغلوّ ، فقالوا : إن الله سبحانه عما يقولون : "جسم يختلف عن الأجسام" .

وبهذا أشبهوا بعض أصحاب الديانات الأخرى ؛ الذين اعتقدوا أن الله قد تجسّد ، وأنه ظهر بصورة البشر .

ب-المعتزلة :

لقد أدى الغلوّ فى التشبيه إلى ردّ فعل لدى المعتزلة ؛ التى تركّز على وصف الله تعالى ، بالوحدانية والقدم ومخالفة الحوادث .

وهى الصفات التى تنفى التعدد والحدوث ومشابهة المخلوق . وهى أيضا صفات سلبية ؛ لأنها لا توجد شيئا زائدا على الذات .

وقد ذهب واصل بن عطاء ، فى التنزيه إلى أبعد حدوده؛ حيث بدأ بإنكار الصفات الإيجابية ، من علم وقدرة وإرادة ؛ لأنه خشى أن ينتهى الأمر بالمسلمين إلى ما وقع فيه النصارى ؛ الذين فرقوا بين ثلاث صفات إلهية ذاتية ، وهى : الوجود والعلم والحياة ، وجعلوا كل صفة منها مستقلة بذاتها ، وأطلقوا عليها "الأفانيم" ، وهى فى اعتقادهم : الأب والابن وروح القدس .

أما أتباع واصل : فقد رأوا ألا ينكروا الصفات الإيجابية جملة ؛ لأن ذلك يُفضى بهم إلى "التعطيل" ، وإلى جعل الإله "فكرة مجردة" لا مضمون لها ؛ ولذلك اختصروا عددها ، وأرجعوها إلى صفتين رئيسيتين: هما العلم والقدرة .

ويلاحظ أنهم انساقوا إلى المماثلة بين الله والإنسان ، وسلّموا لخصومهم أن هناك فارقا بين الموصوف والصفة .

والحقيقة أنهم لم يفعلوا سوى أن غيروا الأسماء ، فقالوا : إن لله أحوالا ، بدل أن يقولوا : إن لله صفات .

وإن تغيير الأسماء ، أو تبديل المصطلحات ، لا يغنى شيئا ، ما دامت تعبّر عن شيء أو حقيقة واحدة .

وقد سخر منهم الإمام الغزالي ، عندما بيّن نفاهاة هذا
التعديل في المصطلحات ، فقال : ما الفارق مثلا بين أن نقول
إن الله عالم ، أو أنه على حالٍ من العلم ؟! •
لقد اتهم "المعتزلة" بالتعطيل ، بالرغم من أنهم لا
ينكرون الصفات الإلهية ؛ لأن خصومهم لم ينصفوهم ، أو لم
يفهوا السبب الذي دعاهم إلى التسوية بين الذات الإلهية
وصفاتها •

يقول د. محمود قاسم عن موقف السلف :

"والحق في رأينا : أن مذهب السلف كان أكثر حكمة ،
وأهدى سبيلا • وربما لم يكن من الغلو أن نصف هؤلاء
الذين استخدموا طرق الجدل في تحديد الصفات ، بأنهم كانوا
مبتدعين" •

ثم يقول عن رأى المعتزلة :

"لكن يبقى بعد ذلك كله : أن المعتزلة كانوا أقرب من
الأشاعرة إلى روح الآية الكريمة التي نقول : "ليس كمثله
شئ" •

(د. قاسم : مقدمة ص ٣٧ وانظر ما بعدها)

ج-الأشعري :

كان الإمام أبو الحسن الأشعري من المعتزلة ، ثم ارتضى العودة إلى مذهب السلف ، لكنه لم يلحق بهم تماما .
وقد فرّق مثّل خصومه بين صفات السلب وصفات الإيجاب . وهو يتفق معهم فيما يتعلق بصفات السلب ، لكنه خالفهم فى صفات الإيجاب .

وهو يرى أن صفات الإيجاب زائدة على الذات : فالله عالم ومريد وقادر ومتكلم ، وله كل الصفات التى ورد ذكرها فى القرآن الكريم . وهذه الصفات مغايرة للذات ، لكنها مختلفة فيما بينها .

وقد بنى رأيه هذا ، على ما يعلمه من أمر الإنسان وصفاته ، أى إنه ينصّ على ضرورة تطبيق الاعتبارات الإنسانية على الأمور الإلهية ، بمعنى : أن حكم الشاهد يجب أن يكون هو حكم الغائب أيضا .

مثال ذلك : الله عالم : بمعنى أن له علما .

الله قادر : بمعنى أن له قدرة ، وهكذا .

وليس هذه الصفات هي عين الذات ، بل هي زائدة عليها .

والمماثلة هنا واضحة بين الله والإنسان :

- فالله موصوف وله صفات .
 - وهذه الصفات الذاتية أزلية .
 - وليس ممكناً أن تكون الصفة عين الموصوف .
- مثال : الإرادة مثلاً لا يجوز أن تكون حادثية ؛ لأنها لو كانت حادثية ، لترتب على ذلك ثلاثة مستحيلات :
- ١- هل يحدثها الله في نفسه ؛ فيكون الله محلاً للحوادث ؟
 - ٢- هل يحدثها الله في غيره ؛ فيكون مَنْ تحل فيه إرادة الله مريدًا بإرادة الله ؟
 - ٣- أو تكون الإرادة مستقلة بذاتها ؛ فيؤدي ذلك إلى تعدد القدما ؟

(مقالات الإسلاميين ٢ : ١٧٧-٢٣٦)

وأخيراً : فقد كان أخرى بالأشعري أن يعود إلى مذهب السلف ؛ لأن الإنسان لا يقدر أن يدعى معرفة حقيقة الذات الإلهية ؛ فكيف يدعى أنه يحيط علماً بصفات الله تعالى ؟

د-الماتريدي :

يرى الماتريدي أن المذهب الصحيح في مسألة الصفات
ينحصر في :

- الاعتراف بأن الله تعالى يوصف بجميع صفاته في
الأزل ، دون تفرقة بين صفات الذات كالعلم والقدرة ،
وصفات الأفعال ، كالخلق والإحياء والرزق . وبأن هذه
الصفات لا يجوز القول بأنها عين الذات ، ولا هي
غيرها .

ولما سئل الماتريدي : إذا لم تكن الصفات هي عين الذات ولا
هي غيرها ، فما عسى أن تكون ؟ .

قال : "إنها صفات الله ، لا مجاوزة عن هذا" .

إن التعمق في بحث صفات الله تعالى ، يفضي إلى
بدعة المعتزلة والأشاعرة ، أي : هل الصفات هي عين
الذات ، أم زائدة عليها ؟

أما مذهب السلف ، فهو المذهب السليم . لماذا ؟ لأنه
يقر بوجود الصفات ، ولا يبيح الخوض فيها ، على نحو

يفضى إلى التشبيه الساذج ، أو الغلوّ فى تحديد الصفات هذا
الغلوّ المفرط ، ولو كان بحجة التنزيه الخالص .

وكان الماتريدى أكثر تسامحا من الأشاعرة تجاه
المعتزلة ؛ ذلك أنه كان يرى أن إثبات الصفات لله ، يجب ألا
يتضمن تشبيهها .

وإن هؤلاء الذين أنكروا الصفات ؛ بحجة التنزيه ليسوا
من المعطّلة ، ولا يجوز وصفهم بالكفر ، كما يرى
الماتريدى، وإن رأى أن الإنكار قد يفضى إلى التعطيل ، أى:
جعل الله فكرة مجردة ؛ ومن ثمّ فإن نفى الصفات أكثر
خطراً من إثباتها .

(الماتريدى : التوحيد ص ٦٦)

وأخيراً : فإن هؤلاء الذين ابتكروا "مشكلة الذات
والصفات" ؛ إنما ابتدعوا للمسلمين ، مشكلة مزعومة ، ألقت
بينهم العداوة والبغضاء ، إلى أن كفر بعضهم بعضا .

(د . قاسم : مقدمة ٣٧-٥٠)

هـ- ابن رشد :

تمهيد :

ذهب فلاسفة الإسلام ، كالكندي والفارابي مذهباً قريباً من المعتزلة ؛ حيث أنكروا تعدد الصفات ، وحاولوا التنزيه المطلق ، لكنهم لم يكونوا من المعطلة .

فهم يقرّون بالصفات التي يسلم بها خصومهم ، ولا يمنعون إطلاقها على الله تعالى . ثم يؤكد الفلاسفة في الوقت نفسه ، أن المفهوم منها واحد ، وهو ذاته تعالى .

ولقد حرص الفلاسفة على التفرقة الفاصلة بين الله والإنسان ؛ لأن ذات الإنسان مغايرة لصفاته ، وكل صفة من هذه الصفات مباينة لغيرها .

أما بالنسبة لله تعالى ، فإنه لا يحق لنا القول بأن الصفات مغايرة للذات :

فالله هو الموجود الأول : وهو واجب الوجود لذاته ، أو العلة الأولى ، أو الحق الذي أكسب كل شيء حقيقته .

أما الصفات التي ورد ذكرها في القرآن الكريم ، فلا سبيل إلى إنكارها ؛ وإنما ينبغي أن تفهم على أنها اعتبارات

ذهنية لا غنى عنها • حتى يستطيع عقل الإنسان ، أن يَكُون
لنفسه فكرة عن "حقيقة الذات الإلهية" •

(د. قاسم : مقدمة ص ٠٤ وما بعدها)

ففى الجملة : لم يكن فلاسفة الإسلام من المعطلّة ؛ وإنما
آثروا أن يذهبوا فى التّزّيه إلى أبعد حدوده •

ولكن ما موقف ابن رشد بصفة خاصة من العلاقة بين الذات
والصفات ؟

موقف ابن رشد :

كان ابن رشد أول من فطن من المتأخرين إلى عقم
الجدل فى صفات الله تعالى ؛ لهذا وصف التعمق فيها بأنه
بدعة لا تتفق مع ما جرى عليه المسلمون فى أول عهدهم •

ولقد كان أبو الوليد أكثر وضوحا وجزما من
أبى منصور الماتريدى ، الذى وإن بدت له طلائع الحل
الموفّق لهذه المشكلة ، فإنه عجز عن التحرر من النطاق الذى
ضربه حوله الخلاف بين الفرق التى سبقته إلى بحث
الصفات •

• لكن ابن رشد اجتاز الخطوة التي عجز الماتريدي عن اجتيازها • وقد لقي أبو الوليد عننا من الفقهاء والمتكلمين ؛ حيث رموه بالإلحاد ، إن لم يكن بالكفر •

ففى رأى ابن رشد : أن ما جاء فى القرآن الكريم ، من أوصاف الله تعالى : لا يمكن أن نشعرنا بوجود أى نوع من التعدد فى ذاته تعالى •

ذلك أن الصفات على نوعين :

أ-صفات ذاتية وجودية : وهى تلك التى تنفى عن الله أوجه النقص ، التى يمكن أن توجد فى صفات الإنسان ، كالوجود والوحدانية •

ب-وصفات أفعال : وهى تلك التى تحدّد الصلة بين الخالق والمخلوق ، كالخلق •

وحقيقةً : ما كان للمتكلمين أن يفترقوا فى هذه "مسألة" ؛ إذ كان ينبغى لهم أن يلتزموا دائماً مبدأ : "التفرقة الفاصلة بين العالم الإنسانى والعالم الإلهى" •

وهذا مما يباعد بين الجمهور ، وبين تخيل أن الله سبحانه "جسم" أو أنه "نفس كلية" ، وكل ذلك بعيد عن مقصد الشرع .

غير أن ابن رشد لا يميل كل الميل إلى رأى المعتزلة ؛ لأن التسوية بين الذات الإلهية ، وصفاتها ، ليس بالرأى المستساغ لدى الجمهور أو العامة ؛ لأنه ليس بديهيا ، وليس شرعيا ؛ ولذا فإن التصريح به بدعة ؛ لأنه يضل الجمهور أخرى منه أن يرشدهم .

لكن ابن رشد يرى أن الأقرب إلى الصواب ، هو مذهب المعتزلة ؛ لأن فيه نفى التعدد أيا كان نوعه ؛ فالصفات هي عين الذات ، ولا كثرة هناك . ولا يجوز بحال من الأحوال أن يتعدد القدماء فى الذات الواحدة .

(ابن رشد : مناهج الأدلة ص ١٦٠-١٦٧)

والرأى الحق فى ذلك : هو الاعتراف بوجود الصفات ، دون تفصيل الأمر فيها . وليس من شأن العامة ولا المتكلمين إذن : أن يشغلوا أنفسهم بما لا طاقة لهم به .

وينبغي أن يسلم الجميع بهذه الحقيقة الكبرى ، وهى :
أن الصفات لا يمكن إلا أن تبدو متعددة من وجهة النظر
الإنسانية . أما فى حقيقة أمرها ، فهى فوق مستوى عقولنا
جميعا .

وهذه حقيقة : يرى ابن رشد أنه من الواجب ألا
يصرح بها للجمهور ، لا لأنها خاطئة ، ولكن لأنهم
يعجزون عن فهمها .

وهذا هو السبب : فى أن القرآن الكريم يعدد الصفات ؛
لأنه يتجه إلى الجمهور .

ونقول : ما أضعف الإنسان أن يتناول إلى تحديد أمور غيبية
لم يحددها الشرع ، ولا سيما تلك التى تتعلق بالمولى جل
جلاله !

وليلاحظ كل مسلم أنه غير مكلف بالوقوف على حقيقة
هذه الأمور ، ولن يسأل عنها يوم القيامة . لكننا نقدر أيضا
خوض علماء الكلام فى مثل ذلك ؛ لأنهم يقفون فى مواجهة
العواصف التى تهب بين حين وآخر ؛ لبذر الشك فى النفوس ،
تجاه قواعد الإسلام .

١٠- مشكلة القول بخلق القرآن :

فى عهد المأمون وعهد المعتصم ، حدثت محنة القول بخلق القرآن ، وكانت من أكبر المحن التى نزلت بالمسلمين ؛ بسبب الجدل فى العقائد الدينية بين الفرق على النحو التالى :

أ-المعتزلة :

إن المعتزلة الذين كانوا ينادون بحرية التفكير ، انقلبوا إلى جماعة من المتعصبين لآرائهم ، إلى حد إكراه الناس على الإيمان بها ؛ عملاً بأحد مبادئهم : وهو الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر ! .

وقد ساعدتهم على فرض آرائهم بالعسف والقهر : أن ارتضى المأمون مذهبهم وآراءهم . وكان انضمام رجال الملوك إليهم كافياً فى بعث روح المقاومة لدى العامة ، وبعض أهل الفقه ، أو الجدل .

وأصبح القول بقدّم القرآن : حتى لدى من لا يؤمنون به حقيقةً ، ذريعةً إلى الظهور ، بمظهر الأبطال أو الشهداء .

(أحمد أمين : ضحى الإسلام ٣ : ١٦١-٢٠٧ ط ٦ ، ١٩٦١

مكتبة النهضة المصرية بالقاهرة)

لقد نظر المعتزلة إلى القرآن نظرتهم إلى الكلام الذى يتألف من حروف وأصوات ، أى إنهم قاسوه على الكلام بمعناه المتداول .

فهم يريدون به فعل المتكلم ، الذى يعبر به عن المعانى التى تدور بنفسه ؛ لكى يعلمها المخاطب .

وإذا كان القرآن يتألف من كلمات ، وكانت هذه حادثة ، فلا بد أن يكون القرآن حادثاً .

وليس القرآن قديماً ؛ لأنه ليس صفة من صفات الله تعالى ، بل هو فعل من أفعاله . والله يخلق الكلام فى اللوح المحفوظ ، أو فى جبريل ، أو فى الرسل .

وقد استدل المعتزلة لرأيهم : بأدلة شرعية وعقلية . وذهبوا إلى أن هؤلاء الذين يقولون بأن القرآن كلام الله ، وأنه صفة قديمة : هم أهل جهالة وعمى ، وأنهم بعيدون عن الدين الحقيقى ، وعن التوحيد بصفة خاصة . لماذا ؟

- لأن هؤلاء ينتهون ضرورة إلى القول بتعدد الصفات القديمة .

ولأنهم يسوون بين الله سبحانه ، وبين ما جاء فى
القرآن ، مع أن آيات القرآن نفسها تشهد بأنه مخلوق ، كما
يرى المعتزلة .

* *

الأدلة السمعية لحدوث القرآن من القرآن نفسه :

فإنه عز وجل : جعل القرآن شفاء للصدور ، ورحمة للمؤمنين . وقد وصف كتابه فقال : ﴿الرَّ كِتَابٌ أُحْكِمَتْ آيَاتُهُ ثُمَّ فُصِّلَتْ مِنْ لَدُنْ حَكِيمٍ خَبِيرٍ﴾
هود : ١

أ- وهذا دليل على أنه يحتوى على أجزاء متعاقبة ، وما كان هذا شأنه فهو حادث .

ب- كذلك قال : ﴿إِنَّا جَعَلْنَاهُ قُرْآنًا عَرَبِيًّا لَعَلَّكُمْ تَعْقِلُونَ﴾
الزخرف : ٣ وكل ما جعله الله فقد خلقه .

ج- وقال تعالى : ﴿إِنَّا أَنْزَلْنَاهُ قُرْآنًا عَرَبِيًّا لَعَلَّكُمْ تَعْقِلُونَ﴾
يوسف : ٢ والنزول : لا يكون إلا فى أوقات محدودة ، وكل ما اقترن بالزمان ، فهو حادث ومخلوق .

د- وقال : ﴿وَإِنْ أَحَدٌ مِنَ الْمُشْرِكِينَ اسْتَجَارَكَ فَأَجِرْهُ حَتَّى يَسْمَعَ كَلَامَ اللَّهِ﴾ التوبة : ٦ وكل مسموع ، لابد أن يكون حادثا ؛ لأنه حروف وأصوات .

هـ- وقال : ﴿مَا نَنْسَخْ مِنْ آيَةٍ أَوْ نُنسِهَا نَأْتِ بِخَيْرٍ مِنْهَا أَوْ مِثْلَهَا﴾ البقرة : ١٠٦ فلو كان الكلام قديما ، فكيف يجوز نسخ بعض آياته والإتيان بما هو خير منها .

و-كذلك يقصّ الله في كتابه أنباء أمم خلت ، وهذا دليل

على أنه حادث ؛ لأنه يتصل بحوادث تاريخية .

ز-يحتوى القرآن على أوامر ونواهي ووعد ووعد : وهذه

أمر مختلفة ومتضادة .

فكيف يقال : إن هذه الأشياء صفة من صفات الذات،

وقديمة مثلها .

شواهد العقل على حدوث القرآن :

١-أن القرآن يحتوى على أوامر :

فلو كانت هذه الأوامر قديمة ، لما صحّ أن تكون ذات

قيمة ؛ لأنها لا تستحق الوصف بأنها كذلك ، إلا إذا وجد

المأمور بها .

٢-أن الكلام لو كان صفة ذاتية أو معنوية :

لوجب أن تتحد طبيعة الوحي لدى جميع الرسل ؛ لكننا

نعلم يقينا أن الوحي الخاص بكل رسول يرتبط ببعض

الحوادث التي احتلت نطاقا معينا من الزمن :

فكلام الله لموسى : غيره لعيسى ، وكلامه لهما غيره

للسول عليه الصلاة والسلام . وإن كيف يعقل أن يكون

الكلام صفة ذاتية وقديمة ، مع حدوث الوحي واختلافه
باختلاف الرسل ؟

٣-وأخيرا ، فإن القرآن بالمعنى المتداول ، الذى لا يختلف
فيه المسلمون : هو ذلك الكلام الذى نسمعه ونقرؤه ، والذى
نعلم أنه يتكون من سور وآيات محدودة . وهذا الكلام
المسموع المقروء ، يتكون بداهة من حروف وآيات ، وهو
شئ آخر غير كلام الله الذى يقال : إنه صفة من صفاته .

فإن القرآن إذن : يشبه الكتب الموحى بها كالتوراة
والإنجيل . وهذه كتب منزلة ، وهى مخلوقة يوحى الله بها
إلى من اصطفاه من خلقه .

وتختلف طرق الوحي أو الكلام :

فقد يكون ذلك عن طريق الإلهام ، كما أوحى الله إلى أم
موسى أن تلقيه فى اليم .

وقد يكون من وراء حجاب : بأن يخلق الله الألفاظ فى
نفس النبی ، كما كلم الله موسى تكليما .

وقد يكون بأن يرسل رسولا بكلامه : وهو جبريل الذي
قال لمحمد عليه الصلاة والسلام : ﴿ اقْرَأْ بِاسْمِ رَبِّكَ الَّذِي
خَلَقَ ﴾ العلق : ١

إذن فلا مفر من الاعتراف بأن القرآن كلام الله ، وأنه
مخلوق ، وبأن الحروف التي نكتبه بها في مصاحفنا مخلوقة
أيضا .

رأى د . قاسم : إن المعتزلة لم يجانبوا الحق ، عندما
أوجبوا عدم الخلط بين القرآن ، وبين صفة الكلام النفسى .
ومما يشهد لهم قوله تعالى : ﴿ قُلْ لَوْ كَانَ الْبَحْرُ مِدَادًا لَكَلِمَاتِ
رَبِّي لَنَفِدَ الْبَحْرُ قَبْلَ أَنْ تَنفَدَ كَلِمَاتُ رَبِّي وَلَوْ جِئْنَا بِمِثْلِهِ
مَدَدًا ﴾ الكهف : ١٠٩

فليس المقصود هنا : ألفاظ القرآن ، وإلا لما احتاجت
إلى كل هذا المداد . واللائق : أن نفهم كلماته هنا : على أنها
صنوف مشيئته وإرادته .

(مقدمة . ص ٦٥)

ب-ابن حنبل :

كان الإمام أحمد - رحمه الله تعالى - إمام القائلين
بقدم القرآن وقد عُدَّ وامتنح ، وأوذى وجُلد ، فلم يرجع
عن رأيه الذى تبعه فيه جمهور المسلمين .

فالقرآن المسموع المقروء : والمكوّن من ألفاظ
وحروف ، قديم وهو كلام الله :

قديم : فذلك ما لا سبيل إلى البرهنة عليه بأدلة سمعية
أو عقلية .

فلما قيل لهم : إن القرآن نفسه يحتوى على دليل
حدوثه ؛ لقوله تعالى : إِنَّا جَعَلْنَاهُ قُرْآنًا عَرَبِيًّا لَعَلَّكُمْ تَعْقِلُونَ
الزخرف : ٣ لم يجدوا سبيلا إلى الفرار من الاعتراف بخلقه ،
سوى أن قالوا : إنه مجعول ؛ بدلاً من أن يكون مخلوقاً . فهم
يعترفون بالمقدمات ، لكنهم ينكرون النتائج .

وكان الأجدر بهؤلاء أن يأخذوا بمنهج السلف ؛ الذى
يرى أن الحديث فى خلق القرآن أو قدمه ، إنما هو بدعة ،
وأنه يكفى أن نعترف بأنه كلام الله ، الذى تحدّى به
العرب ، بأن يأتوا بسورة من مثله .

ج-الأشعري :

كان الأشعري يفرق بين نوعين من الكلام الإلهي :

أحدهما نفسى : وهو فى رأيه صفة ذاتية قديمة .

والآخر : مكوّن من الكلمات والحروف ، وهو حادث ومخلوق .

ومن ثم يكون الأشعري : على وفاق مع المعتزلة فيما يمسّ هذا الكلام الأخير .

وفيما يخص القرآن : كان أيضا أقرب إلى رأى الإمام أحمد ابن حنبل ؛ لأن الأشعري ينص صراحة على أن كلام الله غير مخلوق ، مريداً بذلك : القرآن لفظه ومعناه ؛ لأنه يقول : "ولا يجوز أن يقال : إن شيئاً من القرآن مخلوق ؛ لأن القرآن بكماله غير مخلوق" .

(الأشعري : الإبانة عن أصول الديانة ص ٤١)

فهو يرى أن كلام الله ، هو القرآن المكتوب فى المصاحف ، والمحفوظ فى الصدور ، والذى تتلوه الألسنة . لكنه يصف خصومه بأنهم يدلّسون كفرهم .

(مقالات الإسلاميين ٢ : ٢٥٦-٢٥٩)

أدلة الأشعرى على القول بقدّم القرآن الكريم :

١- قوله تعالى : ﴿ وَمِنْ آيَاتِهِ أَنْ تَقُومَ السَّمَاءُ وَالْأَرْضُ بِأَمْرِهِ ﴾ الروم : ٢٥ ، ﴿ أَلَا لَهُ الْخَلْقُ وَالْأَمْرُ ﴾

الأعراف : ٥٤

يرى الأشعرى أن المراد بالأمر هنا : كلام الله تعالى ،

وهو غير مخلوق .

نقول : وهنا تكلف وتعسف فى الربط بين الآية وبين

قدّم القرآن .

٢- ﴿ إِنَّمَا قَوْلُنَا لِشَيْءٍ إِذَا أَرَدْنَاهُ أَنْ نَقُولَ لَهُ كُنْ فَيَكُونُ ﴾

النحل : ٤٠

فلو كان القرآن مخلوقا ، لوجب أن يخلق بكلمة "كن"

وهذه الكلمة قول يحتاج إلى خلق ، وهكذا إلى ما لا نهاية له ؛

وإذن فلا مفر من التسليم بقدّم القرآن .

نقول : والتكلف هنا واضح مثل سابقه .

٣- ﴿ قُلْ لَوْ كَانَ الْبَحْرُ مِزَادًا لَكَلِمَاتِ رَبِّي لَنَفَذَ الْبَحْرُ قَبْلَ

أَنْ تَتَفَدَّ كَلِمَاتُ رَبِّي وَلَوْ جِئْنَا بِمِثْلِهِ مَدَدًا ﴾ الكهف : ١٠٩

نقول : ليس هناك ما يوجب أن تكون هذه الكلمات هي للقرآن .

٤- لو كان كلام الله مخلوقا ، لكان الله غير متكلم ولا قائل .
ويترتب على هذا : أنه يوصف بما يوصف به البشر ،
من الخرس والعجز ، وهذا دليل النقص ، والنقص يناقض
فكرة الألوهية .

ويتضح من هذا أن الأشعري يقول بفكرة المماثلة بين
الخالق والمخلوق ، وما يتبع ذلك من استخدام الجوارح من فم
ولسان وغير ذلك .

وهذا الدليل العقلي ، من الأدلة الجدلية ، التي لا تقنع
الخصم ؛ لذا فإنها بعيدة عن أن تكون برهانية .

٥- كيف يكون القرآن مخلوقا واسم الله فيه؟ وكذلك كيف
تكون أسماؤه وصفاته ووحدانيته مخلوقة . وهذا دليل
عاجز أيضا مثل سابقه .

٦- لو كان كلام الله مخلوقا ، لصح أن يكون القرآن جسما
يأكل ويشرب . بل إنه يقول بتكفير من قال بخلق
القرآن .

وكان أبو حنيفة ممن يقول بخلق القرآن ؛ ولذا حكى أن
تلميذه أبا يوسف ، ناظر أستاذه مدة شهرين ؛ حتى يرجع عن
قوله بخلق القرآن .

ولم يقف الأشعري عند حدود إبداء رأيه فقط ، لكنه كفر
المخالفين له ، وأضاف أنهم كذلك من راع الناس وبهائمهم .
هذا مع ملاحظة أن المعتزلة من قبل كفروا خصومهم ، ثم
وصفوهم بنقص العقل وضعف الرأي . يقول أ. د. د. محمود
قاسم معلقا على موقف الأشعري :

"فهل يتصور المرء ، بعد هذا التكفير والسباب ، بين
طائفتين هامتين من المسلمين : ألا تكون هناك محنة
وتعذيب؟!" .

(مقدمة . ص ٦٩)

عموما لقد أخطأ الفريقان ؛ لأنهما أساءوا وضع مشكلة
حدوث القرآن أو قدمه ، في المحل اللائق بها .

د-الماتريدي :

قد فطن الماتريدي : إلى عيب المعتزلة والأشاعرة ،
وإلى أنهم انساقوا في جدلهم إلى حدّ التنازع بالكفر والقذف
بالجهل وضعف العقل ؛ دون أن يكون هناك خلاف حقيقي
يستوجب ذلك .

وقد فرّق الماتريدي بين نوعين من الكلام أيضا :
أحدهما نفسى : وهو المعنى القديم القائم بذاته تعالى ،
وهو ليس من جنس كلام البشر ، أى ليس من جنس الحروف
والأصوات ؛ ومن ثم فهو صفة ذاتية لله تعالى . والله متصف
بالكلام منذ الأزل على هذا الاعتبار .
الآخر : هو المؤلف من حروف وأصوات ، ولا شك أن
هذا حادث ومخلوق .

(د . قاسم : مقدمة ص ٧٠)

ثم فسّر الماتريدي السبب الذى جعل المعتزلة ينفون
صفة الكلام ، مع أنها قديمة ، بأنهم خرجوا على مبدئهم
المشهور ؛ فقاموا عالم الغيب على عالم الشهادة ، ولو التزموا
هذا المبدأ ، لعلموا أن : "من أحب تقدير كلام الله بكلام
المخلوق ، فهو مغفل" فالكلام النفسى قديم ، ولفظ القرآن
مخلوق .

(الماتريدي : التوحيد ص ٢٧)

هـ-ابن رشد :

قد أثبت ابن رشد : **صفة الكلام لله تعالى** ؛ لأنها تترتب على صفتي العلم والقدرة على الاختراع .

فالكلام هو أن يفعل المتكلم فعلا يدل به المخاطب على العلم الذي هو في نفسه . وإذا كان الإنسان يستطيع التعبير عن علمه بالكلام : فإن الله تعالى هو الأولى بالقدرة على ذلك .

فكلام الله وهو القرآن : قديم من حيث معناه ، ولكن اللفظ الدال عليه مخلوق له سبحانه ، لا للبشر .

(مناهج الأدلة ص ١٦٣-١٦٥)

ويكون ذلك : إما بواسطة ألفاظ **يخلقها الله** في سمع من يريد كلامه ، أو وحيا ، أو بغير لفظ ، أو بإرسال رسول يحمل كلامه إلى أنبيائه .

وقد عبّر القرآن الكريم عن هذه الطرق الثلاث بقوله تعالى : ﴿ وَمَا كَانَ لِنَبِّئٍ أَنْ يُكَلِّمَهُ اللَّهُ إِلَّا وَحْيًا أَوْ مِنْ وَرَاءِ حِجَابٍ أَوْ يُرْسِلَ رَسُولًا فَيُوحِيَ بآيَاتِهِ مَا يَشَاءُ إِنَّهُ عَلِيُّ حَكِيمٌ ﴾ الشورى : ٥١

فالاخلاف بين القائلين بقدم القرآن أو خلقه : خلاف لفظي ؛ لأن كل فريق منهم ينظر إلى ناحية واحدة :

-فمن نظر إلى اللفظ ، قال إنه مخلوق .

-ومن اعتبر المعنى ، قال إنه قديم ؛ إذ سبق علمه بكل شئ ، والعلم صفة قديمة .

إن المعتزلة : ترى أن الكلام ليس صفة قائمة بالمتكلم ، ويريدون به اللفظ .

والأشعرية : ترى أن الكلام صفة ذاتية قائمة بالمتكلم ويريدون به المعنى .

والأولى هو الجمع بين الرأيين ، بالتميز بين نوعين من الكلام .

يقول ابن رشد :

"وفي قول كل واحدة من الطائفتين : جزء من الحق ، وجزء من الباطل" .

(مناهج الأدلة ص ١٦٥)

ولو أن الفريقين جمعا بين الحق لـديهما ، لوجد أن الباطل يزهد من تلقاء نفسه ، دون أن يفضى ذلك إلى تلك

المحنة التى فرقت بين المسلمين ، وخصوصا لأنها تقوم
على :

أ- سوء تحديد المشكلة •

ب- وسوء فهم المشكلة •

وهذا من أعجب الأمور حتى اليوم •

• (د . قاسم : مقدمة ص ٧١-٧٢)

١١- القضاء والقدر وأفعال العباد :

تمهيد :

إن الإيمان بالقدر هو أحد أركان العقيدة الإسلامية ، بل إنه الركن السادس للإيمان • فمن كفر بقدر الله خرج من دين الله عز وجل ، كما يدل على ذلك حديث جبريل المشهور •
ما هو القدر ؟ : القدر هو علم الله تعالى ، بما تكون عليه المخلوقات في المستقبل • وهو سر الله في خلقه •

وما هو القضاء ؟ : القضاء هو إيجاد الله تعالى الأشياء حسب علمه وإرادته •

الدليل من القرآن : ﴿ إِنَّا كُلُّ شَيْءٍ خَلَقْنَاهُ بِقَدَرٍ ﴾ القمر : ٩ ،
﴿ اللَّهُ يَعْلَمُ مَا تَحْمِلُ كُلُّ أُنْثَىٰ وَمَا تَغِيصُ الْأَرْحَامُ وَمَا تَزْدَادُ وَكُلُّ شَيْءٍ عِنْدَهُ بِمِقْدَارٍ ﴾ الرعد : ٨

ومن السنة : دعاؤه ﷺ : "اللهم إني أعوذ برضاك من سخطك ، وأعوذ بمعافاتك من عقوبتك ، وأعوذ بك منك" •
(أخرجه مسلم وأحمد الترمذی)

هذا ولا يجوز لعبد أن يبالغ في طلب القدر ، وإن الغوص في موضوعه فيه ذريعة الخذلان ؛ لحديث أبي هريرة قال : جاء ناس من أصحاب النبي ﷺ ، إلى رسول الله ﷺ ، فسألوه : إنا نجد في أنفسنا ما يتعاظم أحدنا أن يتكلم به ! قال : "وقد وجدتموه" ؟ قالوا : نعم . قال : "ذلك صريح الإيمان" رواه مسلم

إن العبودية والإيمان بالله ، مبنية على التسليم دون سؤال بحكمة الأوامر والنواهي ؛ ولهذا كان سلف هذه الأمة - وهم أكمل الأمة عقولا ومعرفه - لا يسألون نبيهم : لِمَ أمر الله بكذا ؟ ولم نهى عن كذا ؟ ولم قدر هذا ؟ ولم فعل هذا ؟

(انظر كتابنا : رد مزاعم المبتلين عن أصول الدين)
ذلك أنهم يعلمون أن ذلك يضاد الإيمان ؛ فلا تثبت قدم الإسلام إلا على ظهر التسليم والاستسلام .
هذا مع ملاحظة أن السؤال في حد ذاته ليس منهيًا عنه؛ خاصة إذا كان المستفهم راغبًا في العلم ، نافيًا الجهل عن نفسه ؛ خلافاً لمن سأل متعنتاً غير متفقه ولا متعلم ؛ فهذا لا يحل قليل سؤاله ولا كثيره .

(ابن أبي العز : شرح الطحاوية ص ٢١٤ . تحقيق : أحمد شاكر .

طبع عام ١٣٩٦هـ كلية الشريعة ، جامعة الإمام)

لقد اختلف الناس قديما وحديثا ، فى مشكلة القضاء
والقدر ، وذهبوا مذاهب شتى فى تفسيرها .

فمنهم من ينكر على العبد حريته وإرادته ؛ فيجعله
مُسَيَّرًا لا شأن له فى خلق أفعاله ، التى حددت له تحديدا أزليا
لا سبيل إلى تعديله أو تحديده .

ومنهم من يربأ بالإنسان : أن يكون فى منزلة الجماد أو
الحجر ؛ فيثبت له الإرادة ، ويجعله قادراً على أفعاله ، ويرى
أنه من العدل أن يثاب أو يعاقب ؛ بناء على ما قدمت يداه .

لقد عَرَضَتْ هذه المشكلة لمفكرى الإسلام أيضا : لأن
القرآن الكريم حوى آيات تشير إلى أن الله خالق كل شىء ،
وآيات أخرى تقرر أن العبد مسئول عما يفعل . فهنا تعارض
بحسب الظاهر فى الأقل بين هذين النوعين من الآيات .

لذا انقسم مفكرو الإسلام فى فهم هذه المشكلة ، إلى
فريقين رئيسيين هما : أهل الجبر المحض ، وأهل الاعتزال .

ثم حاول فريق آخر ، التوفيق بينهما ، وهو فريق
الأشعرية، لكنهم لم ينجحوا فيما حاولوا ، بل يمكن القول
بأنهم لم ينجوا من الجبر أيضا .

ثم جاء الماتريدي ، وأخذ يبرهن على فساد رأى
المعتزلة ، لكن براهينه كانت واهية ؛ فإنه ارتضى رأى
خصومه فى نهاية الأمر .

ثم أدلى ابن رشد دلوه ، فكان أقرب إلى العقل ، وإلى
الشرع ، كما سنرى .

١-الجبرية :

رئيس الجبرية : **جهم بن صفوان** : يميل إلى أن
أفعال الناس ، ليست من صنّعهم بحالٍ ما ؛ فإن الله وحده هو
الذى يخلقها .

ولا فرق فى ذلك بين أفعالهم الاضطرابية : كعرشة
اليد ، أو السقوط من عل ، وبين أفعالهم التى قد يخيّل إلى
بعضهم أنها اختيارية ، كالسير والكلام والحركة .

وفى رأى الجبرية أن الإنسان مجبر تمام الجبر ؛ لأنه
مجرد من كل قدرة وإرادة ؛ فهو أشبه بريشة فى مهب الريح ،
وأن الله عز وجل ، هو الذى يخلق له أفعاله ، ثم يجريها على
يديه .

من هذا نرى أن أهل الجبر ، يهبطون بالإنسان إلى مرتبة أقل وأدنى من مرتبة الحيوان ، بل النبات أيضا ؛ لأنهم يماثلون بينه وبين الجماد ، فيقولون : إن الأفعال لا تنسب إليه على وجه الحقيقة ، بل على سبيل المجاز ، كما يقال مثلا : سقط الحجر ، وتحرك الغُصْنُ ، وأثمرت الشجرة ، وطلعت الشمس .

وما كان للإنسان في رأيهم ، أن يستطيع شيئا ؛ لأن الله وحده هو خالق كل شيء . ولو صح أن الإنسان يخلق أفعاله : لكان شريكا لله في خلقه ، أو لكانت له في الأقل أفعال لا تخضع لإرادة الله ، أو لا تتم حسب مشيئته وقدرته .

وقد استدل أهل الجبر المحض لرأيهم بقوله تعالى :

﴿ اللَّهُ خَالِقُ كُلِّ شَيْءٍ ﴾ الرعد : ١٦

﴿ وَاللَّهُ خَلَقَكُمْ وَمَا تَعْمَلُونَ ﴾ الصافات : ٩٦

غير أن هذه الآيات يمكن تأويلها وبخاصة : إذا نحن فرقنا بين قدرة العبد وقدرة الرب . وكذلك إذا نحن لم نماتل بين فكرة الخلق ، بالنسبة إلى الله تعالى .

ولمّا غفل أهل الجبر المحض ، عن ضرورة هذه
التفرقة ، غلوا في التعصّب لرأيهم ، وهبطوا بالإنسان إلى
مرتبة أدنى بكثير من تلك التي أرادها له الخالق الذي أحسن
خلقه .

ب-المعتزلة :

يرى المعتزلة : أن للإنسان قدرة على أكثر أفعاله .
ويريدون بها : أفعاله الاختيارية ، التي يتردد فيها أمام
الفعل أو الترك . فإذا فعلها : كانت مفعولة له دون ريب .

أما الأفعال الاضطرارية : كرعشة اليد أو غيرها ،
وهي التي تشبه الأفعال المنعكسة التي تتم دون تدخل الإرادة:
فلا يمكن أن يقال عنها إنها من صنعه ، أو أنها بحريته
واختياره .

ويرى المعتزلة أن الأفعال الاختيارية ، هي أولى أن
تتسبب إلى الإنسان من أن تتسبب إلى الله تعالى .

إذ لو لم يكن العبد هو صانعها ، بل كانت مخلوقة
لله ، فليس هناك ما يدعو إذن : لا إلى تكليفه بفعلها ، ولا إلى
عقابه أو ثوابه عليها ، متى وقعت منه ، أو أجراها الله على
يديه ، كما يقول أهل الجبر المحض .

وكيف يثاب أو يعاقب ، مع أنه لم يأت في حقيقة
الأمر خيرا أو شرا من تلقاء نفسه ؟

وهذه وجهة نظر أخلاقية ، تتسق مع العديد من آيات
القرآن الكريم مثل : ﴿ مَنْ يَعْمَلْ سُوءًا يُجْزَ بِهِ ﴾ النساء : ١٢٣
فهذه الآية وما يماثلها تثبت أن العبد هو الذى يفعل
أعماله ، وأنه هو المسئول عنها .
وأكثر من ذلك صراحة : آيات أخرى تنسب المشيئة
إلى العبد ، مثل : ﴿ فَمَنْ شَاءَ فَلْيُؤْمِنْ وَمَنْ شَاءَ فَلْيُكْفُرْ ﴾
الكهف : ٢٩

ج-الأشعري:

أراد الإمام الأشعري : أن يسلك منهاجاً وسطاً بين الجبرية والمعتزلة :

فقد فرق بين نوعين من الأفعال على غرار المعتزلة ، فقال : إن هناك أفعالا اضطرارية ، وأخرى إرادية : وفي الأولى يشعر الإنسان بعجزه ؛ مما يدل على أنها غير مخلوقة له ، وأنه لا إرادة له فيها ، ومن ثم لا يسأل عنها .

أما في الأفعال الاختيارية ، فإنه يشعر بالقدرة عليها ، وهذا دليل على أن له قدرة يستطيع استخدامها ، وهذه القدرة مسبوقة بالإرادة ، وبها يكتسب الإنسان أفعاله .

ومعنى الكسب عند الأشعري : اقتران قدرة العبد بفعل الله . بمعنى أن العبد إذا أراد أن يفعل فعلا ما ، فإن الله يخلق له في هذه اللحظة نفسها قدرة على هذا الفعل ، وهذه القدرة الأخيرة هي التي تكتسب الفعل ، لكنها لا تخلقه . فقدرة الإنسان لا تعدو أن تكون أداة تستخدمها قدرة الله؛ لتنفيذ الفعل الذي أراده العبد .

وللأشعري هنا مبدأ هام يتمسك به ، وهو :

"أن أخص وصف الإله هو القدرة على الاختراع ، فلا يشاركه فيه غيره ، ومن أثبت فيه شركة ، فقد أثبت إلهين" .
(الشهرستاني : نهاية الإقدام فى علم الكلام ص ٩١ نشرة : الفرد جيوم ، مكتبة الثقافة الدينية بالقاهرة "دون تاريخ")

وظن الأشعري أنه استطاع حلّ المشكلة بهذا التفسير ، الذى لا يغنى شيئاً ، وأنه برهن على فساد رأى الجبرية ورأى المعتزلة ، سواء بسواء .

كذلك خيل إلى الأشعري أنه وجد حلاً مرضياً لمشكلة الثواب والعقاب ؛ وأنه متى ثبت أن للعبد قدرة ؛ فإن ذلك دليل على أنه مسئول عما يكتسب . فهو يرى أن قدرة العبد شرط ضرورى فى وجود الفعل .

(د. قاسم : مقدمة ص ١٠٨-١١٢)

وقد عرضت للأشعري مشكلة أخرى : وهى كيف تتعلق قدرة العبد وقدرة الله بشيء واحد ، وهو الفعل الذى يصدر من الإنسان .

فردّ الأشعري بأن قدرة العبد تتعلق به كسباً ، بينما تتعلق به قدرة الله خلقاً ، وهذا تفسير غير مقنع ونقول : وماذا

يجدى أن تقتزن قدرة العبد ، بخلق الفعل ؛ ما دامت ليست
سبباً فيه ! وهذا يدل على أن رأى الأشعرى "مذهب جبر
مطلق" ، وليس وسطاً بين الجبر والاختيار .

والمهم أن الأشعرى لم يوفق فى إيراد أدلة عقلية أو
نقلية ، على صحة ما ذهب إليه من القول بالكسب .

(مقالات الإسلاميين ١ : ١٤٨)

ويذكر الدارسون أن حقيقة الكسب غير معروفة ، ومع
هذا فإن الأشعرى يسلم بها : "نعلم بالضرورة أن القدرة
الحادثة للعبد تتعلق ببعض أفعاله كالصعود . . . فيسمى أثر
تعلق القدرة الحادثة كسباً ، وإن لم نعلم حقيقته" .

(د . محمد الحسينى الطواهرى : التحقيق التام فى علم الكلام ص ١٠٧ ،

ط ١ ، ١٣٥٧ هـ = ١٩٣٩ م مكتبة النهضة المصرية بالقاهرة)

°

د-الماتريدي :

أنكر الماتريدي مذهب المعتزلة في خلق الأفعال ،
ويرى أن قدرة العبد تصلح للضدين كالطاعة والمعصية ، وأن
العبد مختار في توجيه هذه القدرة • وما دام الإنسان مخلوقا
لله تعالى ؛ فإن أفعاله مخلوقة له أيضا •

وعلى هذا ؛ فإن جميع أفعال العباد من حركة وسكون
وطاعة ومعصية : هي كسبهم على الحقيقة ، ولكنها مخلوقة
لله ، فهو بذلك يقول بالكسب الأشعري •

والغريب أنه ينسب إلى المعتزلة القول بخلق الأفعال من
العبد ، ولم يحدث أن المعتزلة قالوا إن العبد يخلق أفعاله •

(الماتريدي : التوحيد ص ٣٠٥)

لم يتحایل الفيلسوف ابن رشد ، على حل مشكلة القضاء والقدر ، ولم يستخدم طريق الجدل ، مثلما فعل المتكلمون .
لكنه استطاع أن يهتدى إلى حل منطقي لهذه المشكلة ؛ حيث سلك مسلكا استقرائيا ، وذلك باستعراض آراء القائلين بالجبر أو بالاستطاعة الكاملة .

كذلك لفت نظره : أن هناك آيات فى القرآن تفيد الجبر ، مثل : ﴿ مَا أَصَابَ مِنْ مُصِيبَةٍ فِي الْأَرْضِ وَلَا فِي أَنْفُسِكُمْ إِلَّا فِي كِتَابٍ مِنْ قَبْلِ أَنْ نَبْرَأَهَا إِنَّ ذَلِكَ عَلَى اللَّهِ يَسِيرٌ ﴾ .
الحديد : ٢٢

وآيات أخرى تفيد الحرية فى الفعل ، مثل : ﴿ وَمَا أَصَابَكُمْ مِنْ مُصِيبَةٍ فِيمَا كَسَبَتْ أَيْدِيكُمْ ﴾ .
الشورى : ٣٠
وأكثر من هذا أنه وجد الآية الواحدة تحتوى على تأكيد للجبر والاختيار معاً ، مثل : ﴿ مَا أَصَابَكَ مِنْ حَسَنَةٍ فَمِنْ اللَّهِ وَمَا أَصَابَكَ مِنْ سَيِّئَةٍ فَمِنْ نَفْسِكَ ﴾
النساء : ٧٩

كذلك فإن فى الدليل العقلى تعارضا بين الجبر والحرية،
يحتاج إلى توجيه وترشيد ؛ لتبرير مبدأ الثواب والعقاب ومبدأ
المسئولية .

والذى تفتق عنه ذهن ابن رشد هنا ، هو ما ذهب إليه
من : أن الجبر لا يمكن أن يكون محضا ، وأن الاختيار لا
يجوز أن يكون مطلقا .

بل الحق هو فى التوسط بين هذين الرأيين :

وذلك بأن نقرر أن أفعال الإنسان ليست اختيارية تماما،
ولا هى اضطرارية تماما .

(مناهج الأدلة ص ٢٢٣-٢٣٣)

وإنما تتوقف على عاملين :

إرادة حرة ترتبط فى الوقف نفسه بأسباب خارجية،
تجرى دائما على نمط واحد .

وهذا هو ما يميل إليه العلم الحديث ، الذى لا ينفى
حرية الاختيار ، والذى يعترف بوجود القوانين المطردة فى
الطبيعة .

يقول ابن رشد فى ذلك :

"وينبغى أن تعلم أن من جحد كون الأسباب مؤثرة بإذن الله فى مسبباتها ، أنه قد أبطل الحكمة وأبطل العلم . وذلك أن العلم هو معرفة الأشياء بأسبابها ، والحكمة هى المعرفة بالأسباب الغائية . والقول بإنكار الأسباب أجملـة هو قول غريب جدا عن طباع الناس" .

(مناهج الأئمة ص ٢٣٣)

ولنا أن نقول :

يجب على المسلم أن يسلم بالقضاء ، وبما كتب الله عليه ، ولا يفتش عن حقيقة المكتوب ؛ لأنه لن يصل إلى هذه الحقيقة .

وعليه أن يرضى بما كتب له من الشر ، مثلما يفرح بما كتب له من الخير ؛ فإن كل شىء مكتوب من الله تعالى ، وإن الذى كتب الرزق هو الذى كتب السعى إليه ؛ فلا يُنال ما عند الله إلا بالسعى .

وعلى المؤمن أن يعتبر نفسه مسئولاً عن كل شئ يتعلق
بحياته ، من قريب أو من بعيد ، كما أن عليه أن يجتهد فى
كسب الثواب ، وفى التجافى عن العقاب .
وأخيراً فلا بد من الأخذ بالأسباب، وبالقوانين الطبيعية
التي وضعها الله تعالى لمسيرة هذا الكون ، مع الموازنة بين
الدين وبين العلم .

١٢-الأصول الخمسة للمعتزلة :

أولاً : من هم المعتزلة ؟ :

المعتزلة فرقة من الفرق الكلامية الإسلامية . وقد بدأ ظهورها فى آخر دولة بنى أمية ، ثم قوى نفوذها ، وشاع أمرها فى العصر العباسى ، وقد انقسمت المعتزلة إلى عشرين فرقة .

ويتميز منهج هذه الفرقة باتخاذ العقل حكماً فى دراسة القضايا ، ولا سيما فيما يتصل بالعقيدة الإسلامية .

وقد اختلفت الآراء فى سبب تسميتهم بالمعتزلة :

فهناك من يقول إن هذه التسمية أطلقت على فريق محايد فى حرب الجمل (٣٦هـ) وفريق آخر محايد فى حرب صفين (٣٨هـ) .

(انظر بصفة عامة : على محمد زيد : معتزلة اليمن :

دولة الهادى وفكره ط١ ، ١٩٨١ دار العودة ، بيروت)

وهناك من يفسر الاعتزال بالزهد ؛ بحجة أن المعتزلة

كان فيهم رجال أتقياء ، اعتزلوا الدنيا وزهدوا فيها .

(محمد أبو زهرة : تاريخ المذاهب الإسلامية ١ : ١٣٩ ،

ط ١٩٧٦م دار الفكر العربى بالقاهرة)

لكن التسمية المباشرة لفرقة المعتزلة ، كحركة فكرية ، تعود إلى خلاف حصل فى مجلس الحسن البصرى، حول مرتكب الكبيرة : هل هو مخلد فى النار ، مثل من لم يؤمن أصلا ، أم أنه يعذب على ذنوبه ، ثم يدخل الجنة ؟ والقول بأنه مخلد فى النار ، كما قال الخوارج ، ظلم ؛ للتسوية بينه وبين الكافر . والقول بأنه مؤمن ، كما قال المرجئة ، ظلم أيضا ؛ لما فيه من إبطال الوعد والوعيد ، من حيث التسوية بينه وبين المؤمن الذى لم يرتكب الكبائر . ولذا اختار واصل بن عطاء (ت ٩٠-١٣١هـ) أنه فى منزلة بين منزلتي الكفر والإيمان ، ثم انعزل وكون حلقه خاصة به ، ولا سيما بعد أن طرده الحسن البصرى من مجلسه حين علم برأيه فى المنزلة بين المنزلتين . وقد تابعه فريق من أمثال عمرو بن عبيد وغيره ؛ فسموا "معتزلة" . (البغدادى ت ٤٢٩هـ : الفرق بين الفرق ص ١١٨ تحقيق / محمد محبى الدين دون تاريخ مكتبة صبيح بالقاهرة)

فالتسمية الأصلية لهؤلاء هى "المعتزلة" التى تعنى الإيمان بأصولهم الخمسة وتبنيها ، وإلا لم يكن الشخص معتزليا ، بل يرى بعضهم أنه ضالّ .

(معتزلة اليمن ص ٨-٣٤)

وللمعتزلة أسماء أخرى وردت فى المصادر مثل :

القدرية : لأنهم نفّوا القَدْر ؛ حيث يرون أن العبد هو
الموجد أفعاله .

العدلية : نظراً لمبدئهم فى العدل .

أهل العدل والتوحيد : لأنهما من أصول مذهبهم .

كما أطلق عليهم : أهل الحق ، والتتوية ، والمعطلة .

(زهدى حسن جار الله : المعتزلة ص ٢-١١ ط ١٣٦٦هـ

= ١٩٤٧م - القاهرة)

ومن أبرز أعلام المعتزلة :

- واصل بن عطاء الغزال (٨٠-١٣١هـ) : مؤسس فرقة

الواصلية من المعتزلة .

- العلاف : أبو الهذيل حمدان بن الهذيل (١٣٥-

٢٢٦هـ: شيخ المعتزلة ومؤسس طائفة الهذيلية .

- النّظام : إبراهيم بن سيار بن هانئ (ت ٢٣١هـ)،

وتنسب إليه طائفة النظامية .

- الجاحظ : عمرو بن بحر (ت ٢٥٦هـ) ، وله فرقة الجاحظية .
- الخياط : أبو الحسين (ت ٣٠٠هـ) .
- القاضي عبد الجبار الهمداني (ت ٤١٤هـ) ، وأشهر مؤلفاته الموسوعة الضخمة "المغنى" .

أما الأصول الخمسة للمعتزلة فهي :

التوحيد ، العدل ، الوعد والوعيد ، المنزلة بين
المنزلتين ، الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر .
وهذه الأصول الخمسة أجمع عليها المعتزلة ، وهي تقدم
نظرية متكاملة ، فيما يتعلق بعلاقة الإنسان بخالقه وبنفسه
وبالمجتمع الذي يعيش فيه .

(د . محمد عمارة : المعتزلة ومشكلة الحرية الإنسانية ص ٢١٦ ،

ط ١ ، ١٩٧٢ م ، المؤسسة العربية للدراسات والنشر ، بيروت)

١- التوحيد :

معناه عند المعتزلة : أن الله تعالى واحد لا شريك له ،
منزه عن الشبيه والمماثل ، أو كما يقول القاضي عبد الجبار
عن التوحيد : "العلم بأن الله تعالى واحد ، لا شريك غيره فيما
يستحق من الصفات نفياً وإثباتاً ، على الحد الذي يستحقه ،
والإقرار به"

(انظر القاضي عبد الجبار : شرح الأصول الخمسة ص ١٢٨

تحقيق : عبد الكريم عثمان ، ط ١٩٦٥ مكتبة وهبة بالقاهرة)

وهم يفردون الله تعالى **بالقدم** - أو الأزلية - التى هى
أخص أوصاف الألوهية فى رأيهم •

ويغلب على المعتزلة طابع التنزيه ، حين يرون أن
الصفات هى عين الذات ، وأن القديم واحد • فهم يخشون من
القول بقدم الصفات ومغايرتها للذات ، حتى لا يقعوا فى
الشرك والتعدد •

ولهذا أولوا النصوص المتعلقة بالصفات التى توهم
التشبيه فى نظرهم ، كما اختاروا القول بأن القرآن مخلوق ؛
مما جلب عليهم الصراع مع الفرق الأخرى •
ويقول الأشعرى عن المعتزلة :

"فهذه جملة قولهم فى التوحيد ، وقد شاركهم فى هذه
الجملة : الخوارج ، وطوائف من المرجئة ، وطوائف من
الشيعة ، وإن كانوا للجملة التى يظهرونها ناقضين ، ولها
تاركين" •

(الأشعرى : مقالات الإسلاميين ١ : ١٣٥-١٣٦

ط ١٣٨٩هـ=٩٦٩م مكتبة النهضة المصرية)

٢- العدل :

ويقصد المعتزلة : العدل الإلهي وهو : "ما يقتضيه العقل من الحكمة ، وهو إصدار الفعل على وجه الصواب والمصلحة" .

(الشهرستاني : الملل والنحل ١ : ٥٢ ط ٠ ١٣٢٠ هـ الخانجي مصر)

وهو أهم أصولهم الخمسة ، وربما قدّموه على التوحيد .
لأن التوحيد أهم صفة للذات الإلهية ، أما العدل فهو أهم صفة للفعل الإلهي ، الذي نجد له صلة بالإنسان .

(القاضي عبد الجبار : المغنى ٦ : ٤٩ نشر وزارة الثقافة بمصر)

وفى ظل العدل نزّه المعتزلة الله تعالى عن الظلم حتى لا يشابه المخلوق في صدور الظلم عنه .

وبذلك ينتهي المعتزلة إلى أن الله تعالى ، في أصل التوحيد متفرد في ذاتيته ، وفي أصل العدل متفرد بخيريته .
(د . على سامي النشار : نشأة الفكر الفلسفي في الإسلام ١ : ٣٣٤ ط ١٩٦٥ م دار المعارف بمصر)

وأهم ما ترتب على مبدأ العدل لدى المعتزلة ما يلي :

أ-قولهم بالتّحسين والتّقييح العقليين :

أى بقدرة العقل على معرفة الحُسن والقبح الذاتيين فى الأشياء ، وعلى إدراك الحكم الواجب اتّباعه ، والذى يثاب ويمدح فاعله ، ويلام ويعاقب تاركه .

ويرى المعتزلة أنه من الخطأ أن يقال إن كل ما ينفّر عنه الطبع ، أو تكرهه النفس فهو قبيح ؛ فإن الألم وإن نفّر منه الطبع كالجراحة ، فإنه قد يحسن ، وربما صار ضروريا .

(د. أحمد محمد صبحى : الفلسفة الأخلاقية فى الفكر الإسلامى ص ٤٥-٥٦)

ب-وجوب اللطف والصلاح على الله تعالى :

وهو أن يفعل سبحانه كل ما يقرب العبد من الطاعة ، ويبعده عن المعصية ؛ بحيث لا يصل إلى حدّ الإيجاب والإكراه على ذلك .

ج-حرية الإنسان وقدرته الموجدة لأفعاله : دون تدخل من قدرة الله تعالى . ومع هذا فإنهم لا ينكرون علم الله القديم ، مع أنهم قد بالغوا فى القول بحرية الإنسان ، مؤكدين على أن

الإنسان مزود بالعقل الذى يستطيع به تبيين الخير من الشر ،
والنافع من الضار .

وينبّه المعتزلة إلى أنهم دائماً ينطلقون من نقطة
أخلاقية؛ لأن المجتمع آنذاك كان يموج بمعتقدات أخرى .
فلقد قام بعض الزنادقة يشككون فى عدل الله وحكمته ، مدّعين
كذباً أن من أمرض عبده وأسقمهم ، فليس بحكيم .

(الخياط : الانتصار والرد على ابن الراوندى الملحد ص ٥٥ ط ١٩٢٥م
نشر د . نيجرج)

٣- الوعد والوعيد :

ومعناه عند المعتزلة هو : استحقاق المكلف للشواب
والعقاب ؛ للإيفاء بما وجب عليه ، أو الإخلال به . كذلك فإن
الله تعالى لا يعفو عن مرتكب الكبيرة ، إلا أن يتوب توبة
نصوحاً .

(الفرق بين الفرق ص ١١٤)

ويرون أنه من مقتضيات العدل تنفيذ الوعد والوعيد ،
وأنهما لا يتخلفان أبداً ، بل يجب على الله تعالى تحقيق
الوعد، كما يجب عليه تنفيذ الوعد ، وإلا كان خلفاً يتنزه الله
عنه .

٤-المنزلة بين المنزلتين :

وهذه هي المنزلة التي يرى المعتزلة ، أن مرتكبي الكبائر يُصنّفون فيها بين منزلتي الإيمان والكفر، فهم يرون أنه ليس من العدل ، أن يتساوى صاحب الكبيرة ، مع المؤمن الحق الذي لم يندس إيمانه باقتراف الكبائر • كما أنه ليس من العدل أيضا ، أن يتساوى المسلم صاحب الكبيرة ، مع الكافر الذي أنكر الألوهية •

ويرى المعتزلة بناء على هذا الأصل : أن مرتكب الكبيرة إذا مات دون توبة ، فهو فاسق في الدنيا ، أما في الآخرة فإنه لا يدخل الجنة ؛ لأنه لم يعمل بعمل أهل الجنة ؛ ولهذا فإنه يخلد في النار • وكانت هذه المسألة سببا في افتراق واصل بن عطاء عن شيخه الحسن البصري ، ثم شروعه في بناء مذهب الاعتزال •

يقول القاضي عبد الجبار عن أهم ثمرة في تقرير هذا المبدأ : "إنَّ المكلف إذا نظر فعرف التوحيد والعدل ، وعرف أنه مستحق الذم والعقاب على المعاصي ، ويستحق المدح والثواب على الطاعات ، وأنه يستحقها من قبله تعالى : القادر لنفسه ، الذي لا يجوز أن يمنع عن فعل المستحق : كان عند

ذلك أقرب إلى اختيار الطاعة واجتناب المعصية ؛ لما عرف
من النفع والضرر فيهما" .

(القاضى عبد الجبار : المغنى ١٢ : ٤٩٣)

فماذا عن آراء الفرق الأخرى فى حكم مرتكب الكبيرة ؟
طرحنا هذه المسألة فى طريق المسلمين ، وتصدى لها
أصحاب الفرق :

أ- وقد وقف الخوارج هنا موقف التشدد والتطرف ؛ حيث
حكموا بتكفير مرتكب الكبيرة ، وبخلوده فى النار ؛ لأن
العمل جزء من الإيمان ، وكانوا يتأولون ما يعارض ذلك
من النصوص الدينية ، وطبقوا هذا الحكم على
"على" ﷺ ؛ حيث حكموا عليه بالكفر بعد قبوله التحكيم ،
ونبذوا الولاء له ، واعتزلوا فى منطقة "حروراء" ،
معلنين : "لا حكم إلا لله" ؛ ومن هنا جاءت تسميتهم
بالخوارج والحرورية والمحكمة ، وكان منهم الغلاة
والمعتدلة :

(البغدادى : الفرق بين الفرق ص ٥٤ ، ط ، القاهرة)

فالأزارقة منهم : كانوا يمثلون الاتجاه الغالى ؛ حيث حكموا
بما يلى :

١-حكموا بأن كل مخالفينهم كفار يجب قتلهم وقتل نساءهم وأطفالهم .

٢-وقالوا بكفر من قعد عن نصرتهم من الخوارج .

(د. حسن الشافعي : المدخل ٦٠-٦٢)

والإباضية منهم : كانوا أكثر الخوارج اعتدالا :

١-فهم يرون مخالفينهم كفارا ، لكن بمعنى كفر النعمة ، لا كفر الملة .

٢-ويجوزون مناكحة ومعاملة مخالفينهم ، ولا يعتبرون دارهم دار حرب .

وقد عاشوا في المجتمع الإسلامي حتى اليوم ، وتبادلوا الحوار والمنافع مع فرق أخرى .

(على معمر : الإباضية في موكب التاريخ ص ٦٥ نشر مكتبة وهبة ، بالقاهرة)

ب-وفي مواجهة الخوارج وقف أنصار المرجئة يقولون بأن مرتكبي الكبائر مؤمنون ، لكنهم عصاة ؛ لأن العمل ليس جزءا من الإيمان .

وكانوا يتمسكون بآيات الوعد ، ويتأولون آيات الوعيد ، لكنهم تجاوزوا حين بالغوا فقالوا : إنه لا يضّر مع الإيمان

معصية ، كما لا ينفع مع الكفر طاعة • ولا يوجد دليل قاطع يشهد بأن المرجئة ذهبوا إلى هذه الآراء ، مما لا أو دفاعا عن منهج الحكم لدى بنى أمية •

ج- أما المعتزلة فقد أدلوا بدلوهم فى القضية ، وذهبوا إلى موقف مغاير للموقفين المتضادين السابقين لدى الخوارج والمرجئة •

فلقد تشدد المعتزلة مع عصاة المؤمنين ، ورأوا أن العاصى أو مرتكب الكبيرة ، ليس مؤمنا ولا كافرا ، بل هو فى "منزلة بين المنزلتين" ، جزاؤه أن يخلد فى النار •

وكان هذا المبدأ الاعتزالى ، هو العامل الأساسى فى مفارقة "واصل بن عطاء" لشيخه الحسن البصرى ، ثم شروعه فى بناء مذهب الاعتزال •

د- لكن علماء السلف تصدوا للآراء السابقة ، مع بيان حقيقة الموقف القرآنى فى الوعد والوعيد ، وانتهوا إلى أن المسلم لا يخرج من الملة بذنب ، ولو كان كبيرا ، ما لم يجحد أصلا معلوما من الدين بالضرورة •

وإن العاصي مسلم فاسق ، وأمره إلى الله تعالى : إن شاء عفا عنه ، أو عَذَّبَه في النار ، وربما نالته الشفاعة .
ويقرر السلف أن المسلم مهما عُدَّ ، فلن يخلَّد في النار ؛ لأن التخليد في النار خاص بالمرتدين والكفار على اختلاف مللهم ، بعد مبعث محمد ﷺ .

هـ-الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر :

إن الغرض من هذا الأصل : ألا يضيع المعروف ، وألا يقع المنكر . وهو يحتم على كل مكلف واجب الأمر بالمعروف ، ومحاربة كل ما يضُرُّ بالإنسان .

كذلك يستفاد بهذا المبدأ في الدعوة إلى الإسلام أيضا : فالعالم بعلمه ، وربّ السيف بسيفه . وبالرغم من أن هذا حكم عملي ، فإن المعتزلة رفعوه إلى منزلة الأصول الاعتقادية لأمرين :

الأول : من أجل الإنكار على الحكام الظالمين في داخل الأمة الإسلامية ، ومقاومتهم .

الآخر : الدعوة إلى الإسلام خارج المجتمع الإسلامي ، بصورة منظمة دائمة ؛ حسبةً وتطوعا .

وبعد وفاة آخر مفكرى المعتزلة ، وهو أبو هاشم
الجبائى (ت ٣٢١هـ) ، عاش المعتزلة دور السقوط ،
وكل من جاء بعد ذلك كان مقلداً لأصول أسلافه ، مرّداً
لأقوالهم • (زهدى جار الله : المعتزلة ص ٢٢١)

لكن البعض الآن يحاول من جديد إحياء مذهب
المعتزلة، تحت أسماء رنانة مخادعة مثل : العقلانية ،
التنوير، التجديد ، اليسار الإسلامى • وهؤلاء يحاولون هدم
الشريعة باسم التجديد على أساس العقل وحده ؛ حيث يطالبون
بإعادة النظر فى أحكام شرعية ثابتة مثل : الجهاد والحدود
والمرتد ، وغير ذلك •

والأدهى من ذلك ، أن بعضهم يقول بأن لديه عقائد
جديدة غير التى نعرف عليها ، مثل محاربة الفقر والتشردم
والصهيونية ، مدعياً بأن القرآن الكريم يساعده على الدعوة
إلى تلك المبادئ على أنها عقيدة إسلامية •

(انظر : حسن حنفى : الاجتهاد الكلامى ص ٢٣ وما بعدها • ط ١ ، ٢٠٠٢

دار الهادى ، بيروت)

١٣- علم الكلام فى مواجهة الآيات الشيطانية :

كثيرا ما تطاول السفهاء على الأنبياء ، فى حياتهم وبعد موتهم ، ولا سيما بالنسبة لنبيينا المصطفى محمد ﷺ ، الذى تطاول على مقامه الأسنى أقزام وأراذل ؛ لأنهم عاشوا فى التيه والضلال .

وما كان سلمان رشدى صاحب رواية "آيات شيطانية" ، إلا حلقة فى سلسلة الزندقة ، التى يتحكم فيها اللعين إبليس . وأهم ما فى توابع تلك الرواية القذرة ، أنها كشفت عن وجه أوروبا الحقيقى ، وعن صدورها التى تغلى بالحق على الإسلام وأهله .

وقد هبّت مجموعة الدول الأوروبية تتافح عن هذا الرجل الزنديق ، بل وصل بها التعصب أن قطعت علاقاتها مع دولة مسلمة أباحت دم هذا اللعين ، الذى يظنون أنه مفكر ، مع أن فكره ليس إلا خواطر طائشة ، تنتمى إلى الباطل ، ولا تعرف للحق طريقا .

وُلد "سلمان رشدى" بمدينة بومباى الهندية ، فى يونيو
عام ١٩٤٧م ، من أب هندى اسمه "أنيس رشدى" مرتد عن
الإسلام ، والذى كان له تأثير فاسد فى تربية ولده .

وتلقى سلمان تعليمه الأول فى إحدى مدارس التبشير ،
التي تشرب فيها مبكرا كراهية دين الإسلام ، وبغض نبى
الإسلام محمد ﷺ ، مع التشكيك فى القرآن الكريم .

ومما زاد من كراهيته للإسلام ، أن المبشرين كانوا
يقدمون له ولزملائه كل احتياجاتهم من طعام وكساء ، نظير
أن يعوا توجيهاتهم المعادية والمنفرة من الإسلام ونبيه ؛ ولذا
نشأ سلمان رشدى فى مهد له تلك الروح الخاصة .

وقد هاجرت أسرة سلمان ، مع من هاجر من الهند إلى
لندن ؛ هربا من جحيم الفقر فى الهند ، ولا سيما بعد الحرب
بين الهند وباكستان .

كان سلمان رشدى فى الثالثة عشرة من عمره ،
فألحقه والده بمدرسة ثانوية بلندن ، حصل منها على إتمام
شهادة الثانوية . ثم دخل كلية "الملك" بجامعة كمبردج

"تخصص تاريخ" وعندما تخرج فيها ، أعياء البحث أن يجد
عملا .

ثم فُكر في الذهاب إلى باكستان ؛ عليه يجد فرصة
عمل، فأُتيح له العمل هناك في التلفزيون . لكن شاء الله
تعالى ، أن يكشف هذا الشاب عن دخيلة نفسه ، فصدر قرار
بفصله .

عاد سلمان رشدى إلى لندن بخيبة وإحباط ، واشتعل
غيطه على الإسلام أكثر من ذي قبل . بل إنه حين أصدر
روايته الأولى "جريموس" عام ١٩٧٥م لم يلتفت إليها أحد ،
وماتت في مهدها .

وقد تزوج بعد ذلك بفتاة إنجليزية ، لها صلة بكثير من
الناشرين . وساعدته على روايته "أطفال منتصف الليل" ،
وهم الأطفال الذين يدخلون إلى الحياة ، وقلوبهم خاوية من
القيم والإيمان ، وقال إنه يشبه أحد شخصيات تلك الرواية .
بيد أن هذه الرواية قد لفتت إليه الأنظار ، ولا سيما
أنه وجّه فيها نقدا عنيفا إلى سياسة تعقيم الرجال في الهند ؛
من أجل تنظيم النسل .

وقد غضبت السيدة أنديرا غاندى رئيسة وزراء الهند ،
من تلك الرواية ، وتوعدت صاحبها توعدا شديدا ، وحوّلته
إلى القضاء •

والمفاجأة أن المؤلف قد نال على الرواية أعلى جائزة
فى بريطانيا ، المسماة "بوكر" ؛ وبذلك طفا سلمان رشدى على
سطح الحياة الأدبية •

وبعد أن استغل زوجته الإنجليزية ، طلقها ، وتزوج
بأخرى أمريكية ، واستمر فى تضمين رواياته ألوانا من
زندقته ، وكانت دور النشر ترحب بها ، لا لقيمتها الفنية ؛
ولكن لأنها تترجم حقدّها الدفين على الإسلام •

وبلغ السيل الزبى حين أصدر روايته "آيات شيطانية"
عام ١٩٨٨م ، ونشرتها دار "فايكنج برس" ، ثم باعتها إلى
دار "بنجوين" التى حركت سوقها •

ولكن لماذا نسب روايته إلى الشيطان ؟

إنه يعنى بهذه التسمية قصة الغرائيق المدسوسة على
النبي ﷺ •

(راجع أى تفسير مثل تفسير ابن كثير)

أما الرواية فى مجملها فإنها أشبه ببؤرة جراثيم ؛ لما يبدو فيها من فسق وتهجم على المقدسات ، مع استخدام أحط العبارات فى وصف خليل الله إبراهيم ، ووصف نبينا ﷺ ونسائه ووصف الملائكة ، بما لا يليق .

وقد اتهمت الرواية الخليل إبراهيم عليه السلام ، بأنه ارتكب جريمة الزنا مع هاجر ، ولما حملت منه سفاخاً ووضعت مولودها ، ذهب بها إلى مكان مهجور مقفر ، لتعيش بولدها إسماعيل بعيداً عن أعين الناس .

وبالرغم من أن هذا تجريح لشخصية أبى الأنبياء ، فإنه اجتراء وتمرد على الله تعالى ، وإهانة لمن اصطفاهم من خير خلقه ، ليبلغوا رسالته .

وهل كان بإمكان ذلك الروائى ، أن يوجّه اتهاماً مماثلاً لأى ملك أو رئيس يعيش – أو لا يعيش فى دولته ! . ومن أعجب الأمور أن يجعل منه بعض هؤلاء الملوك والرؤساء بطلاً باسم الحرية ، بل شددوا الحراسة حوله حفاظاً على حياته الغالية ، وحرصاً على انتشار روايته التى أقامها على الخمر والنساء .

لقد كان إبراهيم عليه السلام يوجه قومه إلى عبادة الله وحده ؛ لتحرير عقولهم من أوهام وضلالات الوثنية .
وحين أوحى الله تعالى إليه ببناء بيته المحرم ، أمره أن يهاجر بزوجه وابنه إسماعيل إلى هذا المكان الذى أعاد فيه بناء الكعبة ، وتركهما وحيدين فى هذا المكان المقفر ودعا الله قائلا :

﴿ رَبَّنَا إِنِّي أَسْكَنْتُ مِنْ ذُرِّيَّتِي بِوَادٍ غَيْرِ ذِي زَرْعٍ عِنْدَ بَيْتِكَ الْمُحَرَّمِ رَبَّنَا لِيُقِيمُوا الصَّلَاةَ فَاجْعَلْ أَفْنَدَةً مِنَ النَّاسِ تَهْوِي إِلَيْهِمْ وَارْزُقْهُمْ مِنَ الثَّمَرَاتِ لَعَلَّهُمْ يَشْكُرُونَ ﴾
إبراهيم : ٣٧

لقد ضرب إبراهيم أعظم مثل فى التضحية والفداء والطاعة لله عز وجل ، بالإضافة إلى قصة ذبح ولده :
"وفديناه بذبح عظيم" .

وكل ذلك ثابت فى القرآن الكريم ، وقد صار من جوهر عقيدتنا . وما من مسلم على وجه الأرض ، إلا وللخليل إبراهيم مكانة عالية فى نفسه تربأ به عن أى هفوة ، ولا سيما من الاتهامات الموجهة من سلمان رشدى وأمثاله من الزنادقة :

﴿يَا حَسْرَةً عَلَى الْعِبَادِ مَا يَأْتِيهِمْ مِّن رَّسُولٍ إِلَّا كَانُوا بِهِ
يَسْتَهْزِئُونَ﴾
يس : ٣٠

وبالنسبة لهجومه على نبينا المصطفى محمد ﷺ :

فلقد نقل عصر الجاهلية بمساوئه ومثالبه إلى عصر
النبوة ، مع الفوارق الشاسعة بينهما ، بعد أن نسخ الإسلام
أخلاق الجاهلية وعاداتها وفواحشها .

لقد أطلق هذا الزنديق على رسول الله ﷺ اسم "مهوند"
ومعناه : المزيف أو الشرير . وهذا تجاوز فوق تجاوز
المشركين ، الذين كانوا يريدون أن ينزل القرآن على رجل
من أثرياء العرب ، وليس يتيما فقيرا مثل محمد ﷺ ، فقالوا :

﴿لَوْ كُنَّا نُنزِّلُ هَذَا الْقُرْآنَ عَلَى رَجُلٍ مِّنَ الْقَرْيَتَيْنِ عَظِيمٍ﴾

الزخرف : ٣١

وأما أن يكون محمد مزيفا أو شريرا ، فذلك ما نفاه عنه
أعداؤه وأصحابه على السواء ، حتى لقب بالصادق الأمين ،
ولم يكن عيبا ولا فحاشا .

وتم الإجماع على أنه لم يشرب الخمر ، ولم يلعب
الميسر ، مع صفاء سريرته ونقاء قلبه وعفة لسانه ورقة
شماله ﷺ .

ومن هنا فإن من أعظم الفرى أن يتهمة سلمان رشدى ،
بأنه كان يعقد مجلس شراب مع أصحابه حول الكعبة ! ولو
حدث ذلك لكان فرصة سانحة لصالح مشركى قريش ؛ كى
يطعنوا فى نبوته .

ولم تقف سفاهة سلمان رشدى عند هذا الحد ، بل ادعى
أن جبريل عليه السلام ، كان له أعمال مع محمد ﷺ . فهل
جبريل والملائكة يمارسون حقا أعمالا دنيوية ! إنهم مخلوقات
نورانية يعبدون ويسبحون الله تعالى ليلا ونهارا ولا يفترون .
ويواصل سلمان رشدى مفترياته ، حين يتجاوز مع
الصحابه ، فيدعى أن سلمان الفارسي نصاب ، وأنه كان
يكتب الوحي كتابة مغلوطه ، فلا يكتب ما يمليه عليه محمد
ﷺ ، بل كان يكتب ما يمليه عليه هواه ، وكل ذلك بقصد
التشكيك فى صحة الوحي .

والحق أن كُتَّاب الوحي كانوا واحداً وثلاثين ، وليس
من بينهم سلمان الفارسيّ . هذا مع أن هذا الصحابي تفيض
سيرته بالحكمة والفتنة والاعتبار في خلق السموات
والأرض . وقد هجر حياة الرغد في قصر أبيه – أحد دهاقنة
الفرس – لما رأى قومه يعبدون النار ، التمس يوقدونها أو
يخمدونها كما يشاءون .

وقد قال له أحد الرهبان لما رآه متحيراً : اذهب إلى
بلاد الحجاز ؛ فإنه سيظهر فيها النبي الذي بشرت به التوراة
والإنجيل .

وقد تأكد سلمان الفارسيّ من نبوة محمد ﷺ بأمر
منها : أنه رأى خاتم النبوة بين كنفى النبي ﷺ ، بالإضافة
إلى رفضه الصدقة وقبوله الهدية .

كذلك فإن هذه السفاهات ، لم تقف عند سلمان الفارسيّ
وحده ، بل امتدت هي نفسها إلى مؤذن رسول الله ﷺ ، وهو
بلال بن رباح . وإذا كان ذلك الروائي لم يستح من الاجترار
على رسول الله ﷺ ، فهل ننتظر منه أن يمجد صحابة رسول
الله !

ومن العجيب أن الكفار الذين عاصروا الصحابة ، لم يُقدِّم واحد منهم على التشهير بأى صحابى ، مثلما فعل هذا الروائى ، بالرغم من أن هؤلاء الكفار قاوموا الإسلام بالسلاح، وقاتلوا الصحابة .

وكان كل همهم أن يطعنوا فى القرآن ، فتحداهم ببلاغته، وعجزوا عن الإتيان بمثل آية منه . وقد وصف القرآن الصحابة بقوله تعالى :

﴿ فَالَّذِينَ آمَنُوا بِهِ وَعَزَّرُوهُ وَنَصَرُوهُ وَاتَّبَعُوا النُّورَ الَّذِي أُنْزِلَ مَعَهُ ۙ أُولَٰئِكَ هُمُ الْمُفْلِحُونَ ﴾ (الأعراف : ١٥٧) .

ويبلغ الضلال مداه لدى هذا الروائى ، حين يتعرض لأمهات المؤمنين ، من خلال تهكمه على الحجاب الشرعى ؛ لأن أهل الانحلال يودون للمرأة المسلمة أن تكون مبتذلة رخيصة .

وإغلاً منه فى الإسفاف والتهكم ، وصف بيت دعارة مكتوباً عليه الحجاب ، وأطلق على الغانيات الموجودات فيه أسماء أمهات المؤمنين ، هكذا بلغ الفحش بهذا الزنديق المارق ! وصدق الله تعالى إذ يقول :

﴿إِنَّمَا يُرِيدُ اللَّهُ لِيُذْهِبَ عَنْكُمُ الرِّجْسَ أَهْلَ الْبَيْتِ
وَيُطَهِّرَكُمْ تَطْهِيرًا﴾
الأحزاب : ٣٤

لقد كانت رواية سلمان رشدي بمثابة الغطاء الذي كشف
عن عداوة أوروبا للإسلام ، حتى درجة الغليان . وحين
صدرت فتوى من إيران بإباحة دم هذا الزنديق ، انطلاقاً من
قاعدة إسلامية صحيحة ، هبت كل من أمريكا وأوروبا والاتحاد
السوفيتي غاضبة ثائرة ، وأعلنت قطع علاقاتها مع إيران ،
وسحبت سفراءها من إيران ، مع الدبلوماسيين الإيرانيين من
أوروبا ، بالإضافة إلى تصريحات رؤسائهم المتشنجة بوجوب
حماية هذا النابغة من إرهاب المسلمين ، وهنا نعلم الحجم
الحقيقي لأعداء الإسلام .

ولو أن هذا الروائي ألف رواية مثل هذه عن المسيح
عليه السلام، أو عن السيدة مريم عليها السلام : فهل كان
سيجد الرعاية والحماية ؛ بحجة حرية الرأي ؟! وفي الحديث
الشريف :

"إذا لم تستح فاصنع ما شئت"

إن هذه الهجمة المدعومة على الإسلام ، ليست إلا دليلاً
على عظمة الإسلام ، وعلى قوة هذا الدين الحنيف ، الذى
حفظه الله تعالى بحفظ كتابه ؛ حيث قال :
﴿ إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا الذِّكْرَ وَإِنَّا لَهُ لَحَافِظُونَ ﴾ الحجر : ٩

* * *

وأخيراً ، فإن أئمة الإسلام قد شددوا على معاقبة من
يؤذى رسول الله ﷺ ، كما ورد فى الصارم المسلول على
شاتم الرسول ، لابن تيمية : فالإمام أحمد بن حنبل يرى أن
كل من شتم النبى ﷺ ، أو تنقصه مسلماً كان أو كافراً فعقوبته
القتل ، دون أن يستتاب .

وبهذا قال مالك وأبو حنيفة وأصحاب الشافعى والقاضى
عياض وإسحق بن راهويه وغيرهم من أئمة الإسلام .
(انظر بصفة عامة : د . شمس الدين الفاسى : آيات سماوية فى الرد على
كتاب سلمان رشدى : آيات شيطانية . طبع ١٩٨٩م دار مايو الوطنية
للنشر ، بالقاهرة)

خاتمة

الجماعة حق :

إن الاختلاف هو : منازعة تجرى بين المتعارضين ؛
لتحقيق حق أو إبطال باطل .

ولقد حذرنا الله سبحانه وتعالى من التفرق والاختلاف ،

فقال :

﴿وَلَا تَكُونُوا كَالَّذِينَ تَفَرَّقُوا وَاخْتَلَفُوا مِنْ بَعْدِ مَا جَاءَهُمُ
الْبَيِّنَاتُ وَأُولَئِكَ لَهُمْ عَذَابٌ عَظِيمٌ﴾
آل عمران : ١٠٥

وقال تعالى :

﴿إِنَّ الدِّينَ فَरَقَّوْا دِينَهُمْ وَكَانُوا شِيعًا لَسْتَ مِنْهُمْ فِي
شَيْءٍ﴾
الأنعام : ١٥٩

وقد حذرنا النبي ﷺ من التفرق ؛ حيث قال :

"إن الشيطان ذئب الإنسان كذئب الغنم ، يأخذ القاصية ؛
فإياكم والشعاب ، وعليكم بالجماعة والعمامة والمسجد" .

(أحمد في المسند ، من حديث معاذ بن جبل رضي الله عنه)

وقال : "ذروني ما تركتكم ؛ فإنما أهلك من كان قبلكم
كثرةُ مسائلهم واختلافهم على أنبيائهم" . (البخارى ومسلم)
وقال : "لا تختلفوا فإن من كان قبلكم اختلفوا فهلكوا"
(مسلم) (تيسير الطحاوية ص ١٧٢-١٧٥)

وينقسم الاختلاف إلى ما يلي :

- ١-اختلاف تضاد : وهو أن يكون كل فريق مصيبا فيما
يثبتته أو فى بعضه ، مخطئا فى نفي ما عليه الآخر ، وهذا
النوع محرم . وأغلب الاختلاف بين الجماعات الإسلامية
هو من هذا النوع .
- ٢-اختلاف تنوع : وهو على وجوه : منه ما يكون كل واحد
من القولين أو الفعلين حقا مشروعا ، كما فى القراءات
التي اختلف فيها الصحابة ، حتى زجرهم الرسول ﷺ عن
الاختلاف فيها ، وقال : "كلاما محسن" .
- ومثله : الاختلاف فى صفة الأذان والإقامة . لكن إذا
جدد أحد الفريقين ما عند الآخر ، انتقل من التنوع الجليز
إلى التضاد المحرم .

٣- اختلاف أفهام : وهو أن يفهم كل فرد أو طائفة ، الخطاب

بفهم ، بشرط أن يكون النص محتملاً لذلك الفهم . ومثاله :
أن النبي ﷺ قال للصحابه : "مَنْ كَانَ يُؤْمِنُ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ
الْآخِرِ فَلَا يَصِلِينَ الْعَصْرَ إِلَّا فِي بَنِي قَرْيَظَةَ" فمنهم من فهم
أنه أراد منهم الإسراع ، فصلّوا العصر فى الطريق ،
ومنهم من لم يصلّ إلا فى بنى قريظة ، فأقر لهم النبي ﷺ ،
ولم ينكر على أحد الفريقين .

أما الاختلاف فى القرآن الكريم فينقسم إلى قسمين :

الأول : اختلاف تنزيل :

ومثاله : حديث ابن مسعود قال : سمعت رجلاً قرأ آية ،
سمعت رسول الله ﷺ يقرأ خلفها ؛ فأخذت بيده ، فانطلقتُ
به إلى النبي ﷺ ، فذكرت له فعرفت فى وجهه
الكراهية ، فقال : "كلاهما محسن" .

الآخر : اختلاف تأويل :

وهو الاختلاف فى تأويل القرآن أو السنة . ومثاله لفظ
"الْقُرْءُ" : فمنهم من فسره بالحِض ، ومنهم من فسره
بالطهر .

هذا وبالله الهداية والتوفيق ،،،

القسم الثالث

نصوص كلامية

الفقه الأكبر للإمام أبي حنيفة النعمان

أولاً : أبو حنيفة النعمان

(٨٠-١٥٠هـ = ٦٩٩-٧٦٧م)

ترجمة المؤلف :

هو النعمان بن ثابت ، وكنيته أبو حنيفة . وقد وُلِدَ بالأَنْبَار بالكوفة ، سنة ثمانين للهجرة (٦٩٩م) ، وتوفي ليلة النصف من شعبان سنة (١٥٠هـ=٧٦٧م) وعمره سبعون سنة . فهو عربى المولد ، والنشأة ، لكن أجداده من فارس .

وقد صار الإمام أبو حنيفة رحمته الله أشهر أعلام الإسلام فى القرن الثانى الهجرى ، وأحد الأئمة الأربعة فى الفقه .

عاش أكثر حياته بالكوفة ، وحفظ بها القرآن الكريم ، وكان شديد الحرص على تذكره ؛ لذا كان يختمه عدة مرات فى رمضان ، وتلقى القراءة عن الإمام عاصم ، أحد القراء السبعة المشهورين .

واطلع على السنن ، كما أخذ من العلوم بحظ وافر ، وبلغ فيها مبلغا كبيرا ، يستوى فى ذلك العلوم العربية والشرعية ؛ ولذا ذكر الشافعى : أن الناس فى الفقه عيال على أبى حنيفة .

وقد روى أن النبى صلى الله عليه وسلم ، قد بشر بالإمام أبى حنيفة ، فى الحديث الذى أخرجه البخارى ، وهو : " لو كان العلم معلقا عند الثريا ، لتناوله رجال من فارس " . .

والدليل على هذه البشارة بأبى حنيفة ، أنه لم يبلغ أحد فى زمنه من أبناء فارس فى العلم ، مبلغه .

وبالرغم من تمسكه بالكتاب والسنة ، فإنه كان يهتم بالمنهج العقلى ،
كما انعكس ذلك على فكره الفقهي .

كذلك اشتهر أبو حنيفة بأنه أحد متكلمي الإسلام ، وقد كان حريصا على
"الوسطية" والبعد عن التطرف والمغالاة .

وقد نسب إليه كتاب "الفقه الأكبر" فى التوحيد ، وربما تشكك البعض
فى هذه النسبة ؛ لكن لم تظهر نسبة أخرى لهذا المتن المحدود . والذى أفسح
المجال لهذا التشكك ، أن الإمام لم يكن يكتب كتبه بنفسه ، فقد كانت العادة أن
يقوم أحد التلاميذ بتجميع بعض الدروس فى ميدان واحد ، وصياغتها بعد إلقاء
الأستاذ لها ، ولم يكن أبو حنيفة بدعا فى ذلك ، بين كبار العلماء والأئمة .

وقد احتوى متن "الفقه الأكبر" على مواد وأصول ، تمثل موقف أهل
السنة من بعض الفرق التى انتشرت أفكارها حينذاك ، مثل : الخوارج والشيعة
والجهمية .

وبناء على ما سبق فسوف نحاول تلخيص منهج الإمام أبى حنيفة فى
سبعة أصول هى :

١- القرآن الكريم هو المصدر الأول للتشريع .

٢- السنة النبوية هى المصدر الثانى ؛ لأنها شارحة للقرآن ومفصلة
لمجمله .

٣- اعتماد أقوال الصحابة - رضوان الله عليهم - ؛ حيث إنهم نقلوا الدين ،
وهم أول من تلقى أحكامه وتطبيقاته على يد النبى ﷺ .

٤- القياس : يؤخذ به فى المسائل التى لم يرد فيها قول ظاهر من القرآن
والسنة والصحابة .

٥- الاستحسان : يعمل به لمصلحة الأمة ، ولا مانع من الخروج فيه على

القياس .

٦- الإجماع : أى اتفاق أهل الفتوى والاجتهاد ، على حكم ما ، فى أى عصر

من العصور .

٧- العرف : فقد يتعارف بعض المسلمين على أمر لم يرد فيه نص صريح ،

ويعملون به ، وهو نوعان :

أ- عرف صحيح : وهو الذى لا يتعارض مع النص ، لكنه حجة فيما

وراء النص .

ب- عرف فاسد : وهو الذى يخالف نصا محكما ، أو مبدأ سَلَمَ به

الصحابة وعامة المسلمين ، وهذا لا يؤخذ به عند التطبيق .

(انظر : الزركلى : الأعلام ٨ : ٣٦ ، أبو زهرة : تاريخ المذاهب الإسلامية . ص ٣٥٥)

ثانيًا : نصّ الفقه الأكبر

للإمام أبي حنيفة النعمان ؓ

أصل التوحيد وما يصح الاعتقاد عليه ، يجب أن تقول :

آمنت بالله ، وملائكته ، وكتبه ، ورسله ، والبعث بعد الموت ، والقدر
خير به وشره من الله تعالى .

والحسابُ والميزان والجنة والنار حق كله .

والله تعالى واحد ، لا من طريق العدد ، ولكن من طريق أنه لا
شريك له :

﴿قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ . اللَّهُ الصَّمَدُ . لَمْ يَلِدْ وَلَمْ يُولَدْ . وَلَمْ يَكُنْ لَهُ كُفُوًا أَحَدٌ﴾

لا يشبه شيئاً من الأشياء من خلقه ، ولا يشبهه شيء من خلقه .

لم يزل ولا يزال بأسمائه وصفاته الذاتية والفعلية :

أما الذاتية : فالحياة والقدرة والعلم والكلام والسمع والبصر والإرادة .

وأما الفعلية : فالتخليق والترزيق والإتشاء والإبداع والصنع ، وغير
ذلك من صفات الفعل .

لم يزل ولا يزال بأسمائه وصفاته . لم يحدث له اسم ولا صفة . لم
يزل عالماً بعلمه ، والعلم صفة في الأزل ، وقادراً بقدرته ، والقدرة صفة في
الأزل ، ومتكلماً بكلامه ، والكلام صفة في الأزل ، وخالقاً بخلقِهِ ، والتخليق
صفة في الأزل ، وفاعلاً بفعله ، والفعل صفة في الأزل ، والفاعل هو الله
تعالى ، والفعل صفة في الأزل ، والمفعول مخلوق ، وفعل الله تعالى غير

مخلوق ، وصفاته فى الأزل غير محدثة ولا مخلوقة : فمن قال إنها مخلوقة أو محدثة ، أو وقف أو شك فيها ، فهو كافر بالله تعالى .

والقرآن كلام الله تعالى ، فى المصاحف مكتوب ، وفى القلوب محفوظ ، وعلى الألسن مقروء ، وعلى النبی علیه الصلاة والسلام منزل ، ولفظنا بالقرآن مخلوق ، وكتابتنا له مخلوقة ، وقراءتنا له مخلوقة ، والقرآن غير مخلوق .

وما ذكر الله تعالى فى القرآن حكاية عن موسى وغيره من الأنبياء عليهم الصلاة والسلام ، وعن فرعون وإبليس ؛ فإن ذلك كله كلام الله تعالى إخباراً عنهم .

وكلام الله تعالى غير مخلوق ، وكلام موسى وغيره من المخلوقين مخلوق ، والقرآن كلام الله تعالى فهو قديم لا كلامهم . وسمع موسى عليه السلام كلام الله تعالى ، كما قال الله تعالى :

﴿ وَكَلَّمَ اللَّهُ مُوسَى تَكْلِيمًا ﴾ النساء : ١٦٤

وقد كان الله تعالى متكلماً ، ولم يكن كلم موسى عليه السلام ، وقد كان الله تعالى خالقاً فى الأزل ولم يخلق الخلق :

﴿ لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ وَهُوَ السَّمِيعُ الْبَصِيرُ ﴾ الشورى : ١١

فلما كلم موسى كلمه بكلامه الذى هو له صفة فى الأزل . وصفاته كلها بخلاف صفات المخلوقين : يعلم لا كعلمنا ، ويقدر لا كقدرتنا ، ويرى لا كرويتنا ، ويسمع لا كسمعنا ، ويتكلم لا ككلامنا .

ونحن نتكلم بالآلات والحروف ، والله تعالى يتكلم بلا آلة ولا حروف ، والحروف مخلوقة ، وكلام الله تعالى غير مخلوق .

وهو شيء لا كالأشياء ، ومعنى الشيء إثباته بلا جسم ولا جوهر ولا
عَرَض ولا حَدَّ له ولا ضِدَّ له ولأنَّ له ولا مثل له .

وله يد ووجه ونفس كما ذكره الله تعالى في القرآن . فما ذكره الله
تعالى في القرآن من ذكر الوجه واليد والنفس ، فهو له صفات بلا كيف . ولا
يقال إن يده قدرته أو نعمته ؛ لأن فيه إبطال الصفة ، وهو قول أهل القدر
والاعتزال . ولكن يده صفة بلا كيف ، وغضبه ورضاه صفتان من صفاته
تعالى بلا كيف .

خلق الله تعالى الأشياء لا من شيء ، وكان الله تعالى عالما في الأزل
بالأشياء قبل كونها ، وهو الذي قدر الأشياء وقضاها . ولا يكون في الدنيا ولا
في الآخرة شيء إلا بمشيئته وعلمه وقضائه وقدره .

وكتبه في اللوح المحفوظ ، ولكن كتبه بالوصف لا بالحكم . والقضاء
والقدر والمشيئة صفاته في الأزل بلا كيف . يعلم الله تعالى المعدم في حال
عدمه معدوما ، ويعلم أنه كيف يكون فناؤه . ويعلم الله تعالى القائم في حال
قيامه قائما .

وإذا قعد علمه قاعدا في حال قعوده ، من غير أن يتغير علمه أو يحدث
له علم ، ولكن التغير والاختلاف يحدث في المخلوقين .

خلق الله تعالى الخلق سليما من الكفر والإيمان ، ثم خاطبهم وأمرهم
ونهاهم ؛ فكفر من كفر بفعله وإنكاره وجوده الحق بخذلان الله تعالى إياه ،
وآمن من آمن بفعله وإقراره وتصديقه بتوفيق الله تعالى إياه ونصرته له .

أخرج ذرية آدم من صلبه على صور الذر فجعلهم عقلاء ، فخاطبهم
وأمرهم بالإيمان ، ونهاهم عن الكفر فأقروا له بالربوبية ، فكان ذلك منهم

إيماناً ؛ فهم يولدون على تلك الفطرة ، ومن كفر بعد ذلك فقد بدل وغير ، ومن آمن وصدق فقد ثبت عليه وداوم .

ولم يجبر أحداً من خلقه على الكفر ولا على الإيمان ، ولا خلقهم مؤمناً ولا كافراً ، ولكن خلقهم أشخاصاً .

والإيمان والكفر فعل العباد ، ويعلم الله تعالى من يكفر في حال كفره كافراً . فإذا آمن بعد ذلك علمه مؤمناً في حال إيمانه ، وأحبه من غير أن يتغير علمه وصفته .

وجميع أفعال العباد من الحركة والسكون كسبهم على الحقيقة ، والله تعالى خالقها ، وهي كلها بمشيئته وعلمه وقضائه وقدره .

والطاعات كلها كانت واجبة بأمر الله تعالى وبمحبتته وبرضاه وعلمه ومشينته وقضائه وتقديره .

والمعاصي كلها بعلمه وقضائه وتقديره ومشينته ، لا بمحبتته ولا رضاه ولا بأمره .

والأنبياء عليهم الصلاة والسلام كلهم منزّهون عن الصفات والكبائر والكفر والقبائح ، وقد كان منهم زلات وخطايا : ومحمد عليه الصلاة والسلام حبيبه وعبد ورسوله ونبيه وصفيه ونقيّه . لم يعبد الصنم ، ولم يشرك بالله تعالى طرفه عين قط ، ولم يرتكب صغيرة ولا كبيرة قط .

وأفضل الناس بعد النبيين عليه الصلاة والسلام : أبو بكر الصديق ، ثم عمر بن الخطاب الفاروق ، ثم عثمان بن عفان ذو النورين ، ثم علي بن أبي طالب المرتضى ، رضوان الله تعالى عليهم أجمعين ، عابدين ثابتين على الحق ومع الحق نتولاهم جميعاً . ولا نذكر أحداً من أصحاب رسول الله ﷺ إلا بخير .

ولا تكفر مسلما بذنب من الذنوب ، وإن كانت كبيرة إذا لم يستحلها ،
ولا تزيل عنه اسم الإيمان ، ونسميه مؤمنا حقيقة ، ويجوز أن يكون مؤمنا
فاسقا غير كافر •

والمسح على الخفين سنة • والتراويح في ليالي شهر رمضان سنة •
والصلاة خلف كل برّ وفاجر من المؤمنين جائزة •

ولا نقول إن المؤمن لا تضره الذنوب ، ولا نقول إنه لا يدخل النار ،
ولا نقول إنه يُخلد فيها وإن كان فاسقا •

ولا نقول إن حسناتنا مقبولة وسيئاتنا مغفورة كقول المرجئة • ولكن
نقول : مَنْ عَمِلَ حسنة بجميع شرائطها خالية من العيوب المفسدة والمعاني
المبطلّة ، ولم يبطلها بالكفر والرّدة ، حتى خرج من الدنيا مؤمنا ، فإن الله
تعالى لا يضيقها ، بل يقبلها منه ، ويثيبه عليها •

وما كان من السيئات دون الشرك والكفر ، ولم يتب عنها صاحبها حتى
مات مؤمنا ، فإنه في مشيئة الله تعالى : إن شاء عذبه بالنار ، وإن شاء عفا
عنه ولم يعذبه بالنار أصلا •

والرياء إذا وقع في عمل من الأعمال ، فإنه يبطل أمره • وكذلك
العُجب •

والآيات ثابتة للأنبياء ، والكرامات للأولياء حق • وأما النسي تكون
لأعدائه مثل إبليس وفرعون والدجال ، مما روى في الأخبار أنه كان ويكون
لهم ، لا نسميها آيات ولا كرامة ، ولكن نسميها قضاء حاجات لهم ؛ وذلك لأن
الله تعالى يقضى حاجات أعدائه استدراجا لهم وعقوبة لهم ؛ فيغترون به
ويزدادون طغيانا وكفرا ، وذلك كله جائز وممكن •

وكان الله تعالى خالقا قبل أن يُخلق ، ورازقا قبل أن يرزق •

والله تعالى يُرَى فى الآخرة ، ويراه المؤمنون وهم فى الجنة بأعين
رؤسهم ، بلا تشبيه ولا كيفية ، ولا يكون بينه وبين خلقه مسافة .

والإيمان هو الإقرار والتصديق . وإيمان أهل السماء والأرض لا يزيد
ولا ينقص من جهة المؤمن به ، ويزيد وينقص من جهة اليقين والتصديق .
والمؤمنون مستوون فى الإيمان والتوحيد متفاضلون فى الأعمال .

والإسلام هو التسليم والانقياد لأوامر الله تعالى . فمن طريق اللغة فرق
بين الإيمان والإسلام ، ولكن لا يكون إيمان بلا إسلام ولا يوجد إسلام بلا
إيمان ، وهما كالظهر مع البطن .

والدين اسم واقع على الإيمان والإسلام والشرائع كلها . نعرف الله
تعالى حق معرفته ، كما وصف الله نفسه فى كتابه بجميع صفاته . وليس يقدر
أحد أن يعبد الله تعالى حق عبادته ، كما هو أهل له ، ولكنه يعبد به بأمره ، كما
أمره بكتابه وسنة رسوله .

ويستوى المؤمنون كلهم فى المعرفة واليقين والتوكل والمحبة والرضا
والخوف والرجاء والإيمان فى ذلك ، ويتفاوتون فيما دون الإيمان فى ذلك
كله .

والله تعالى متفضل على عباده ، عادل ، قد يعطى من الثواب
أضعاف ما يستوجبه العبد تفضلاً منه ، وقد يعاقب على الذنب عدلاً منه ، وقد
يعفو فضلاً منه .

وشفاعة الأنبياء عليهم الصلاة والسلام حق . وشفاعة نبيينا ﷺ
للمؤمنين المذنبين ، ولأهل الكبائر منهم المستوجبين العقاب : حق ثابت .

ووزن الأعمال بالميزان يوم القيامة حق • وحوض النبی علیہ الصلاة والسلام حق • والقصاص فيما بين الخصوم بالحسنات يوم القيامة حق ، وإن لم تكن لهم الحسنات فطرح السيئات عليهم حق جائز •

والجنة والنار مخلوقتان اليوم لا تغنيان أبدا ، ولا تموت الحور العين أبدا ، ولا يغنى عقاب الله تعالى وثوابه سرمدًا • والله تعالى يهدي من يشاء فضلاً منه ، ويضل من يشاء عدلاً منه وإضلاله خذلانه ، تفسير الخذلان ألا يوفق العبد إلى ما يرضاه منه ، وهو عدل منه ، وكذا عقوبة المخذول عن المعصية •

ولا يجوز أن نقول إن الشيطان يسلب الإيمان من العبد المؤمن قهراً وجبراً ، ولكن نقول العبد يدع الإيمان ، فحينئذ يسلبه منه الشيطان •

وسؤال منكر ونكير حق كائن في القبر • وإعادة الروح إلى جسد العبد في قبره حق • وضغطة القبر وعذابه حق ، كان للكفار كلهم ولبعض عصاة المؤمنين •

وكل شيء ذكر العلماء بالفارسية من صفات الله تعالى عز اسمه فجائز القول به ، سوى اليد بالفارسية ، ويجوز أن يقال : يروى خدای عز وجل ، بلا تشبيه ولا كيفية •

وليس قرب الله تعالى ولا بعده من طريق طول المسافة وقصرها ، ولكن على معنى الكرامة والهوان • والمطيع قريب منه ، بلا كيف ، والعاصي بعيد عنه بلا كيف ، والقرب والبعد والإقبال يقع على المناجى • وكذلك جواره في الجنة ، والوقوف بين يديه بلا كيفية •

والقرآن ينزل على رسول الله ﷺ • وهو في المصاحف مكتوب ، وآيات القرآن في معنى الكلام كلها مستوية في الفضيلة والعظمة ، إلا أن

لبعضها فضيلة الذكر وفضيلة المذكور مثل آية الكرسي ؛ لأن المذكور فيها جلال الله تعالى وعظمته وصفاته ، فاجتمعت فيها فضيلتان : فضيلة الذكر ، وفضيلة المذكور . ولبعضها فضيلة الذكر فحسب ، مثل قصة الكفار ، وليس المذكور فيها فضل ، وهم الكفار . وكذلك الأسماء والصفات كلها مستوية فى العظمة والفضل ، لا تفاوت بينهما .

وقاسم وظاهر وإبراهيم : كانوا بنى رسول الله ﷺ ، وفاطمة ورقية وزينب وأم كلثوم : كن جميعا بنات رسول الله ﷺ ، ورضى عنهن .

وإذا أشكل على الإنسان شيء ، من دقائق علم التوحيد ؛ فإنه ينبغي له أن يعتقد فى الحال ما هو للصواب عند الله تعالى ، إلى أن يجد عالما فيسأله ، ولا يسعه تأخير الطلب ، ولا يعذر بالوقوف فيه ، ويكفر إن وقف .

وخبير المعراج حق ، ومن رده فهو مبتدع ضال ، وخروج الدجال ويأجوج ومأجوج ، وطلوع الشمس من مغربها ، ونزول عيسى عليه السلام من السماء ، وسائر علامات يوم القيامة على ما وردت به الأخبار الصحيحة : حق كائن .

﴿وَاللَّهُ تَعَالَى يَهْدِي مَنْ يَشَاءُ إِلَى صِرَاطٍ مُسْتَقِيمٍ﴾

* * *

تَمَّ الْفَقْهُ الْأَكْبَرُ لِلْإِمَامِ الْأَعْظَمِ أَبِي حَنِيفَةَ النُّعْمَانِ رَحِمَهُ اللَّهُ .

النص كله منقول من : أبو حنيفة النعمان : الفقه الأكبر فى التوحيد .
الطبعة الثالثة دون تاريخ . مكتبة محمد على صبيح بمصر

وقد راجعت هذه الطبعة على نسختين مخطوطين دون أن أقوم
بالتحقيق المعتاد ، فلم أجد فرقا يذكر بين المطبوع والمخطوط ، اللهم إلا أشياء
لا تغير المعنى مثل : "مثنئته" و "مثنيته" ، وكذلك تسهيل همزة القطع وغير
ذلك . وهاتان النسختان هما :

- ١- نسخة مكتبة الأزهر : رقم عام ٣٤٨٩٩ ورقم خاص هو ٧٨٢ - مجاميع
حليم على صفحات ١٦٣ ، ١٦٤ ، ١٦٥ بخط عبد الرحمن بن العماد .
- ٢- نسخة دار الكتب المصرية : برقم ١٢٧ علم الكلام ، ورقم الميكروفيلم
هو ٣٩٩٠٥ .

د . عبد اللطيف العبد

قائمة بأهم مصادر البحث

- الأمدى : غاية المرام فى علم الكلام . تحقيق : د. حسن الشافعى . ط ١٩٧١م ، المجلس الأعلى للشئون الإسلامية بالقاهرة .
- أبو حنيفة النعمان : الفقه الأكبر . ط ٣ بدون تاريخ ، مكتبة / محمد على صبيح بالقاهرة .
- د. أبو الوفا الغنيمى التفتازانى : علم الكلام وبعض مشكلاته . ط ١ ، ١٩٦٦ مكتبة القاهرة الحديثة .
- ابن أبى العز : شرح الطحاوية فى العقيدة السلفية . تحقيق : أحمد محمد شاكر . طبع ١٣٩٦هـ الرياض . نشر جامعة الإمام .
- أحمد أمين : ضحى الإسلام . ط ٦ ، ١٩٦١م مكتبة النهضة المصرية بالقاهرة .
- د. أحمد محمد صبحى : الفلسفة الأخلاقية فى الفكر الإسلامى . القاهرة .
- الأشعرى : أ-الإبانة عن أصول الديانة . نشرة حيدر آباد الدكن ، ونشرة د. فوقية حسين . دار الأنصار بالقاهرة .
- ب-استحسان الخوض فى علم الكلام . نشرة مكارثى ١٩٥٣م .
- ج-مقالات الإسلاميين . تحقيق : محمد محبى الدين عبد الحميد . ط ٢ ، ١٣٨٩-١٩٦٩م مكتبة النهضة المصرية بالقاهرة .
- ألدوميللى : العلم عند العرب . وأثره فى تطور العلم العالمى . ترجمة : د. عبد الحليم النجار ، د. محمد يوسف موسى . بالقاهرة .
- الإيجى (القاضى عضد الدين عبد الرحمن بن أحمد - ت ٧٥٦هـ) : المواقف . ط ١ ، ١٣٢٥ هـ مطبعة السعادة بالقاهرة .
- بدوى محمود الشيخ (مهندس) : الموسوعة النووية . تقديم ومراجعة : د.أ. محمود بركات ، رئيس الطاقة الذرية . ط ٢٠٠٤م دار المعارف بالقاهرة .

- *البغدادي (ت ٤٢٩هـ) : الفرق بين الفرق . تحقيق : محمد محيي الدين عبد الحميد مكتبة صبيح بالقاهرة "دون تاريخ"
- *البياضى (كمال الدين أحمد) : إشارات المرام من عبارات الإمام . ط ١٩٤٩م ، الحلبي بالقاهرة
- *البيضاوى (القاضى عبد الله بن عمر ت ٦٨٥هـ) : طوابع الآثار . طبع حجر عام ١٣٠٥هـ ، وطبع ١٣٢٣هـ القاهرة .
- *التفتازانى : شرح المقاصد . طبع ١٣٧٧هـ ، استانبول .
- *ابن تيمية : أدرء تعارض العقل والنقل . تحقيق : د. محمد رشاد سالم . طبع ١٩٧٢م القاهرة .
- ب- منهاج السمة النبوية . تحقيق : د. محمد رشاد سالم طبع ١٩٦٣م القاهرة
- *الرجائى : التعريفات ١٩٣٩م الحلبي بالقاهرة .
- *ابن الجوزى : تلييس إبليس . المطبعة المنيرية بالقاهرة .
- *حسن الشافعى : المدخل إلى دراسة علم الكلام . ط ٢ ، ١٤١١هـ - ١٩٩١م . مكتبة وهبة بالقاهرة
- *ابن خلدون : المقدمة . تحقيق : د. وافي . ط ١ ، ١٩٦٠م القاهرة .
- *الخياط : الانتصار والرد على ابن الراوندى الملحد . ط ١٩٢٥م نشرة د. نيرج .
- *الرازى (الإمام فخر الدين ت ٦٠٦هـ) :
- أ- المطالب العالية من العلم الإلهي .
- (وهو المسمى فى لسان اليونانيين "بأولوجيا" وفى لسان المسلمين "علم الكلام" أو الفلسفة الإسلامية . تحقيق : د. أحمد حجازى السقا ط ١ ، ١٤٠٧هـ = ١٩٨٧م دار الكتاب العربى ، بيروت) .
- ب- مناقب الشافعى . طبعة مصر .

- * ابن رشد : مناهج الأدلة في عقائد الملة . تقديم وتحقيق : د. محمود قاسم . ط ٣ ، ١٩٦٩م مكتبة الأنجلو المصرية .
- * زادة (طاش كبرى ت ٩٤٨هـ) : مفتاح السعادة ومصباح السيادة . ط ١٣٢٥هـ حيدر آباد الدكن .
- * الزمخشري : الكشاف ط ١ ، ١٤١٧هـ=١٩٩٧م دار إحياء التراث العربي ؛ بيروت .
- * زهدى حسن جاد الله : المعتزلة ١٣٦٦هـ=١٩٤٧م . القاهرة .
- * الزواوى : مناقب الإمام مالك . ط ١٣٢٥هـ مصر .
- * د. سامى نصر لطف : فكرة الجوهر في الفكر الفلسفى الإسلامى . ط ١ ، ١٩٧٨م . مكتبة الحرية الحديثة ، بالقاهرة .
- * السيوطى (جلال الدين عبد الرحمن) : صون المنطق والكلام عن فنى المنطق والكلام . ط ١٩٦٢م ، القاهرة .
- * الشعرانى : البواقيت والجواهر . ط ١٣٠٧هـ مصر .
- * شمس الدين الفاسى : آيات سماوية : فى الرد على كتاب سلمان رشدى : آيات شيطانية . ط ١٩٨٩م دار مايو الوطنية للنشر بالقاهرة .
- * الشهرستانى : أ- الملل والنحل . ط ١٣٢٠هـ الخانجى بمصر .
- ب- نهاية الأقدام فى علم الكلام . نشرة الفردجيوم . كتبة الثقافة الدينية بالقاهرة "دون تاريخ" .
- * الطوسى (نصير الدين) : شرح المحصل . ط ١٣٢٣هـ ، القاهرة .
- * د. عامر النجار : علم الكلام : تعريفه وعوامل نشأته . ط ١ ، ١٩٨٥م دار المعارف بالقاهرة .
- * العامرى (أبو الحسن) : الإعلام بمناقب الإسلام . ط ١٩٦٧م بالقاهرة .

- * عبد الباسط بن محمد خليل : تيسير الطحاوية : دراسة جديدة للعقيدة الطحاوية ، من خلال مذهب أهل السنة والجماعة . ط ١ ، ١٤٢٠هـ = ١٩٩٩م دار الثقافة للطباعة والنشر والتوزيع . الدوحة ، قطر .
- * عبد الجبار (القاضي) : أ-شرح الأصول الخمسة . تحقيق د. عبد الكريم عثمان ط ١٩٦٥م مكتبة وهبة بالقاهرة .
- ب- المُنقى في أبواب التوحيد والعدل . تحقيق : مجموعة من الأساتذة . نشر وزارة الثقافة بمصر "بدون تاريخ"
- * ابن عساكر (ت ٥٧١هـ) : تبين كذب المفترى فيما نسب إلى الإمام أبي الحسن الأشعري تحقيق : محمد زاهد الكوثري . ط ١٣٤٧هـ دمشق .
- * د. علي سامي النشار : أ-مناهج البحث عند مفكرى الإسلام ، ١٩٦٥م القاهرة .
- ب-نشأة الفكر الفلسفى عند اليونان ، ط ١ ، ١٩٦٤م نشر منشأة المعارف بالإسكندرية : (شاركه د.أحمد محمود صبحي)
- ج-نشأة الفكر الفلسفى فى الإسلام . ط ٨ ، ١٩٨١م دار المعارف .
- * على محمد زيد : معتزلة اليمن : دولة السهادى وفكره . ط ١ ، ١٩٨١م دار العودة ، بيروت .
- * على معمر : الإباضية فى التاريخ . مكتبة وهبة بالقاهرة .
- * الغزالي (الإمام أبو حامد ت ٥٠٥هـ) : المنقذ من الضلال . تحقيق : د. عبد الحليم محمود . ط ١٩٦٢م القاهرة .
- * الفارابى (أبو نصر ، ت ٣٣٩هـ) : إحصاء العلوم .
- تحقيق : د. عثمان أمين ، ط ١٩٦٨م مكتبة الأنجلو المصرية - بالقاهرة .
- * ابن قتيبة : تأويل مُشكّل القرآن . تحقيق : السيد صقر . ط ١ ، ١٩٥٤م القاهرة
- * ابن القيم : زاد المعاد ، القاهرة .

- * ابن كثير : تفسير ابن كثير . ط ١٤٠٧هـ = ١٩٨٦م . دار الفكر ، بيروت .
- * الماتريدي : التوحيد . تحقيق وتقديم : د. فتح الله خلف . نشر دار الجامعات المصرية بالإسكندرية "نون تاريخ"
- * ابن ماجه : سنن ابن ماجه . ط ١٩٥٢م الحلبي بالقاهرة .
- * مجموعة من الأساتذة : الاجتهاد الكلامي . إعداد : عبد الجبار الرفاعي (ضمن مجلة : قضايا إسلامية معاصرة) ط ١ ، ١٤٢٣هـ = ٢٠٠٢م . دار الهادي ، بيروت .
- * محمد أبو زهرة : تاريخ المذاهب الإسلامية ، ١٩٧٦م دار الفكر العربي ؛ بالقاهرة .
- * د. محمد الحسيني الطواهي : التحقيق التام في علم الكلام ، ط ١ ، ١٣٥٧هـ = ١٩٣٩م . مكتبة النهضة المصرية بالقاهرة .
- * محمد عبده : رسالة التوحيد ، ١٩٦٠م القاهرة .
- * د. محمد عمارة : المعتزلة ومشكلة الحرية الإنسانية ، ط ١ ، ١٩٧٢م . المؤسسة العربية للدراسات والنشر ، بيروت .
- * محمد مجتهد شبستري : مدخل إلى علم الكلام الجديد . ط ١ ، ١٤٢١هـ = ٢٠٠٠م دار الهادي ، بيروت .
- * د. محمد يوسف موسى : القرآن والفلسفة ، ١٩٥٨م دار المعارف بمصر .
- * د. محمود قاسم : مقدمة في نقد مدارس علم الكلام (مع مناهج الأدلة في عقائد الملة لابن رشد) ط ٣ ، ١٩٦٩م مكتبة الأنجلو المصرية بالقاهرة .
- * محمود مهدي الإسلامبولي / كتب ليست من الإسلام . ط ٢ ، ١٤٠٣هـ = ١٩٨٣م المكتب الإسلامي ، بيروت .
- * ابن المرتضى (أحمد بن يحيى) : المنية والأمل ، ١٣١٦هـ ، الهند .
- * المقدسي (ت ٢٦٠هـ) : تحريم النظر في كتب أهل الكلام . تحقيق : جورج المقدسي ، ١٩٦٢م لندن .

• ابن هشام : السيرة ، ١٣٩١هـ دار إحياء التراث ، بيروت •

• يحيى هاشم فرغل : عوامل وأهداف نشأة علم الكلام في الإسلام ط ١٣٩٢هـ - ١٩٧٢م
مجمع البحوث الإسلامية بالقاهرة •

• د. يحيى هويدى : دراسات في علم الكلام والفلسفة الإسلامية • ط ٢ ، ٢٠٠٢م دار
الثقافة بالقاهرة •

• •

فهرس الموضوعات

رقم الصفحة	الموضوع	مقدمة
٣	القسم الأول	
٥	حقيقة علم الكلام	
٧	تعريف علم الكلام :	
١٠	١-تعريف الإمام أبي حنيفة	
١١	٢-تعريف الفارابي	
١٢	٣-تعريف الإمام الغزالي	
١٣	٤-تعريف البيضاوي	
١٤	٥-تعريف الإيجي	
١٥	٦-تعريف سعد الدين التفتازاني	
١٦	٧-تعريف الجرجاني	
١٧	٨-تعريف طائش كبرى زادة	
١٧	٩-تعريف الإمام محمد عبده	
١٨	١٠-تعريف أ.د. حسن الشافعي	
١٩	١١-تعريف للمؤلف	
٢٠	أهم معالم علم الكلام :	
٢١	-موضوع علم الكلام	
٢٣	-منهج علم الكلام	
٢٤	-أهم ثمار علم الكلام	
٢٧	-علم الكلام أشرف العلوم على الإطلاق	

٣٠	-علاقة علم الكلام بغيره من العلوم الدينية الأخرى
٣١	-علاقة علم الكلام بالفلسفة الإسلامية
٣٤	أسماء علم الكلام :
٣٥	١-علم التوحيد
٣٥	٢-علم العقائد
٣٦	٣-علم أصول الدين
٣٧	٤-علم النظر والاستدلال
٣٨	٥-الفقه الأكبر
٣٩	٦-علم الكلام
٤٢	أهم عوامل نشأة علم الكلام :
	أولاً : عوامل داخلية :
٤٣	١-القرآن الكريم
٥٠	٢-السنة النبوية
٥٥	٣-مسألة الإمامة
	ثانياً : عوامل خارجية :
٥٧	١-الترجمة
٥٧	٢-الذين أسلموا
٥٨	٣-الفتوحات الإسلامية
٥٩	٤-التعاون الثقافي
٦٠	تجديد علم الكلام :
٦٣	حكم الاشتغال بعلم الكلام :
٦٤	أولاً : القول بالتحريم
٦٨	ثانياً : القول بالتجوز
٧١	حجج المعارضين والرد عليهم

القسم الثاني

أهم قضايا علم الكلام

- ٨٧
٨٩ ١- وجود الله تعالى :
٩١ ١- دليل الجوهر الفرد
٩٤ ٢- دليل الممكن والواجب
١٠٠ أ- دليل العناية الإلهية
١٠٢ ب- دليل الاختراع
١٠٦ ٢- الوجدانية .
١٢١ ٣- الإرادة .
١٣٣ ٤- العلم .
١٤٧ ٥- العدل والجور .
١٦٧ ٦- مشكلة الجهة .
١٧٩ ٧- الروية .
١٩١ ٨- صفات الأفعال .
١٩٦ ٩- مشكلة الذات والصفات .
٢٠٩ ١٠- مشكلة القول بخلق القرآن .
٢٢٥ ١١- القضاء والقدر وأفعال العباد .
٢٤١ ١٢- الأصول الخمسة للمعتزلة .
٢٥٦ ١٣- علم الكلام في مواجهة الآيات الشيطانية .
٢٦٨ خاتمة :

القسم الثالث

نصوص كلامية

- ٢٧١ الفقه الأكبر للإمام أبي حنيفة النعمان
٢٧٣ أولاً : أبو حنيفة النعمان

٢٧٦

٢٨٥

٢٩١

٢٩٥

ثانيًا : نصّ الفقه الأكبر

قائمة بأهمّ مصادر البحث

الفهرس

السيرة الذاتية

• • •



السيرة الذاتية

للأستاذ الدكتور / عبد اللطيف محمد العبد

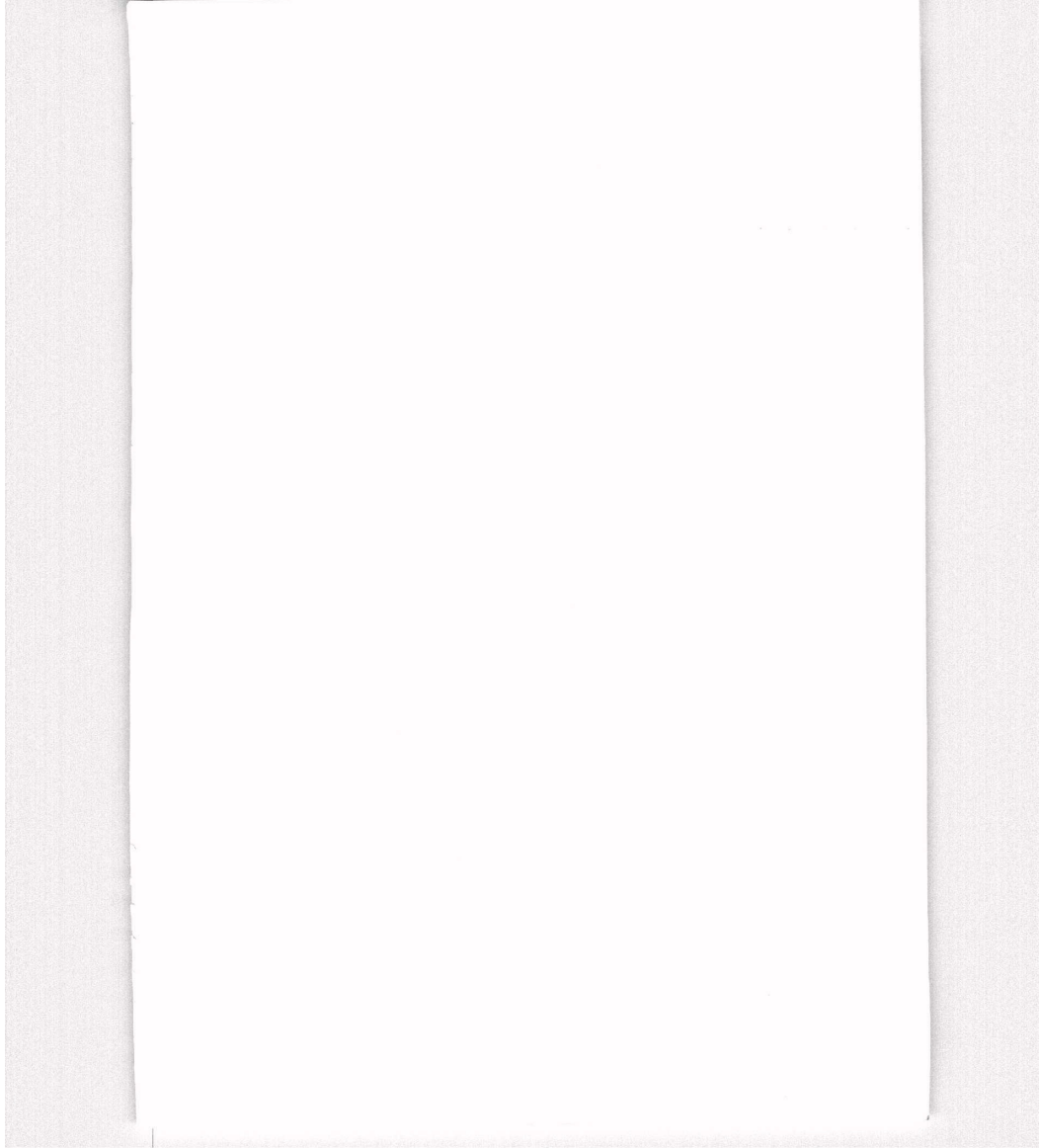
- وُلد بمدينة طنطا ، جمهورية مصر العربية ، في يوم الاثنين ٢٦ ربيع الأول، عام ١٣٥٨ هجري، الموافق ١٥ مايو عام ١٩٣٩ ميلادي .

* الحالة العلمية :

- ليسانس دار العلوم – جامعة القاهرة سنة ١٩٦٤ م .
- ماجستير في الفلسفة الإسلامية من دار العلوم سنة ١٩٧٢ م .
- دكتوراه في الفلسفة الإسلامية سنة ١٩٧٥ م بمرتبة الشرف الأولى .

* الحالة الوظيفية :

- مدرس بقسم الفلسفة الإسلامية بكلية دار العلوم – جامعة القاهرة في ١٩٧٦/١١/٢٤ م.
- أستاذ مساعد بقسم الفلسفة الإسلامية بكلية دار العلوم – جامعة القاهرة من ١٩٨٢/٢/١٧ م.
- أستاذ بقسم الفلسفة الإسلامية بكلية دار العلوم – جامعة القاهرة في ١٩٨٧/٧/١ م.
- رئيس لمجلس قسم الفلسفة الإسلامية بكلية دار العلوم – جامعة القاهرة من ١٩٩٦/٨/١ م وحتى ١٩٩٩/١٠/٢٨ م.
- وكيل لشئون الدراسات العليا والبحوث بكلية دار العلوم – جامعة القاهرة ، لمدة ثلاث سنوات ، اعتباراً من : ١٩٩٩ / ١٠ / ٢٨ م ، وحتى ٢٠٠٢ / ١٠ / ٢٧ م.
- أستاذ متفرغ بقسم الفلسفة الإسلامية بكلية دار العلوم – جامعة القاهرة في ٢٠٠٤ / ٨ / ١ م، لمدة خمس سنوات.



أنشطة خاصة

- عضو الجمعية الفلسفية المصرية، منذ عام ١٩٧٦م.
- عضو باتحاد الكتاب بمصر، منذ عام ١٩٧٦م .
- عضو اللجنة العلمية لترقية الأساتذة (لجنة الفلسفة)، منذ عام ١٩٩٦م .
- عضو بلجنة الفكر الإسلامي والقضايا المعاصرة ، بالمجلس الأعلى للشئون الإسلامية التابع لوزارة الأوقاف بمصر، منذ عام ١٩٩٦م.
- عضو الجمعية المصرية للدراسات التاريخية، من عام ٢٠٠٤م.
- مقرر المؤتمر الدولي للفلسفة الإسلامية ، التابع لقسم الفلسفة الإسلامية بكلية دار العلوم جامعة القاهرة لمدة ثلاث سنوات (١٩٩٧، ١٩٩٨، ١٩٩٩م) وقدم أبحاثاً في تلك المؤتمرات .
- وشارك في عدة مؤتمرات بمصر والخارج ؛ ومن ضمنها المؤتمر الدولي الثامن لكلية الشريعة والدراسات الإسلامية بالكويت (في الفترة من ٢٠-٢٤ نوفمبر ١٩٩٩م) وقدم فيه بحثاً بعنوان: "دور الدعوة الإسلامية في عصر العولمة".
- اشتغل بالتدريس (إعاره) بجامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية بكليات الشريعة وأصول الدين واللغة العربية والدراسات الاجتماعية بأبها بالملكة العربية السعودية من عام ١٩٧٩م إلى ١٩٨٣م .
- أستاذاً مساعداً ومشاركاً لمواد : الثقافة الإسلامية ، والملل والنحل ، والبحث والمصادر.
- اشتغل بالتدريس (إعاره) بجامعة الملك عبد العزيز آل سعود بكلية التربية في المدينة المنورة ، مدة ست سنوات من عام ١٩٨٨م إلى ١٩٩٣م أستاذاً للثقافة الإسلامية .
- أستاذ زائر بكلية الدراسات العربية والإسلامية في دبي بالإمارات العربية المتحدة.

- انتدب للتدريس بكلية بنات جامعة عين شمس ، مدة ست سنوات لتدريس مادة " مناهج البحث في الدراسات الإسلامية " بالدراسات العليا .
- انتدب لتدريس مادة " القضايا المعاصرة " بمركز الثقافة الإسلامي التابع لوزارة الأوقاف بمصر من عام ١٩٩٦م.
- قام بالإشراف على العديد من الرسائل العلمية ، والمشاركة في لجان المناقشة لما يزيد على ١٠٠ رسالة علمية ، ما بين رسائل للماجستير والدكتوراه.
- له مقالات عديدة في صحيفة الأهرام وغيرها وبعض المجلات في مصر وخارجها .
- شارك لمدة ست سنوات في برنامج "دوة الكتاب" بالمدينة المنورة والذي يذاع من إذاعة "داء الإسلام" برئاسة أ.د. عمر حسن فلانة .
- شارك في حلقات كثيرة بإذاعة القرآن الكريم بالقاهرة من خلال برامج " ثقافة إسلامية للجميع " ، " الأسرة والمجتمع " ، " حديث الصباح " و " منهج القرآن في بناء المجتمع " . وحلقات عديدة في البرنامج الثقافي من خلال برنامجي " مع النقاد " و " نظرات عصرية لقضايا تراثية " .
- شارك في عدة حلقات تلفزيونية بالقاهرة مثل قنوات التلفزيون المصري وقناة " اقرأ " ، وبرنامج "حكاية آية" بالقناة الفضائية المصرية الثانية، وغيرها.



- * الإنسان في فكر إخوان الصفاء (رسالة ماجستير) . ١٩٧٦م مكتبة الأنجلو المصرية ، بالقاهرة .
- * أصول الفكر الفلسفي عند أبي بكر الرازي (رسالة دكتوراه) .
- ١٩٧٧م مكتبة الأنجلو المصرية ، بالقاهرة .
- * التفكير المنطقي - ط٢ ، ١٣٩٩هـ - ١٩٧٨م . مكتبة دار النهضة العربية ، بالقاهرة .
- * دراسات في الفلسفة الإسلامية ١٣٩٩هـ - ١٩٧٨م . مكتبة النهضة المصرية ، بالقاهرة .
- * الحدود في ثلاث رسائل ، للفاكهي وإخوان الصفاء وابن سينا . (تقديم وإعداد) ١٣٩٩هـ - ١٩٧٩م .
- دار النهضة العربية بالقاهرة .
- * تأملات في الفكر الإسلامي ١٤٠٢هـ - ١٩٨٢م مكتبة النهضة المصرية .
- * دراسات في فكر ابن تيمية ١٤٠٢هـ - ١٩٨٢م مكتبة النهضة المصرية .
- * ست رسائل من التراث العربي الإسلامي (تقديم وتحقيق) ١٤٠٢هـ - ١٩٨٢م . مكتبة النهضة المصرية .
- * الأخلاق في الإسلام ١٤٠٦هـ - ١٩٨٦م . مكتبة دار الثقافة العربية بالقاهرة .
- * الفكر الفلسفي في الإسلام ١٤٠٦هـ - ١٩٨٦م . مكتبة دار الثقافة العربية بالقاهرة .
- * إصلاح النفس : بين الرازي في الطب الروحاني ، والكرماني في الأقوال الذهبية
- (دراسة وتحقيق) - ط٢ ١٤٠٦هـ - ١٩٨٦م . مكتبة دار الثقافة العربية بالقاهرة .
- * التصوف في الإسلام وأهم الاعتراضات الواردة عليه ، ط١ ، ١٤٠٦هـ - ١٩٨٦م دار الثقافة العربية بالقاهرة .
- * الفكر الفلسفي في ضوء الإسلام ١٤١٤هـ - ١٩٩٤م دار الثقافة العربية بالقاهرة .
- * أصول محبة الله عزوجل ، مع الرد على كتاب السر الأعظم للدكتور مصطفى محمود .
- ١٤١٤هـ - ١٩٩٤م دار الثقافة العربية بالقاهرة .
- * فليعودوا إلى الصراط المستقيم ١٤١٤هـ - ١٩٩٤م دار الثقافة العربية بالقاهرة .
- * رد مزاعم المبطلين عن أصول الدين ، الطبعة الأولى ١٤١٦هـ - ١٩٩٦م . دار الثقافة العربية بالقاهرة .
- * قضايا من الفكر الإسلامي الحديث، الطبعة الأولى ١٤٢٦هـ - ٢٠٠٥م . دار الهاني بالقاهرة .
- * مواقف كلامية، الطبعة الأولى ١٤٢٨هـ - ٢٠٠٧م . دار الهاني للطباعة والنشر بالقاهرة .

